الموسم الثاني
للانصات المركزي

الرئيس بافل في مئوية لوزان: نرفض الحروب و لن نساوم على حقوقنا

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

ملف خاص

معاهدة غادرة

بعد 100 عام من اتفاقية لوزان

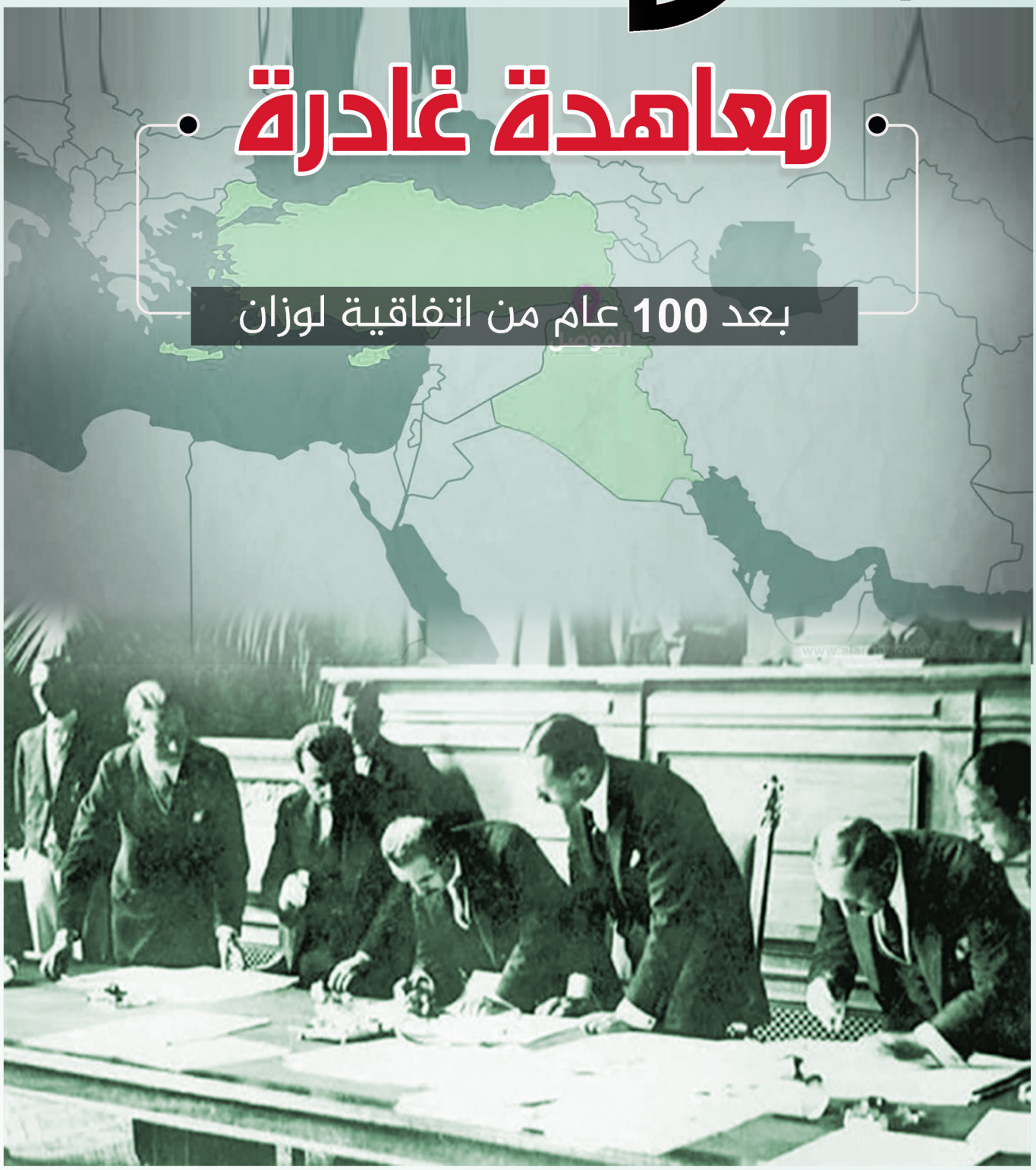

الرئيس بافل في مئوية معاهدة لوزان: نرفض الحروب و لن نساوم على حقوقنا

بعث بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الجمعة ٢٠٢٣/٧/٧ ببرقية الى مؤتمر لوزان المنعقد في غربي كوردستان، مؤكدا ضرورة أخذ الدروس من التاريخ والاستعداد للمستقبل بروح كوردية، لأنه لايمكن ضمان المستقبل إلا بالوحدة والأخوة.

وفيما يأتي نص برقية الرئيس بافل جلال طالباني:

أيها المواطنون الأعزاء

أحييكم بتحية كوردية

قبل ١٠٠ عام، وبدون حضور الكورد وحتى أخذ رأيهم، تم التوقيع على معاهدة لوزان ضد الشعب الكوردي، والتي كانت بداية لإجهاض الحلم العتيد للشعب الكوردي وتقسيم أرضنا على أربعة أجزاء.

جاهد الشعب الكوردي على مر التاريخ لتحقيق الأخوة بين الشعوب والتعايش المشترك، ولكننا للأسف، كنا دوما ضحية لظلم واستبداد الدول الأخرى. حيث مورس بحقنا شتى أنواع العنف، فضلا عن محاولة طمس لغتنا وهويتنا، ولكن كل ذلك لم يتمكن من محونا، بل صرنا

أكثر قوة بالثورات والنضال المستمر لشعبنا في سبيل المجد والشموخ، وبقينا واقفين مثل جبالنا الشماء.

والآن بعد مرور ١٠٠ عام على توقيع هذه المعاهدة وجميع التضحيات التي قدمناها على مر التاريخ، علينا الاعتبار من دروس التاريخ والاستعداد للمستقبل بروح كوردية، المستقبل الذي لايمكننا ضمانه إلا بالوحدة والتآلف والأخوة، وأن نناضل معا من أجل كوردستان الكبرى وحماية هويتنا، ونسخر خلافاتنا في خدمة الأهداف السامية، وهذا هو السبيل الأوحد لكي نوصل صوتنا الى العالم وندافع عن أنفسنا كأمة حية وصاحبة حق.

أهداف الاتحاد الوطني الكوردستاني واضحة وهي امتداد للسياسة الحكيمة للرئيس مام جلال، والمتمثلة في دعم الكورد ومساندة نضاله السياسي والمدني، تلك السياسة التي تهدف الى شموخ الشعب الكوردي وتحقيق أهدافه القومية والوطنية، وبهذا الخصوص أتوجه الى القوى والأحزاب السياسية الكوردستانية كافة، وأقول لهم: صحيح أن هناك اختلافات كثيرة بيننا، إلا أن لغتنا وترابنا المشتركين هما العامل الذي يوحدنا جميعا وعلينا الحفاظ عليه.

ونقول لدول العالم كافة ودول الجوار خاصة، أن الحروب والصراعات ليست خيارنا ونرفضها جملة وتفصيلا، بل نرغب في أن نطور علاقاتنا في إطار حماية المصالح العليا ونكون في جيرة حسنة، ولكننا لن نساوم على حقوقنا المشروعة وندافع عنها بشتى السبل.

كما ينبغي ألا ننسى أن الرئيس مام جلال كان يقول دوما: لن يتحقق السلام الدائم في الشرق ما لم يتم حل القضية الكوردية في المنطقة.

أرجو لكم النجاحئ، ودمتم في سعادة وسؤدد.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

لوزان.. تصحيح المسارات وقضايا الاستقرار والأمن الإقليمي

المرصد/فريق الرصد والمتابعة

في ختام المنتدى الدولي حول لوزان: على القوى الكردستانية عقد ميثاق وطني خاص بالكرد

أنهى مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية المنتدى الدولي الذي أقامته بالتزامن مع مئوية اتفاقية لوزان بعنوان ("لوزان: تصحيح المسارات وقضايا الاستقرار والأمن الإقليمي".) بجملة توصيات، أبرزها اعتبار نظام الأمة الديمقراطية حلاً لمشاكل المنطقة، وضرورة تأمين الحماية والاعتراف الدولي بالإدارة الذاتية.

وناقش المنتدى خلال ٦ جلسات والمحاور المرتبطة بها، ما يلي:

جلسات اليوم الأول:

الوضع السياسي في المنطقة قبل معاهدة لوزان:

معاهدة سايكس – بيكو وتاريخ نشوء الدولة القومية في منطقة الشرق الأوسط.

وضع الكرد وكردستان في ظل نشوء الدولة القومية.

قراءة تاريخية للاتفاقيات التي عُقدت بحق الكرد في القرن العشرين:

لمحة تاريخية عن سيفر عام ١٩٢٠ واتفاقية القاهرة عام ١٩٢١.

تاريخ معاهدة لوزان والأسباب الحقيقية الكامنة وراءها، والحقائق التي أوجدتها.

معاهدة لوزان وتداعياتها على الشعب الكردي:

معاهدة لوزان والسياسات التي انتهجتها الدول التي احتلت كردستان.

معاهدة لوزان وتأثيرها، سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، على الشعب الكردي.

وضع الحركات الكردية في النصف الثاني من القرن العشرين.

جلسات اليوم الثاني:

الوضع الحالي للكرد والتحديات التي يواجهونها:

الوضع من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الأجزاء الأربعة، وما حققه الكرد خلال الحقبة الأخيرة.

الدور السياسي للكرد في مصير سياسات الدول التي تحتل كردستان والتحوّل الديمقراطي في المنطقة.

التحديات الداخلية بالنسبة للأحزاب والقوى الكردية.

التحديات الخارجية وسياسة الدول المهيمنة تجاه القضية الكردية.

سبل مواجهة حرب الإبادة التي تستهدف الشعب الكردي:

الخط السياسي الذي يجب اتباعه.

من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كيف يمكن أن تتم العلاقة بين الأجزاء الأربعة.

أهمية العقد الوطني بين الكرد ومبادئ هذا العقد.

أهمية توحيد الخطاب السياسي والدبلوماسي والعسكري، تجربة كوباني كنموذج وحدة الصف الكردي وتأثيره العالمي.

التقييم الحقوقي والقانوني لمعاهدة لوزان.

تجاوز لوزان والحل الأمثل:

الأمة الديمقراطية كسبيل حل للقضية الكردية والتعايش السلمي والديمقراطي مع الشعوب الأخرى.

الأسس النظرية والفلسفية والأخلاقية التي تعتمد عليها الأمة الديمقراطية.

الأمة الديمقراطية كبديل للدولة القومية.

الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا كنموذج حل.

أسباب تأسيس هذه الإدارة.

الاختلال بين الإدارة الذاتية ونماذج الإدارة الموجودة. ما حققته الإدارة الذاتية من بدائل بخصوص التعايش السلمي بين الشعوب والأديان وبين اللغات، الرئاسة المشتركة وغيرها.

الإدارة الذاتية كنموذج للحل في سوريا والشرق الأوسط.

البيان الختامي

وبعد يومين من المناقشات والمداولات، أنهى مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية المنتدى الدولي تحت عنوان «لوزان: تصحيح المسارات وقضايا الاستقرار والأمن الإقليمي»، بقراءة الختامي للمنتدى جاء فيه:

«عقد مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية في ٦-٧ تموز منتدىً دولياً تحت عنوان لوزان: تصحيح المسارات وقضايا الاستقرار والأمن الإقليمي. تناول فيها مئوية معاهدة لوزان بمشاركة ٢٠٠ شخصاً، يمثلون الأحزاب السياسية والحركات النسائية ومنظمات المجتمع المدني وأكاديميين وأكاديميات، ومثقفين وناشطين وحقوقيين من روج آفا وشمال وشرق سوريا وأجزاء كردستان الأربعة وروسيا ومن الدول العربية وشخصيات دولية. حيث أكد المشاركون على أن معاهدة لوزان التي سميت باتفاقية السلام، لم تأتِ بالسلام والاستقرار لشعب المنطقة، بل منحت الشرعية لإبادة الشعوب والثقافات وأنها بمثابة إعلان الحرب بما خلقته من دول قومية.

لقد مهّدت هذه المعاهدة الطريق أمام عقد العديد من الاتفاقيات الأمنية بين دول المنطقة التي استهدفت وجود الشعب الكردي والهويات والثقافات الأخرى في المنطقة، من خلال عمليات الصهر القومي والتغيير الديمغرافي والإرهاب السياسي وتزوير الحقائق التاريخية؛ وما الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تشهدها المنطقة إلا نتيجة للسياسات التي اعتمدت على هذه المعاهدة لغايات تتعلق بترسيخ وديمومة السلطة الاستبدادية واحتكار الثروات، وإبادة الشعوب الأصلية في المنطقة.

على هذا الأساس توصل المشاركون في أعمال المنتدى إلى مجموعة من التوصيات والمطالب التي من شأنها أن تحل القضية الكردية وأن تصحح مسارات الأمن والسلام الإقليمي:

١- التأكيد على أن معاهدة لوزان لم تحقق السلام والاستقرار الإقليمي مع مرور مائة عام على توقيعها، وعلى الدول الراعية لهذه المعاهدة تصحيح مسارها ومعالجة المشكلات التي نجمت عنها، وإيقاف دعمها لأنظمة الحكم التي تسخّر هذه المعاهدة خدمة لمصالحها الخاصة وتستمد قوة اضطهادها للشعب الكردي من هذه الدول الراعية.

٢-استناداً إلى مواثيق حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، على الدول المؤثرة في السياسة الدولية والتي تؤكد على التزامها بتلك المواثيق الاعتراف بالقضية الكردية وضمان حق الشعب الكردي في الإدارة الذاتية لشؤونه السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، في إطار ميثاق وطني مع الدول التي تتقاسم جغرافية كردستان.

٣-على القوى الكردستانية تنسيق وترسيخ طاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، لتحقيق الحماية الذاتية للشعب الكردي من عمليات الإبادة الممنهجة التي يتعرض لها، وهذا ما يفرض عقد ميثاق وطني خاص بالكرد، تلتزم به جميع الأطراف بغض النظر عن الاختلافات الفكرية السياسية التي يتبعها كل طرف، وهذا ما يفرض عقد مؤتمر وطني كردستاني بأسرع وقت ممكن.

٤- الشعب الكردي شعب أصيل، يعيش على أرضه التاريخية، لذا يتحتم على الدول التي تتقاسم جغرافية كردستان إعادة النظر في سياساتها المتبعة تجاه الكرد، والاعتراف بحق الكرد في الحياة وفي الإدارة الذاتية الديمقراطية أو الفيدرالية الديمقراطية لإدارة شؤونهم في إطار جغرافية الدول التي يتواجدون فيها.

٥- الأمة الديمقراطية كفكر وفلسفة، متجسدة في الإدارة الذاتية، وأثبتت نفسها كحل ممكن لقضية السلام الإقليمي وحماية الثقافات العريقة في المنطقة من التطرف الإرهابي وتحرير الإنسان من قيوده، وذلك من خلال معايشة تجربتها في شمال شرق سوريا في ظل الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

٦-التأكيد على ضرورة الاعتراف الدولي بالإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا التي تستمد مشروعيتها القانونية والأخلاقية من خلال مؤسساتها الخدمية والسياسية والعسكرية الرديفة وبما ينسجم القانون الدولي العام.

٧- استمرار الهجمات الفاشية على الشعب الكردي في أجزاء كردستان الأربعة هو استمرار لمعاهدة لوزان التي شرعنت قتل وتشريد الشعب الكردي على يد الدول القومية الأحادية.

٨- توضحَ للمشاركين أن أعداء الشعوب لا يلتزمون بأي قوانين أو معاهدات دولية، لذا طالبوا القوى الدولية بوضع آلية لإرغامهم على الالتزام بهذه القوانين والمعاهدات الدولية.

٩- التأكيد على أن الاعتماد على القوة الذاتية للشعوب هو السبيل الوحيد لتجاوز تداعيات معاهدة لوزان وتجنب معاهدات جديدة جائرة بحق شعب المنطقة.

لذا يطالب المشاركون في المنتدى بوضع المجتمع الدولي بكل هيئاته المعنية أمام مسؤولياته إزاء سياسات التهميش والإنكار والإبادة التي ترتكب بحق الشعوب، كما يطالبون اللجان الحقوقية والجهات ذات الشأن في شمال وشرق سوريا بمتابعة توصيات المنتدى لدى الجهات الدولية المعنية».

مع تحياتنا و احترمنا

المشاركين في منتدى لوزان
الحسكة في ٧ -٧-٢٠٢٣

اليوم الاول من المنتدى

وفي اليوم الاول من المنتدى ألقي المحور الأول من قبل مدير مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية منذر شيار، والذي تطرق إلى اتفاقية لوزان والسياسات التي انتهجتها الدول التي احتلت كردستان والنزعة القومية – التهجير القسري.

وأشار منذر خلال محوره إلى السياسات التي انتهجتها الدول التي احتلت كردستان وأشار :» إن هذه السياسات لم تنشأ من تلقاء نفسها فهي حيكت ضد شعب ذي تاريخ عريق وتعرضت ثقافته للاضطهاد، فانتهجت أربع دول في أجزاء كردستان الأربعة سياسات معينة قذرة، فقد اتبعت هذه الدول أساليب عدة ضد هذا المكون وعلى مدار مئة عام، وأرادت محو هذا المكون عن الوجود وخاصة الدولة التركية التي تعد من أقذر الدول سياسة ضد الكرد».

موضحاً: «عندما ننظر إلى التاريخ يتضح أن هذه القوى نسقت فيما بينها لتصفية الكرد وهذا يدل على اشتراكها فيما بينها لعدم حصول الكرد على حقوقهم مستفيدة من تجارب الدول التي سبقتها في تصفية الكرد، حيث استمدت هذه الدول قوتها من خلال معاهدة لوزان وهي أعطتها الدستور للاستمرار في نهجها القذر وبهذا تأسست الدول على أسس الفكر القومي».

ولفت شيار إلى سياسات التهجير التي اتبعتها تركيا بحق الكرد وأشار:» إن العديد من الكرد لا يتكلمون لغتهم فسياسة التغيير الديمغرافي بدأت في غرب كردستان فقاموا بتهجير الكرد من منازلهم وفرض اللغة التركية على الكرد بالإضافة إلى إهمال المناطق الكردية من الناحية الاقتصادية والبلديات والاهتمام بالمنطقة التركية وتطبيق سياسة تتريك الكرد، فهذه السياسات منذ البداية بدأت في تركيا قبل الدول الأخرى وهناك لعبت تركيا دوراً مهماً وهي من قامت بالتغيير الديمغرافي.

القانون الدولي لم يحمِ الكرد

ومن جانبه تحدث الرئيس المشترك لحزب الحياة الحرة الكردستاني سيامند معيني في محوره عن وضع الحركات الكردية في النصف الثاني من القرن العشرين، وقال: «اتفاقية لوزان هي إبادة القوميات الأخرى والاعتراف بالقوميات الأخرى واتفاقية لوزان أكدت بان الترك وحدهم كمسلمين وغير مسلمين لهم حقوق، فعمل مصطفى كمال أتاتورك على إنكار هوية القوميات الأخرى ورسمت ملامح مئة عام للمنطقة والآن تستمر تركيا في هذه السياسة، فتركيا ارتكبت المجازر في عفرين وفي قنديل فهي تتبع النهج نفسه».

مضيفاً: «إن القانون الدولي لم يحمِ الكرد ونحن اليوم نطالب بهذه الحقوق، و بما أن اتفاقية لوزان كانت اتفاقية دولية واتبتعها عدة تجاوزات بحق الكرد، ولكن إلى الآن هناك صمت دولي حيال هذه الخروقات، فبعد معاهدة لوزان ظهرت عدة انتفاضات ولكن الجميع يتغاضى عن مطالب الكرد ويرون القضية الكردية قضية غير مهمة».

وأشار معيني إلى أن الدولة التركية في كل قراراتها والخطوات التي تخطوها تحاول ارتكاب مجازر إبادة لإنهاء وجود الكرد في المنطقة، ولسد الطريق أمام هذه المعاهدة وجميع المعاهدات المشابهة يجب أن نرتقي بنضالنا إلى القمة لذلك يجب على كل القوى التي تدعو إلى الحرية أن تتوحد و أن يتم إنشاء جميعة مشتركة وموحدة بين جميع أجزاء كردستان لنتمكن من التصدي لمعاهدة لوزان فهذا هو السبيل الوحيد لذلك».

وشدد معيني على ضرورة عقد مؤتمر كردستاني يحمي جميع القوى الكردية ويخدم المصلحة الكردية، كما يتطلب من الأحزاب الكردية توحيد النضال في أجزاء كردستان من أجل ذلك.

ومن جهته تحدث المحاضر في جامعة روج آفا سيبان إسماعيل عن «معاهدة لوزان وتأثيراتها سياسياً، اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً على الشعب الكردي»، وقال:» كان لاتفاقية لوزان التي قسمت كردستان إلى أربعة أجزاء تأثيرات سلبية على المنطقة من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية»، وما يتم ممارسته وتطبيقه حالياً يجعل المسألة الكردية شائكة».

وبيّن إسماعيل، في كلمته التي ألقاها خلال المحور الثالث، أن الجميع متفق على أن الكرد لم يعودوا كما كانوا مسلوبي القوة والإرادة، فهم يملكون الآن قوة ومؤسسة سياسية قوية، بالإضافة إلى ذلك لديهم مشاريع ديمقراطية يمكن من خلالها حل المشاكل العالقة في المنطقة.

ولفت إسماعيل، إلى أن ما يمكن استخلاصه من كافة المداخلات والواقع الذي نمر به، أن الحروب لا يمكن أن تكون حلاً للقضايا العالقة وخاصة الكردية منها، وقال: «للحروب نتائج سلبية كثيرة على الواقع الذي نعيشه، والنهج المتبع كردياً يستطيع إيصاله لمستويات أعلى للحصول على مكتسبات جديدة».

وقال إسماعيل في ختام كلمته: «من هنا ومن خلال هذا المنتدى نؤكد أنه بالسلام وحده يمكن دفع المشاريع الديمقراطية وسد الطريق أمام كافة العوائق التي تلاحق الكرد وقضيتهم العادلة».

قراءة تاريخية للاتفاقيات التي عقدت بحق الكرد في القرن العشرين

وفي الجلسة الثانية التي كانت تحت عنوان « قراءة تاريخية للاتفاقيات التي عقدت بحق الكرد في القرن العشرين» والتي أديرت من قبل العضو في مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية، هفال فاطمي، تضمنت محورين أساسيين؛ الأول عن «لمحة تاريخية عن سيفر عام ١٩٢٠ واتفاقية القاهرة عام ١٩٢١ « ألقاه الكاتب والباحث في التاريخ فارس عثمان، أما المحور الثاني فأدارته عضوة الهيئة الرئاسية لحزب الاتحاد الديمقراطي فوزة يوسف، تحت عنوان « تاريخ معاهدة لوزان،

والأسباب الحقيقية الكامنة وراءها والقضايا التي أوجدتها».

حيث تحدث الكاتب والباحث في التاريخ فارس عثمان في محوره الذي حمل عنوان « لمحة تاريخية عن سيفر عام ١٩٢٠ واتفاقية القاهرة عام ١٩٢١»

وبدأ فارس عثمان في البداية بتعريف معاهدة سيفر التي تشكلت عام ١٩٢٠ واعتبرها نقطة فارقة في التاريخ الكردي إذ اعترفت الدول العظمى «أكثر من ٣٠ دولة» بحق الكرد في الاستقلال وتأسيس دولة كردية مستقلة وقد عزز الإعلان عن الاتفاقية في ٢٠ آب ١٩٢٠ الآمال الكردية بإنشاء دولة كردية على غرار الدول التي تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى».

كما تطرق فارس عثمان في محوره إلى مؤتمر باريس «مؤتمر الصلح» الذي عقد في باريس بمشاركة ٣٢ دولة ووفود غير رسمية في ١٨ كانون الثاني ١٩١٨ والذي استمرت أعماله لغاية ٢١ كانون الأول من عام ١٩٢٠، بالإضافة إلى مواقف بريطانيا وفرنسا و أمريكا و الدولة العثمانية (تركيا حالياً)، وإيران من المؤتمر وتقرباتهم له.

كما لفت عثمان خلال محوره إلى أهم النتائج التي يمكن استخلاصها منه وقال:» إن الدول التي تقتسم كردستان رفضت و ترفض تدويل القضية الكردية، حتى لا تأخذ بعداً دولياً، كقضية أكبر شعب في الشرق الأوسط، يعيش على أرضه التاريخية بدون دولة ومحروم من كافة الحقوق، وإن الدول التي تقتسم كردستان ومهما كانت خلافاتها تتفق معاً لمواجهة القضية الكردية وخير مثال على ذلك اتفاق إيران وتركيا خلال سيفر، بالإضافة إلى أن التواجد والحضور والمشاركة الكردية في أي محفل أو مؤتمر دولي عامل إيجابي ويساهم مع غيره من العوامل في إدراج القضية الكردية على جدول العمل ، إن غياب الكرد عن أي محفل دولي وبغض النظر عن المشاركين في المؤتمر يؤدي إلى إهمال القضية الكردية واستخدامها كورقة للمساومة والابتزاز مثل معاهدة لوزان».

مؤكداً على ضرورة قيام الحركة السياسية الكردية وبالتعاون مع النخبة الثقافية الكردية بإجراء تقييم دقيق لكافة التجارب الكردية والتوقف عند الإخفاقات الكردية وأسبابها الموضوعية والذاتية واستخلاص العبر منها».

« مضى مئة عام من لوزان ولكن مر مئة عام من النضال الكردي ومئة عام من الانتفاضات»

من ثم انتقلت الجلسة للمحور الثاني الذي أدير من قبل عضوة الهيئة الرئاسية لحزب الاتحاد الديمقراطي فوزة يوسف، وتحدثت عن تاريخ معاهدة لوزان والأسباب الحقيقية الكامنة وراءها والقضايا التي أوجدتها».

وأشارت فوزة يوسف:» السياسة البريطانية لكي لا تؤدي إلى حلف كمالي – بلشفي ضد الإمبراطورية البريطانية حيث أكدت أن أي نهج معاد لتركيا يمكن أن يؤدي إلى استفحال الشعوب الإسلامية في الهند ومصر والضربات في العالم العربي والمذابح بخصوص المسيحيين والأرمن، ولن يتمكن من استخدام الكمالية كحاجز ضد روسيا البلشفية».

وتطرقت إلى سياسة روسيا البلشفية آنذاك وقالت: كانت مساندة كمال أتاتورك ضد الإنكليز وقول لينين بأن القسطنطينية يجب أن تكون للأتراك مواقف ستالين تجاه سياسة القمع التي انتهجتها الدولة التركية تجاه العصيانات الكردية في الثلاثينيات تعبر عن سياسة البلشفية تجاه الكرد».

مشيرة: «إن فرنسا كانت قلقة بخصوص سياسية بريطانيا بأن تحرمها من حصتها لذلك عملت بشكل دائم على مناهضة الخطط البريطانية بما فيها سياسة بريطانيا تجاه الكرد والشعوب الأخرى من المسيحيين لذلك موقف فرنسا بتهميش الشعوب وما كانوا يسمونهم بالأقليات هو نتيجة عدم توافقها مع بريطانيا على مصالحها وهذا بالنسبة للتوازنات الطولية التي كانت موجودة. أما من الجانب العسكري والتغيرات التي حصلت قبل لوزان ومهدت لها فكانت

بهذا الشكل».

كما أشارت فوزة يوسف إلى وضع الكرد في تلك الحقبة وأشارت :» الانقسام الذي كان موجوداً في الحركة الكردية من أيام السلطان عبدالحميد وهو الصراع بين الألوية الحميدية التي تشكلت من الكرد وبين الأرمن وبعدها تم استخدام هذه الألوية ضد بدرخان بيك ١٨٧٦-١٩٠٩ استمر إلى هذه الفترة. ففي فترة التسعينيات طلب قسم منهم التحرك المشترك مع البرجوازية التركية بشرط التمتع بنفس الحقوق والقسم الآخر طلب الانفصال. وانتهى هذا الاقتسام إلى خسائر استراتيجية بالنسبة لتلك الفترة المصيرية.. خوضهم الحرب إلى جانب مصطفى كمال بشكل فردي وعدم تطبيق دستور تركيا الأساسي عام ١٩٢١ وقانون الحكم الذاتي كان نهاية لطموح الحركة الكردية آنذاك.

كما لفتت فوزة يوسف إلى معاهدة لوزان وقالت : «لم يرد اسم الكرد في معاهدة لوزان، لا في حقوق الأقليات ولا في أي وثيقة رسمية كانت معاهدة اشتملت على ١٤٣ مادة تم تقسيمها إلى عدة أقسام رئيسة منها المضايق التركية والتي تم تعديلها، ولفتت إلى المادة التي تحكي عن حماية الأقليات وأضافت قائلة :» تتعهد الحكومة التركية بضمان الحماية الكاملة والتامة للحياة والحرية لسكان تركيا من غير تمييز بين المولد أو الجنسية أو اللغة أو العرق أو الدين، ويحق لجميع سكان تركيا أن يمارسوا بحرية، سواء في الأماكن العامة أو الخاصة ، أي عقيدة أو دين أو معتقد لا يتعارض احترامه مع النظام العام والأخلاق الحميدة».

مختتمة بالقول: « لقد سميت معاهدة لوزان بمعاهدة السلام ولكن في حقيقة الأمر كانت معاهدة ولكنها كانت معاهدة حرب، فما الفرق بين لوزان ومؤتمر جنيف، ومهما استمر لوزان فإن الكرد لن يستسلموا فمئة عام كان من النضال ومئة العام من الانتفاضات، وهناك مسؤوليات تاريخية تقع على عاتقنا وعلينا استخلاص العبر من أحداث التاريخ، ويجب استخلاص العبر من معاهدة لوزان وتحديد قدرنا بأنفسنا».

وانتقلت الندوة إلى المداخلات حيث ركزت المداخلات على أن لوزان كانت فرصة لتركيا لتقوية هيمنة دولتها وأن الكرد يستطيعون إحياء تاريخهم وهذا يقع على عاتق الجميع ولإظهار الشكل الصحيح للتاريخ وكسر القيود التي وضعها المحتلون، بالإضافة إلى قراءة جيدة للتاريخ كون التاريخ لا يعيد نفسه ولكن الأحداث تتكرر، وأن المكونات كالأرمن والآشور وغيرهم كانوا ضحية لمعاهدة لوزان.

كما كانت مداخلة للباحث المصري إلهامي مليجي من القاهرة عبر تطبيق الزوم حيث عبر عن حبه للشعب الكردي ودعا الكرد للاستفادة من تجاربهم وأن لا يثقوا بالدول الخارجية ويعتمدوا على أنفسهم.

ومن المزمع أن تنتقل أعمال المنتدى إلى الجلسة الثالثة والأخيرة لليوم، والتي ستكون تحت عنوان «معاهدة لوزان وتداعياتها على الشعب الكردي».

برقية الرئيس بافل في مئوية معاهدة لوزان

هذا وبعث بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، ببرقية الى مؤتمر لوزان المنعقد في غربي كوردستان، مؤكدا ضرورة أخذ الدروس من التاريخ والاستعداد للمستقبل بروح كوردية، لأنه لايمكن ضمان المستقبل إلا بالوحدة والأخوة.وفيما يأتي نص برقية الرئيس بافل جلال طالباني:

أيها المواطنون الأعزاء

أحييكم بتحية كوردية

قبل ١٠٠ عام، وبدون حضور الكورد وحتى أخذ رأيهم، تم التوقيع على معاهدة لوزان ضد الشعب الكوردي، والتي كانت بداية لإجهاض الحلم العتيد للشعب الكوردي وتقسيم أرضنا على أربعة أجزاء.

جاهد الشعب الكوردي على مر التاريخ لتحقيق الأخوة بين الشعوب والتعايش المشترك، ولكننا للأسف، كنا دوما ضحية لظلم واستبداد الدول الأخرى. حيث مورس بحقنا شتى أنواع العنف، فضلا عن محاولة طمس لغتنا وهويتنا، ولكن كل ذلك لم يتمكن من محونا، بل صرنا أكثر قوة بالثورات والنضال المستمر لشعبنا في سبيل المجد والشموخ، وبقينا واقفين مثل جبالنا الشماء.

والآن بعد مرور ١٠٠ عام على توقيع هذه المعاهدة وجميع التضحيات التي قدمناها على مر التاريخ، علينا الاعتبار من دروس التاريخ والاستعداد للمستقبل بروح كوردية، المستقبل الذي لايمكننا ضمانه إلا بالوحدة والتآلف والأخوة، وأن نناضل معا من أجل كوردستان الكبرى وحماية هويتنا، ونسخر خلافاتنا في خدمة الأهداف السامية، وهذا هو السبيل الأوحد لكي نوصل صوتنا الى العالم وندافع عن أنفسنا كأمة حية وصاحبة حق.

أهداف الاتحاد الوطني الكوردستاني واضحة وهي امتداد للسياسة الحكيمة للرئيس مام جلال، والمتمثلة في دعم الكورد ومساندة نضاله السياسي والمدني، تلك السياسة التي تهدف الى شموخ الشعب الكوردي وتحقيق أهدافه القومية والوطنية، وبهذا الخصوص أتوجه الى القوى والأحزاب السياسية الكوردستانية كافة، وأقول لهم: صحيح أن هناك اختلافات كثيرة بيننا، إلا أن لغتنا وترابنا المشتركين هما العامل الذي يوحدنا جميعا وعلينا الحفاظ عليه.

ونقول لدول العالم كافة ودول الجوار خاصة، أن الحروب والصراعات ليست خيارنا ونرفضها جملة وتفصيلا، بل نرغب في أن نطور علاقاتنا في إطار حماية المصالح العليا ونكون في جيرة حسنة، ولكننا لن نساوم على حقوقنا المشروعة وندافع عنها بشتى السبل. كما ينبغي ألا ننسى أن الرئيس مام جلال كان يقول دوما: لن يتحقق السلام الدائم في الشرق ما لم يتم حل القضية الكوردية في المنطقة.

أرجو لكم النجاح، ودمتم في سعادة وسؤدد.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

قائد «قسد» يدعو لإعادة تفعيل الحوار بين الأحزاب الكردية في سوريا

الى ذلك دعا القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية «قسد» مظلوم عبدي، يوم الخميس ٦ تموز/يوليو، إلى إعادة تفعيل الحوار الكردي – الكردي بين الأحزاب السياسية الكردية في سوريا.

وجاء حديث «عبدي» خلال كلمة له في منتدى نظمه «مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية» حول مئوية «اتفاقية لوزان»، في الحسكة شمالي سوريا، يوم الخميس.

وأضاف أنه «يجب حماية مكتسبات الكرد في إقليم كردستان العراق وروج آفا (شمال وشرق سوريا) كي لا تتكرر لوزان ثانية»، داعياً إلى عقد مؤتمر كردستاني بلا أي شروط وتوحيد الخطاب الكردي أمام المجتمع الدولي، لأن الشرق الأوسط يشهد تغييرات وهناك فرصة حقيقية للكرد من أجل الحصول على حقوقهم، وفقاً لكلمة «عبدي».

وأكد على الدعوة بتفعيل الحوار مجدداً بين الأحزاب الكردية في سوريا، وقال: «مستعدون لاستكمال عملية الحوار والوساطة والقيام بواجبنا الوطني في هذا الصدد».

و رحّب عبدي بالحضور والمشاركين ومركز روجافا للدراسات الاستراتيجية، ثم تحدّث عبدي عن صحوة كردية ثورية تشهدها المرحلة الحالية، كما أشار عبدي بأنّ جميع المعاهدات وقفت عاجزة عن القضاء على الشعب الكردي وكسر عزيمته، كما استعرض الركائز التي انطلقت على أساسها ثورة روجافا، ممّا أدى إلى فشل جميع مخطّطات الأعداء، كما أشار الجنرال عبدي إلى أنّهم مستعدّون لأية خطوة أو مشروع يهدف لخدمة الشعب الكردي دون قيد أو شرط وهذا هو مشروع قسد، وقال عبدي: مازلنا نسعى لإحياء حوار كردي كردي، ونتمنى إزالة العوائق أمام هذا الحوار، والثورة مستمرة بتكاتفنا.

وأخيرا قال عبدي: نسعى إلى إحياء مشروع مؤتمر قومي كردستاني لتوحيد الشعب الكردي، وتجاوز التشتّت والتشرذم.

شاناز إبراهيم: اين الحس القومي؟

من جهتها كتبت السيدة شاناز ابراهيم احمد مقالة اكدت فيها: «هناك اصوات تشير الى ان الحس القومي الكوردي تسير باتجاه الضعف والغروب، ونحن نسأل هل الحس القومي ضعف حقيقة قي قلوب جماهير الشعب.؟ ام ان سياسة وافعال بعض الحكام الحاليين الذين يعملون على الحفاظ على مصالحهم الذاتية ادت الى اضعاف الحس القومي وبعدها تلقون العيوب على الاخرين».

وتقول شاناز ابراهيم احمد: « كيف نفقد الحس القومي وقد قدمنا الشهداء في كافة انحاء كوردستان، وعند حدوث كارثة على اي منطقة او جزء في كوردستان تقوم الجماهير بمساعدة اخوانهم منطلقين من حسهم القومي المقدس، وتجمع الحاجيات والمعونات لضحايا الارهاب والغدر، بل يقدمون حاجباتهم الضرورية الى المحتاجين والمتضررين الذين يواجهون المآسي وهذا ما يدل على سلامة الحس القومي لدى الشعب، حيث ان السلطة هي نفسها تضعف يوما بعد يوم ولاتحس بالمسؤولية الوطنية القومية.

وترى شاناز ابراهيم احمد خلال مقالتها: «ان حكومة اقليم كوردستان وبسبب المسؤولية التاريخية على عاتقها كان الأولى بها ان تعقد مؤتمرا في اربيل بمناسبة مئوية اتفاقية لوزان وليس انشغالها باجتماعات ومؤتمرات لا قيمة لها» وتقول: «أليس من الغريب بدلا من ان تهتم حكومة الاقليم بالمسائل التاريخية والقومية، تقوم بمنع الضيوف من السفر عبر اقليم كوردستان الى قامشلو لحضور مؤتمر حول لوزان؟ ام ان الحكومة سلمت حتى ملف كورديتنا الى الشركات والقطاع الخاص او سلمته الى هذا وذاك».

وفي جانب آخر من مقالها تقول الكاتبة: «في الوقت الذي يسلط العالم الضوء على قاشملو لبحث القضية الكوردية وعرض مآسي الكورد للرأي العالمي، تغلق حكومة الاقليم معبر سميلكا بوجه الضيوف الذين يريدون السفر الى مؤتمر قامشلو عن مئوية لوزان».

وتقول شاناز ابراهيم احمد في ختام مقالتها: «من المهين ان لاتتمكن حكومة الاقليم من ارسال المعونة الى روجافا ولا تتجرأ ان تسمح للضيوف من العبور عبر ارض كوردستان وهي حاكمها ولاتقدم التسهيلات لاخوانها في الجانب الاخر من الحدود وهم من ابناء جلدتها، ومن المعيب ان تخلق الحكومة جوا غير ملائم كي يلجأ اصحاب اللملف القومي الكوردي الحقيقيون الى اطراف ومجاميع اخرى لابقاء قضيتنا والحس القومي حيا».

الباحث فارس عثمان:

الكرد بين سيفر و لوزان

*مدارات كردية

إثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤- ١٩١٨ واستسلامها في مودرس ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، دعت الصحف والجمعيات الكردية إلى استقلال كردستان، وتأسيس دولة كردية، وقد ساعد على ذلك استقلال البلاد العربية بعد حركة « ثورة » الشريف حسين، ووعود الحلفاء خاصة بريطانيا التي طالبت: « بتحرير الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية ووصول الضابط الإنكليزي نوئيل إلى كردستان، والاتصال بالزعماء ورؤساء العشائر الكردية. لمعرفة موقفهم من : العرض البريطاني « بفصل كردستان عن تركيا الذي كان يردد وبحماس: ((بأن على الكرد الاعتماد على

وعود بريطانيا العظمى)) وقد عزز ذلك الدعوة لعقد مؤتمر للسلام ((مؤتمر الصلح)) لإعادة تقسيم تركة الإمبراطورية العثمانية بشكل خاص.

مؤتمر الصلح:

انعقد في باريس بمشاركة ٣٢ دولة ووفود غير رسمية ، في ١٨ كانون الثاني ١٩١٨ واستمرت أعماله لغاية ٢١ كانون الأول من عام ١٩٢٠،وقد ساد المؤتمر جو من التنافس الاستعماري بين الدول المنتصرة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا لتقسيم ممتلكات ألمانيا والإمبراطورية العثمانية، وجاءت معظم قرارات المؤتمر لصالح كل من بريطانيا وفرنسا، وحاول الكرد تحقيق أمانيهم القومية بالاستقلال عن الدولة العثمانية، من خلال هذا المؤتمر، معتمدين على وعود بريطانيا ومبادئ الرئيس الأمريكي ولسون ((حق الشعوب في تقرير مصيرها)).

الوفد الكردي في مؤتمر الصلح:

شارك الكرد في المؤتمر بوفد غير رسمي برئاسة الجنرال شريف باشا[١]، الذي انتخب لرئاسة الوفد الكردي من قبل جمعية تعالي وترقي كردستان، وحزب استقلال الكرد، والجمعية الكردية، والحزب الديمقراطي الكردي، لتمثيل الكرد في المؤتمر وضم الوفد فخري عادل بك، وعادل بك المارديني، وصالح بك حسني مدير شؤون شريف باشا، وغالب علي بك سكرتير شريف باشا، وحاول الشيخ محمود الحفيد إرسال وفد خاص إلى باريس للالتحاق بشريف باشا، إلا أن الإنكليز حالوا دون وصوله.

ولعب الوفد الكردي رغم صغر حجمه، دورا بارزا في المؤتمر، رغم العراقيل التي وضعت أمامه من قبل تركيا التي سعت لمنع مشاركة الكرد في المؤتمر، كذلك لم ترتاح بريطانيا وفرنسا، لوجود وفد كردي مستقل يمثل الكرد في المؤتمر، لأنها ارادت الانفراد بحل المسألة الكردية وفق مصالحها الخاصة .وقد أتصل شريف باشا بممثلي أغلب الدول المشاركة في المؤتمر , لشرح القضية الكردية. خاصة ممثل بريطانيا وعرض عليه((وضع كردستان تحت الانتداب البريطاني)).ونسق الجهود مع الوفد الأرمني الذي شارك في المؤتمر بوفدين أحدهما برئاسة اواديس اوهانيسيان رئيس وفد الجمهورية الأرمنية، والثاني برئاسة الوزير بوغوص نوبار باشا الوزير المصري السابق الذي كان يمثل المقاطعات الأرمنية في الأراضي التركية

وقد جرى الحديث لأول مرة عن كردستان والقضية الكردية في المؤتمر في ٢٩ ك ٢ عام ١٩١٩ من قبل ممثل الوفد البريطاني الذي دعا إلى فصل ((أرمينيا وسوريا وميزوبوتاميا و كردستان وفلسطين وشبه الجزيرة العربية عن الامبراطورية التركية فصلاً تاما))، ودعت بريطانيا إلى إعادة تقسيم كردستان، بإعطاء أجزائها الجنوبية لبريطانيا، والجنوبية الغربية لفرنسا، والغربية والشمالية للولايات المتحدة الأمريكية، وإبقاء كردستان الشرقية على شكل مقاطعة في إيران .

موقف بريطانيا:

كانت بريطانيا من أكثر الدول اهتماماً بكردستان، بسبب موقعها الهام في قلب الشرق الأوسط، التي تسعى بريطانيا للسيطرة عليه برمته. ولقربها من منطقة الخليج ومنابع النفط العربية والإيرانية. وازداد اهتمامها بها بعد اكتشاف النفط فيها وبكميات كبيرة.

موقف فرنسا:

اهتمت فرنسا بكردستان، لأن السياسة الفرنسية كانت ترتكز على السيطرة الاقتصادية والمالية على الدولة العثمانية، وبسط سيطرتها على شرق المتوسط، خاصة « سوريا ولبنان ». وكان النفوذ الفرنسي واضحا في كردستان من خلال البعثات التبشيرية، والمدارس الفرنسية، والمشاريع الاقتصادية.

موقف الولايات المتحدة:

رفعت الولايات المتحدة شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها، خاصة في الدولة العثمانية، ودعت إلى إنشاء عصبة الأمم. ورفضت العرض البريطاني الفرنسي بالانتداب على أرمينيا وجزء من كردستان إلا أن هزيمة الحزب الديمقراطي وانتهاء فترة رئاسة ولسون . دفعتها للانسحاب من المؤتمر.

وحاول وفد الدولة العثمانية التي استسلمت بموجب هدنة مودرس ١٩١٨ برئاسة الداماد فريد باشا، وكذلك الوفد الإيراني منع مناقشة القضية الكردية، وحتى مشاركة شريف باشا والوفد الكردي في هذا المؤتمر

ولتفويت الفرصة على الوفد التركي نسق شريف باشا الجهود مع الوفد الأرمني برئاسة الوزير بوغوص نوبار باشا الذي كان يمثل المقاطعات الأرمنية في الأراضي التركية، واصدرا بيانا مشتركا كان له صدى إيجابي في المؤتمر، جاء فيه :

بيان مشترك

((...إننا بالاتفاق التام معاً نناشد مؤتمر السلام منحنا السلطة الشرعية وفق مبادئ القوميات، لكل من أرمينيا المتحدة والمستقلة وكردستان المستقلة، بمساعدة إحدى الدول الكبرى، ونؤكد اتفاقنا التام باحترام الحقوق المشروعة للأقليات في كلا الدولتين)).“

التوقيع “

بوغوص نوبار رئيس الوفد الأرمني .

شريف باشا رئيس الوفد الكردي

وجهة النظر الكردية:

ورداً على تقسم كردستان أرسل شريف باشا رئيس الوفد الكردي في المؤتمر رسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو بوصفه رئيساً للمؤتمر، طالب فيها باستقلال كردستان وعرض وجهة النظر الكردية على (المجلس الأعلى للمؤتمر) من خلال مذكرتين:

الأولى باللغة الفرنسية في ٢٢ آذار من عام ١٩١٩ وهي تحمل توقيع الجنرال شريف باشا رئيس الوفد الكردي إلى مؤتمر باريس، وقد طبعت على شكل كراس خاص يقع في ١٤ صفحة.وتضمنت ((المطالب المشروعة للأمة الكردية))، وطالب بتأسيس دولة كردية مستقلة، وفق مبادئ ولسون ((حق الشعوب في تقرير مصيرها))، وفي المذكرة معلومات عن الكرد ومناطق سكناهم، ووضعهم، ونضالهم، ومطاليبهم. وعلاقتهم مع الأرمن. مرفقة بخارطة لكردستان ضمت كردستان تركيا، و جزءً كبيرا من ولاية الموصل.

وقدم المذكرة الثانية في ١آذار ١٩٢٠، شدد خلالها على ضرورة فصل الأراضي الكردية عن الدولة العثمانية، وتأسيس دولة كردية مستقلة على غرار الدولة الأرمنية. بحدود على بحر قزوين والبحر المتوسط، لتصدير الثروات الكردستانية إلى الخارج، ودعا فيها إلى تشكيل لجنة دولية تشرف على ضم الأراضي التي يؤلف الكرد فيها الأكثرية إلى الدولة الكردية المستقلة « كردستان .

وردا على موقف رئيس الوفد التركي الداماد فريد باشا الذي حاول الإيقاع بين الكرد والأرمن، والحديث عن الخلافات الكبيرة بين الأرمن والكرد، والدعوة إلى الحفاظ على الممتلكات العثمانية في قارة آسيا ضمن حدود الدولة التركية، وعلى الروابط والعلاقات الأخوية بين كافة المكونات والقوميات وخاصة الدين الإسلامي.

وجه رئيس الوفد الكردي ورئيس الوفد الأرمني الموحد رسالة مشتركة إلى رئيس الوزراء الفرنسي كليمانصو بوصفه رئيساً لمؤتمر الصلح تضمنت:

باريس ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٩
سيادة الرئيس:

يسعدنا أن نسلمكم طياً نسخة من كتاب معنون إلى مؤتمر السلام الموقع من قبلنا ممثلي الوفد الأرمني الموحد والوفد الكردي في مؤتمر السلام .

إن سيادتكم يرى أنه على النقيض من تأكيدات خصومنا الذين يزعمون أن الأرمن والكرد لا يستطيعون العيش بسلام، فإننا عقدنا اتفاق صلح، على ضوء تحقيق أهدافنا القومية التي هي مقياس للمستقبل، فنرجو قبول .. مع احترامنا الفائق " التوقيع ".

.رئيس الوفد الكردي في مؤتمر السلام ..
شريف باشا

رئيس الوفد الوطني الأرمني .
بوغوص نوبار

نص الاتفاق:

*الوفد الكـردي الموحد: ١٢ شارع الرئيس ولسون باريس

*الوفد الأرمني الموحد: ١٢ شارع الرئيس ولسون باريس

*باريس ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٩

سيادة الرئيس:

نحن الموقعين أدناه، الممثلين للشعبين الأرمني والكردي، لنا الشرف أن نبلغ مؤتمر السلام، فشعبانا لهما نفس

المصالح، ويرميان إلى نفس الأهداف، ويدركان حريتهما واستقلالهما وبالأخص للأرمن وانعتاقهم من السيطرة القاسية للحكومة العثمانية، أي تحررهم من نير الاتحاد والترقي. ونحن موحدون جميعاً في الطلب من مؤتمر السلام أن يقرر استناداً على قاعدة مبادئ القوميات خلق أرمينيا موحدة مستقلة وكردستان مستقلة مع المساعدة من إحدى الدول العظمى .

.عن كردستان شريف باشا رئيس الوفد الكردي في مؤتمر السلام

. اوهانيسيان الرئيس المؤقت لوفد الجمهورية الأرمنية.

.بوغوص نوبار رئيس الوفد الوطني الأرمني

وقد حاول الرئيس الامريكي ولسون من خلال جلسات المؤتمر تقليص النفوذ البريطاني – الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط، بطرح فكرة الانتداب، للشعوب والمناطق التي يتم فصلها عن الامبراطورية العثمانية. إلا أن انسحاب الوفد الأمريكي من المؤتمر، وتشابك مصالح بريطانيا وفرنسا، أديا إلى الإسراع بالبحث عن تفاهمات واتفاقيات لتقاسم التركة العثمانية « الغنية »، ورفضت بريطانيا عرضاً فرنسياً بتقسيم كردستان بين فرنسا وبريطانيا، واقترحت بريطانيا:

- ❋رفض الانتداب البريطاني، أو البريطاني – الفرنسي على كردستان
- ❋رفض السيطرة التركية على كردستان حتى وإن كانت إسمية
- ❋ربط قضية استقلال كردستان بتشكيل الدولة الأرمنية.
- ❋يترك للكرد تشكيل دولة واحدة، أو مناطق متعددة.
- ❋حماية الكرد ضد اعتداء الترك. إن أمكن.
- ❋تقوم فرنسا وبريطانيا بمنع المشاكل الحدودية في المناطق الكردية.

وقد توصلت بريطانيا وفرنسا إلى اتفاق أولي على تقاسم التركة العثمانية في مؤتمر سان ريمو في ٢٤ تموز ١٩٢٠ بالاعتراف بالانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، والانتداب الفرنسي على سورية ولبنان. والتمهيد لاتفاقية سيفر.

معاهدة سيفر ١٠ آب ١٩٢٠

تتألف من ١٣ باباً و٤٣٣ بنداً، أعدتها خمس لجان خاصة تفرعت من مؤتمر الصلح في باريس. وقد جاءت وفق مصالح الدول الاستعمارية ولا سيما إنكلترا و فرنسا .

وقد سميت هذه المعاهدة بمعاهدة سيفر نسبة إلى مدينة سيفر الفرنسية القريبة من باريس، وتم التوقيع عليها في ((١٠ آب ١٩٢٠ بين إنكلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبلجيكا واليونان ورومانيا وبولونيا والبرتغال وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا والحجاز وأرمينيا من جهة، والإمبراطورية العثمانية من جهة أخرى)) .

احتلت القضية الكردية مكاناً بارزاً في معاهدة سيفر اذ خصص القسم الثالث من الباب الثالث من المعاهدة لمعالجة المسألة الكردية وحمل هذا القسم عنوان ((كردستان)) ويتألف من المواد ٦٤،٦٣،٦٢ التي هدفت إلى انشاء دولة كردية مستقلة في تركيا، يمكن أن ينضم إليها كرد كردستان العراق « ولاية الموصل » اذا ارادوا ذلك .كما تطرقت المعاهدة إلى القضية الكردية أكثر من مرة خلال مناقشة المسألة الأرمنية ومسألة الأقليات داخل تركيا. كالفصل الرابع الذي هدف إلى حماية الاقليات.

والفصل السادس الذي حمل عنوان((أرمينيا))، والفصل السابع الذي حمل عنوان ((سوريا، ميزوبوتاميا، فلسطين)) وتضمنت البنود الخاصة بالكرد ما يلي:

البند ٦٢:

تقوم لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء معينين من قبل الحكومات البريطانية و الفرنسية والايطالية مركزها اسطنبول , خلال ستة أشهر من تاريخ تنفيذ مفعول هذه المعاهدة , بإعداد مشروع حكم ذاتي محلي للمناطق التي يشكل فيها الكرد الأكثرية والتي تقع إلى الشرق من الفرات وإلى الجنوب من الحدود الجنوبية لأرمينيا , كما تحدد فيما بعد، وإلى الشمال من الحدود التركية مع سوريا وميزوبوتاميا بشكل متوافق مع الوصف الوارد في "٣,٢,١١" من البند السابع و العشرين من المعاهد ، وفي حالة حدوث اختلاف في الرأي حول موضوع ما،يعرض الاختلاف من قبل أعضاء اللجنة على حكوماتهم المعنية ويجب أن تتضمن هذه الخطة الضمانات التامة لحماية الآشوريين – الكلدان وغيرهم من الأقليات العنصرية أو الدينية الداخلة في هذه المناطق.ومن أجل هذا الغرض تقوم لجنة مؤلفة من ممثلين ((بريطاني و فرنسي و ايطالي و إيراني و كردي)) بزيارة الأماكن لدراسة التغيرات التي يجب اجراؤها، عند الحاجة في الحدود التركية حيثما تلتقي بالحدود الإيرانية، ولتقريرها، بحكم قرارات هذه المعاهدة .

البند ٦٣ :

تتعهد الحكومة التركية من الآن بالاعتراف بقرارات اللجنتين المذكورتين في البند ٦٢ والقيام بتنفيذها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ابلاغها بها .

البند ٦٤ :

اذا راجع الكرد القاطنون في المناطق الواردة ضمن البند ٦٢، مجلس عصبة الأمم خلال سنة من نفاذ هذه المعاهدة، مبينين أن أكثرية سكان هذه المناطق يرغبون في الاستقلال عن تركيا .واذا وجد المجلس آنذاك أن هؤلاء جديرون بمثل ذلك الاستقلال واذا أوصى – المجلس- بمنحهم إياه، فإن تركيا تتعهد من الآن أن تراعي تلك الوصية، فتتخلى عن كل مالها من حقوق وحجج قانونية في هذه المناطق، وتصبح تفاصيل هذا التنازل موضوع اتفاق خاص بين الدول الحليفة الرئيسة و تركيا.وإذا وقع مثل هذا التخلي، وفي الوقت الذي يحدث فيه، فان الدول الحليفة الرئيسة لن تضع أي عراقيل بوجه الانضمام الاختياري للكرد القاطنين في ذلك الجزء من كردستان الذي مازال حتى الآن ضمن ولاية الموصل، إلى هذه الدولة الكردية المستقلة.

رغم هذه الوعود بضمان حقوق الكرد حتى الاستقلال، إلا أن كل الدلائل كانت تشير إلى أن الحلفاء لم يكونوا جادين في تنفيذ بنود المعاهدة بالقوة، إذ لم تصادق عليها من بين جميع الدول الموقعة عليها سوى ايطاليا، نتيجة تغير موازين القوى وتعزيز موقع الكماليين في أنقرة الذين لم يعترفوا بحكومة فريد باشا التي وقعت على معاهدة سيفر، وخارجياً بفضل إقامة علاقات وطيدة مع الاتحاد السوفياتي, وإبرام معاهدة موسكو « معاهدة الأخوة والصداقة » مع روسيا الاتحادية في ١٦/٣/١٩٢١، التي تضمنت التعاون المشترك بين البلدين، وتقديم الدعم المادي والعسكري لتركيا، بالإضافة إلى إعادة ترسيم الحدود بين البلدين واقتسام بعض الأراضي.وأدت إلى تغيير موقف الدول الغربية من تركيا

على الصعيد الكردي :

عززت اتفاقية سيفر الآمال بإنشاء دولة كردية مستقلة، وعندما تأكد لهم أن حكومة كمال اتاتورك لا تعترف بهذه المعاهدة، وترفض منح الكرد اي حق من حقوقهم ((حتى الحكم الذاتي)) تحرك الزعماء الكرد لتنفيذ ذلك. وقام خالد بك جبري بالتعاون مع عبد القادر النهري وعبد الرحمن حكاري و يوسف زيا بنشاط واسع والعمل من أجل تطبيق ما جاء في معاهدة سيفر على أرض الواقع. وأرسلت جمعية انبعاث كردستان عدة مذكرات لعصبة الأمم لتنفيذ ما ورد في معاهدة سيفر.

وتم ارسال برقية إلى مجلس الأمة التركي للمطالبة بدولة كردية في ولايات: ((ديار بكر، العزيز، وان، بتليس)) كما ورد في معاهدة سيفر، وإلا سيضطر الكرد إلى انتزاع هذا الحق بقوة السلاح.وسعت حكومة أنقرة لـ شق الصف الكردي والادعاء بأن الحكومة تدرس مطالب الكرد، وأنها ستتخذ قرارات لصالح الكرد. ردا على ذلك اندلعت ثورة كردية عام ١٩٢١ شملت مناطق واسعة من كردستان، تم اخمادها بوحشية.

مؤتمر لندن: ٢١- ٢ ولغاية ١٤ – ٣ عام ١٩٢١

عقد في العاصمة البريطانية بين الحلفاء وتركيا « بمشاركة وفد تركي موحد برئاسة أول وزير خارجية تركي بكر سامي بك وفي ٢٦ شباط ١٩٢١ جرى بحث المسالة الكردية بصورة خاصة ومنفردة، وألمحت دول الحلفاء إلى أنها ((تعتزم تقديم تنازلات أمام تركيا وإعادة مناقشة مستقبل كردستان وأرمينيا)).

إذ أخذت فرنسا بمغازلة كمال اتاتورك الذي حسن وضعه الداخلي بالتحالف مع الاتحاد السوفياتي، والانتصارات المتتالية على القوات اليونانية.

وعندما وجدت بريطانيا أن حكومة انقرة ثابتة على موقفها ألمحت إلى أنها على ((الاستعداد لتعديل معاهدة سيفر)) دون المساس بجوهرها العام. وتخلت بريطانيا عن الاستقلال والدولة الكردية وطلبت من الحكومة التركية: ((منح الاستقلال الذاتي للولايات التي يعيش فيها غالبية كردية، وتحديد حدودها بدقة)).فرد وزير الخارجية التركية بكر سامي: ((((بأن الاستقلال الذاتي لن يمنح للكرد وحدهم، بل بوجه عام لجميع الولايات، وسيتم تطبيق لا مركزية واسعة)).

وعلى هامش المؤتمر وقعت فرنسا مع حكومة أنقرة اتفاقية عسكرية، سياسية، اقتصادية عززت من خلالها مصالحها في تركيا، وقامت بتعديل حدود الانتداب الفرنسي على سوريا ١٩٢١.

وبعد أن ضمنت بريطانيا سيطرتها على « ولاية الموصل » تحسنت العلاقات البريطانية – التركية، فأعلن وزير الخارجية التركية: ((أن ميزوبوتاميا ثمن بخس مقابل الصداقة البريطانية)).

هكذا كان مؤتمر لندن أكثر من خطوة إلى الوراء بالنسبة للقضية الكردية، وتكريس لتجزئة كردستان، تخلت فيه بريطانيا عن كردستان لأنقرة عدا كردستان الجنوبية التي تقع ضمن ولاية موصل.

مؤتمر لوزان:

تمت الدعوة لعقد مؤتمر لوزان بسويسرا في ٢٠ ت٢ من عام ١٩٢٢ الذي استمر لثمانية أشهر، مع انقطاعات بلغت حوالي ٣ أشهر، كان هدف المؤتمر التفاوض على معاهدة جديدة مع تركيا، التي رفضت الاعتراف بمعاهدة سيفر. وبعد

مفاوضات شاقة وطويلة تم تسوية الخلافات بين بريطانيا، فرنسا، تركيا، وقد تراس الوفد التركي عصمت إينونو بمشاركة حاخام يهودي، ومنذ افتتاح الجلسة الأولى للمؤتمر لوحت « بريطانيا وفرنسا » إلى أنها مستعدة للتنازل والوصول إلى حلول وسط. ورضخت للشرط التركي برفض مشاركة أي وفد كردي في المؤتمر، ومنع مناقشة القضية الكردية في كردستان تركيا بشكل خاص، وكانت بريطانيا وفرنسا على استعداد للتنازل عن بعض امتيازاتهما في تركيا، خوفا من ارتمائها في أحضان الاتحاد السوفياتي، الذي يشكل خطرا على مصالحهما في المنطقة. لذلك وافقت على الشروط التركية ، وبذلك تعززت مواقع تركيا في المنطقة وعلى الساحة الدولية، وتغيرت موازين القوى لصالح حكومة أنقرة التي انفردت بالحكم في تركيا، بإلغاء السلطنة وحكومة الباب العالي، ونقل العاصمة من اسطنبول إلى أنقرة، وإلغاء الخلافة وإعلان النظام الجمهوري في ١٩٢٣.

ولعدم وجود وفد كردي مستقل يمثل الكرد في المؤتمر لم تطرح القضية الكردية في لوزان، فقد تجاهلت القوى المتصارعة خاصة بريطانيا وفرنسا مصير الشعب الكردي، ووعودهم بإنشاء دولة كردية، وقد استُخدِمَ اسم الكرد وكردستان من قبل الجميع للابتزاز والمساومة، والانطلاق منه لتحقيق مصالحهم الخاص، وفي ٢٤ تموز ١٩٢٣ تم طي صفحة سيفر، ولم يرد ذكر للكرد في بنود المعاهدة الجديدة الـ ١٤٣ « معاهدة لوزان » التي تم التوقيع عليها في المدينة السويسرية الهادئة، التي كانت أروقة فنادقها ومكاتبها المغلقة شاهدةً على تحطم أماني الشعب كخزف مدينة سيفر

وفي الختام

ونحن على أعتاب مؤتمر جنيف ٣، ونحن نتطلع لحل الأزمة السورية، ومن بينها القضية الكردية في سوريا.لا بد من نستخلص بعض النتائج من هذا البحث:

*ان الدول التي تقتسم كردستان رفضت وترفض تدويل القضية الكردية، حتى لا تأخذ بعداً دولياً، كقضية أكبر شعب في الشرق الأوسط، يعيش على أرضه التاريخية . بدون دولة .

*ان الدول التي تقتسم كردستان ومهما كانت خلافاتها، تتفق معاً لمواجهة القضية الكردية، وخير مثال اتفاق إيران وتركيا خلال سيفر. برفض إدراج القضية الكردية على جدول عمل المؤتمر

*التواجد والحضور و المشاركة الكردية في اي محفل ومؤتمر دولي عامل إيجابي، ويساهم مع غيره من العوامل في ادراج القضية الكردية على جدول العمل مثال « معاهدة سيفر ».

*ان غياب الكرد عن أي محفل دولي وبغض النظر عن المشاركين في المؤتمر، يؤدي إلى إهمال القضية الكردية، واستخدامها كورقة للمساومة والابتزاز. مثال « لوزان »

*ان الدول العظمى في الغرب والشرق يهمها مصالحها، ومصالحها فقط .لذلك تستخدم قضايا الشعوب كمطايا لتحقيق مصالحها بعيدا عن القيم الأخلاقية، والقوانين الدولية.

معاهدة لوزان وتأثيرها على الكرد ومنطقة الشرق الأوسط

المركز الكردي للدراسات

إعداد: وليدة حسن

THE KURDISH CENTER FOR STUDIES

مقدمة:

بعد الحرب العالمية الأولى، أبرمت معاهدة لوزان عام 1923 بين تركيا ودول الحلفاء المنتصرة في الحرب، وقُسمت بموجبها رسميا السلطنة العثمانية، وأُسست الجمهورية التركية برئاسة مصطفى كمال أتاتورك.

لقد كانت السلطنة العثمانية آخر ممثل كبير للهيمنة والنفوذ الإسلامي. وقد انهارت بعد ستة قرون حافلة بالحروب الضارية ضد الهيمنة البيزنطية أولا، ثم ضد الهيمنة الأوروبية الصليبية التي تزعمتها أسرة "هابسبورغ" النمساوية، إضافة إلى مواجهتها توسع روسيا القيصرية من الشمال نحو الجنوب، وأخيراً تصديها للهيمنة الإنجليزية. وكانت السلطنة العثمانية ستتفكك حتى في حال انتصر الألمان حليفهم في الحرب.

تركيا الحديثة أو الوريثة للتركة العثمانية، لعبت دورا محوريا ومهما في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للنظام العالمي المهيمن، وقد أُوكل لها مهمة "الشرطي" الذي يضبط ويراقب المنطقة. إحدى الركائز المهمة لتأسيس الجمهورية التركية، هي الاستناد إلى تحالف القومية اليهودية - الصهيونية مع البرجوازية التركية، والعمل كذراع ضاربة ضد الشيوعيين والإسلاميين القوميين والكرد.

يمكن من خلال النظر إلى الاتفاقات الدولية، رؤية المهمة الموكلة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك القيود المفروضة عليها أيضا للحد من النزعة التوسعية؛ وإمكانية الخروج عن الدور المنوط بها والمحدد لها. ورغم ذلك، لم تستطع تركيا بجغرافيتها الحالية أن تتحول إلى نموذج متقدم في المنطقة رغم تحقيقها تقدما نسبيا مقارنة بدول الشرق الأوسط، وهي لا تزال تعيش مخاض الانتقال من النظام السياسي المفروض عليها وغير المنسجم مع واقعها الاجتماعي، كما الأنظمة الأخرى في دول المنطقة، حيث إن داء "الدولة القومية" واحد، ولم تستطع الأنظمة الحاكمة تجاوزه، بل إنها تتشبث به.

من خلال هذه الدراسة، سنعرض جوانب اتفاقية لوزان والاتفاقيات السابقة وتأثيرها على تركيا والكرد، وما هو الدور المنوط بتركيا في منطقة الشرق الأوسط.

THE KURDISH CENTER FOR STUDIES

مؤتمر السلام في باريس

حاول الكرد من خلال هذا المؤتمر تحقيق آمالهم القومية بالاستقلال عن الدولة العثمانية معتمدين على وعود بريطانيا ومبادئ الرئيس الأمريكي وودرو ولسون، التي تمثلت في **(ضمان سيادة الأجزاء التركية وإعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمان دولي)**. وقد شارك الكرد في المؤتمر بوفد غير رسمي برئاسة الجنرال شريف باشا الذي انتخب لرئاسة الوفد الكردي من قبل (جمعية تعالي وترقي كردستان، حزب استقلال الكرد، الجمعية الكردية والحزب الديمقراطي الكردي) لتمثيل الكرد في المؤتمر. وقد ضم الوفد كلا من (فخري عادل بك، عادل بك الماريديني، صالح بك حسني مدير شؤون شريف باشا، غالب علي بك سكرتير شريف باشا)، وحاول الشيخ محمود الحفيد إرسال وفد خاص إلى "باريس" للالتحاق بـ"شريف باشا"، إلا أن الإنجليز حالوا دون وصوله، فتركيا من جانب وبريطانيا وفرنسا من جانب آخر، لم يكن لديهم ارتياح لوجود وفد كردي مستقل يمثل الكرد في المؤتمر، لأنهم أرادوا الانفراد بحل المسألة الكردية وفق مصالحهم الخاصة.

قام شريف باشا، وهو **(محمد شريف بن سعيد باشا بن حسين باشا الخندان، من عائلة بابان الكردية المشهورة التي تسلمت الكثير من الوظائف العليا في الدولة العثمانية، فكان والده وزيرا للخارجية ثم رئيسا لمجلس شورى الدولة. عين عام 1898 وزيرا مفوضا للدولة العثمانية في ستوكهولم وظل في منصبه حتى إعلان الدستور العثماني 1908، عاد إلى تركيا وانخرط في صفوف الحركة الكردية وساهم في تأسيس جمعية تعالي وترقي كردستان مع أمين عالي بدرخان)**، بالاتصال بممثلي أغلب الدول المشاركة في المؤتمر (27 دولة)، لشرح القضية الكردية -وبشكل خاص ممثل بريطانيا- وعرض عليه وضع كردستان تحت الانتداب البريطاني. ونسق الجهود مع الوفد الأرمني الذي شارك في المؤتمر بوفدين، أحدهما برئاسة أوديس أوهانيسيان رئيس وفد الجمهورية الأرمينية، والثاني برئاسة الوزير بوغوص نوبار باشا الوزير المصري السابق الذي كان يمثل المقاطعات الأرمينية في الأراضي التركية. وقد جرى الحديث لأول مرة عن كردستان والقضية الكردية في المؤتمر في 29 يناير/كانون الثاني عام 1919 من قبل ممثل الوفد البريطاني الذي دعا إلى فصل (أرمينيا وسوريا وما وراء النهرين وكردستان وفلسطين وشبه الجزيرة العربية عن الإمبراطورية التركية فصلاً تاما)، ودعت بريطانيا إلى إعادة تقسيم كردستان بإعطاء أجزائها الجنوبية لبريطانيا، والجنوبية الغربية لفرنسا، والغربية والشمالية للولايات المتحدة الأمريكية، وإبقاء كردستان الشرقية على شكل مقاطعة في إيران.

مواقف الدول من الكرد

موقف بريطانيا: كانت بريطانيا من أكثر الدول اهتماما بكردستان، بسبب موقعها الهام في قلب الشرق الأوسط، الذي تسعى بريطانيا للسيطرة عليه برمته. ولقربها من منطقة الخليج ومنابع النفط العربية والإيرانية. وازداد اهتمامها بها بعد اكتشاف النفط فيها وبكميات كبيرة.

THE KURDISH CENTER FOR STUDIES

موقف فرنسا: اهتمت فرنسا بكردستان لأن السياسة الفرنسية كانت ترتكز على السيطرة الاقتصادية والمالية على الدولة العثمانية، وبسط سيطرتها على شرق المتوسط، خاصة (سوريا ولبنان). وكان النفوذ الفرنسي واضحا في كردستان من خلال البعثات التبشيرية والمدارس الفرنسية والمشاريع الاقتصادية.

موقف الولايات المتحدة: رفعت الولايات المتحدة شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها، خاصة في الإمبراطورية العثمانية، ودعت إلى إنشاء عصبة الأمم. ورفضت العرض البريطاني الفرنسي بالانتداب على أرمينيا وجزء من كردستان، إلا أن هزيمة الحزب الديمقراطي وانتهاء فترة رئاسة "ولسون"، دفعتها للانسحاب من المؤتمر.

موقف الدولة العثمانية والمملكة الإيرانية: حاول وفد الدولة العثمانية، التي استسلمت بموجب هدنة مودرس 1918، برئاسة الداماد فريد باشا، وكذلك الوفد الإيراني، منع مناقشة القضية الكردية وحتى مشاركة شريف باشا والوفد الكردي في هذا المؤتمر.

ولكي يحبط شريف باشا جهود الوفد التركي، نسق الجهود مع الوفد الأرميني برئاسة الوزير بوغوص نوبار باشا الذي كان يمثل المقاطعات الأرمنية في الأراضي التركية، وأصدرا بيانا مشتركا، جاء فيه:

(إننا بالاتفاق التام معا، نناشد مؤتمر السلام منحنا السلطة الشرعية وفق مبادئ القوميات، لكل من أرمينيا المتحدة والمستقلة، وكردستان المستقلة، بمساعدة إحدى الدول الكبرى، ونؤكد اتفاقنا التام على احترام الحقوق المشروعة للأقليات في كلا الدولتين).

وردا على تقسم كردستان، أرسل شريف باشا رئيس الوفد الكردي في المؤتمر، رسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو بوصفه رئيساً للمؤتمر، طالب فيها باستقلال كردستان وعرض وجهة النظر الكردية على (المجلس الأعلى للمؤتمر) من خلال مذكرتين:

الأولى باللغة الفرنسية في 22 مارس/آذار من عام 1919، وهي تحمل توقيع الجنرال شريف باشا، وقد طبعت على شكل كراس خاص يقع في 14 صفحة، وتضمنت (المطالبة بتأسيس دولة كردية مستقلة وفق مبادئ ولسون في حق الشعوب بتقرير مصيرها)، وفيها أيضا معلومات عن الكرد ومناطق سكنهم ووضعهم وكفاحهم ومطالبهم، وكذلك علاقتهم مع الأرمن، وأرفق بها خريطة كردستان ضمت كردستان تركيا وجزءًا كبيرا من ولاية الموصل.

وقدم المذكرة الثانية في 1 مارس/آذار 1920، شدد خلالها على ضرورة فصل الأراضي الكردية عن الدولة العثمانية، وتأسيس دولة كردية مستقلة على غرار الدولة الأرمنية، بحدود على بحر قزوين والبحر المتوسط، لتصدير الثروات الكردستانية إلى الخارج، ودعا فيها إلى تشكيل لجنة دولية تشرف على ضم الأراضي التي يؤلف الأكراد فيها الأكثرية إلى الدولة الكردية المستقلة.

وفي 21 يناير/كانون الثاني عام 1920، انتهى المؤتمر وأعلن عن خمس معاهدات سلام رئيسية مع افتتاح الجمعية العامة لعصبة الأمم، وهذه المعاهدات هي:

- معاهدة فرساي 28 يونيو/حزيران 1919 مع ألمانيا.
- معاهدة سان جيرمان 10 سبتمبر/أيلول 1919 مع النمسا.

- معاهدة نويي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 1919 مع بلغاريا.
- معاهدة تريانون 4 يونيو/حزيران 1920 مع المجر.
- معاهدة سيفر 10 أغسطس/آب 1920 مع الدولة العثمانية؛ واستبدلت لاحقاً بمعاهدة لوزان 24 يوليو/تموز 1923 مع الجمهورية التركية.

معاهدة سيفر:

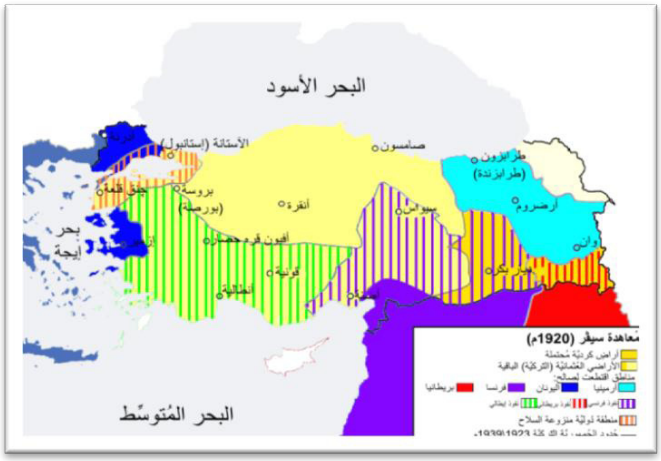

في 10 أغسطس/آب عام 1920، قبلت تركيا العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، بمعاهدة "سيفر" بين السلطنة العثمانية وقوات الحلفاء، ولم تكن روسيا من المشاركين فيها، لأنها تفاوضت على معاهدة بريست ليتوفسك مع السلطنة العثمانية عام 1918. وفي تلك المعاهدة، وبناء على إصرار طلعت باشا "الصدر الأعظم"، استعادت السلطنة العثمانية الأراضي التي كانت روسيا استولت عليها في الحرب الروسية التركية خلال عام 1877-1878، وتحديدا في (أردخان وقارس وباتومي).

معاهدة سيفر، التي تتألف من 13 بابا و433 بندا، وأعدتها خمس لجان خاصة تفرعت من مؤتمر الصلح في باريس، لم تطبق بشكل فعلي على أرض الواقع، فقد رفضت حكومة "أتاتورك" قبول هذه المعاهدة وعملت على إخراج اليونانيين من آسيا الصغرى، وأصرت على تسوية جديدة تحققت لها بالفعل في معاهدة لوزان عام 1923 التي تجاهلت ما أقرته معاهدة سيفر من حقوق للكرد. وقد نصت معاهدة سيفر على:

- منح تراقيا (تراقيا؛ هي منطقة تاريخية وجغرافية في جنوب شرق البلقان بشرق أوروبا، وتتقاسمها بلغاريا، اليونان، وتركيا الأوروبية. تجاور تراقيا ثلاثة بحار: البحر الأسود، بحر إيجة وبحر مرمرة)، والجزر التركية الواقعة في بحر إيجه لليونان.
- الاعتراف بكل من سوريا والعراق كمناطق خاضعة للانتداب.
- الاعتراف باستقلال شبه الجزيرة العربية.
- الاعتراف باستقلال أرمينيا.
- اعتبار مضائق البوسفور والدردنيل مناطق منزوعة السلاح وتحت إدارة عصبة الأمم.
- تحصل كردستان على الاستقلال حسب البنود 62 و63 و64.

نص المواد التي أشارت إلى قيام دولة كردية:

المادة 62: على اللجنة التي تتخذ من إسطنبول مقرا، والمؤلفة من ثلاثة أعضاء تعينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية، إعداد لائحة خلال فترة ستة أشهر من تاريخ سريان هذه المعاهدة

THE KURDISH CENTER FOR STUDIES

ووضعها موضع التنفيذ لنظام حكم محلي للمناطق التي تسكنها غالبية كردية والواقعة شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا، والتي سيتم تحديدها فيما بعد، وشمال حدود تركيا مع سوريا والعراق كما حددتها المادة 27 من الفصل الثاني /2/ و/3/ وإذا لم يتم التوصل إلى الاتفاق بالإجماع على أي موضوع، فعلى أعضاء اللجنة إحالة الموضوع إلى حكوماتهم المختصة. وأن يتضمن النظام (الخاص بالحكم المحلي) ضوابط لحماية الأشوريين – الكلدان والأقليات العرقية أو الدينية الأخرى في تلك المناطق، ولهذا الغرض يتوجب قيام لجنة تضم ممثلين من البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين والفرس والكرد بزيارة المناطق لتدرس وتقرر التعديلات الواجب إجراؤها، إذا وجدت على الحدود التركية والمتداخلة مع الحدود الفارسية استناداً إلى نصوص هذه المعاهدة.

المادة 63: توافق الحكومة التركية على تنفيذ وقبول قرارات كلتا اللجنتين المذكورتين في المادة 62 خلال فترة ثلاثة أشهر من إرسالها إلى الحكومة المذكورة.

المادة 64: إذا ما قام الشعب الكردي في المناطق المحدودة في المادة 62 خلال فترة سنة من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ بالاتصال ومفاتحة مجلس عصبة الأمم بطريقة تظهر أن غالبية سكان هذه المناطق ترغب بالاستقلال عن تركيا، وإذا ما قرر المجلس أن هؤلاء الناس قادرون على مثل هذا الاستقلال؛ يوصي بمنحه لهم عندئذ وتوافق تركيا على تنفيذ هذه التوصية والتخلي عن كل الحقوق والتسميات، وإن تفاصيل هذه التخلي من البنود سيكون موضع اتفاقية منفصلة بين قوى الحلفاء الرئيسية وتركيا وإذا ما صدر مثل هذا التخلي وتم فعلاً، فلن يكون هناك أي اعتراض من قبل قوى الحلفاء الرئيسية للالتزام بمثل هذه الدولة الكردية المستقلة للكرد الساكنين في ذلك الجزء من كردستان التي كانت تقع حتى الآن ضمن ولاية الموصل.

إن معاهدة سيفر تعد وثيقة مميزة في تاريخ القضية الكردية، حيث نصت على تحقيق حل للمشكلة الكردية في بعض أجزاء كردستان؛ من خلال مراحل تصل إلى الاستقلال. ويعد هذا أول اعتراف رسمي دولي بحقوق الشعب الكردي.

الالتفاف على معاهدة سيفر:

لم ترق المعاهدة للأتراك وقاموا بالالتفاف عليها، فقد وصفها كمال أتاتورك بأنها بمثابة حكم الإعدام على تركيا، وقاد حربا ضد الحلفاء سميت بحرب التحرير. خلال معارك التحرير، وتحديدا في ربيع عام 1920، أسس مصطفى كمال المجلس الوطني الكبير في أنقرة من ممثلي القوى الشعبية المشاركة في حرب التحرير، ليتحول إلى حكومة موازية لسلطة الخليفة العثماني في إسطنبول، وفي عام 1921 أصدر المجلس المذكور القانون الأساسي الذي تزامن صدوره مع إعلان النصر وتحرير الأراضي التركية في صيف عام 1922، وأعلن فيه مصطفى كمال إلغاء السلطنة. في يوليو/تموز عام 1923، وقعت حكومة مصطفى كمال معاهدة "لوزان" التي كرست قيادته لتركيا باعتراف دولي، فأعلن في 29 أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام ولادة الجمهورية التركية وألغى الخلافة، وأعلن رئيسا وجعل "أنقرة" عاصمة للدولة الجديدة بدلا من إسطنبول. كما تراجع الغرب عن وعوده للكرد في معاهدة "سيفر" وتناسوهم في معاهدة لوزان التي جاءت لصالح ما أرادته تركيا الكمالية. السبب وراء ذلك يعود إلى خوف الدول الأوروبية،

وبالأخص بريطانيا، من استغلال الشيوعيين في الاتحاد السوفييتي الصراع لصالح نفوذهم في المنطقة، لذلك قرر الحلفاء بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في 25 يناير/كانون الثاني عام 1921، توجيه الدعوة إلى وفد حكومة أنقرة لحضور المؤتمر القادم، الأمر الذي دلّ على اعتراف الحلفاء بالواقع الجديد في تركيا.

مؤتمر لندن: عقد مؤتمر بلندن في 26 فبراير/شباط 1921 بين الحلفاء وتركيا لبحث المشاكل العالقة، ومن ضمنها المشكلة الكردية، حيث اعتزم الحلفاء إعطاء تنازلات مهمة في هذه القضية لكن الحكومة التركية أصرت على أن المسألة داخلية يمكن حلها داخلياً، لا سيما وأن الكرد لهم الرغبة في العيش مع إخوانهم الأتراك حسب ما زعمت آنذاك، وألمحت دول الحلفاء إلى أنها تعتزم تقديم تنازلات أمام تركيا وإعادة مناقشة مستقبل كردستان وأرمينيا. وعندما وجدت بريطانيا أن حكومة أنقرة ثابتة على موقفها، ألمحت إلى أنها على الاستعداد لتعديل معاهدة سيفر دون المساس بجوهرها العام. وتخلت بريطانيا عن الاستقلال والدولة الكردية وطلبت من الحكومة التركية منح الاستقلال الذاتي للولايات التي يعيش فيها غالبية كردية، وتحديد حدودها بدقة، فرد وزير الخارجية التركية بكر سامي بأن الاستقلال الذاتي لن يمنح للأكراد وحدهم، بل بوجه عام لجميع الولايات، وسيتم تطبيق لا مركزية واسعة. وبعد أن ضمنت بريطانيا سيطرتها على "ولاية الموصل" تحسنت العلاقات البريطانية – التركية، فأعلن وزير الخارجية التركية أن "ميزوبوتاميا ثمن بخس مقابل الصداقة البريطانية".

تخلت بريطانيا في هذا المؤتمر عن كردستان لأنقرة، عدا جنوب كردستان التي تقع ضمن ولاية الموصل. وعلى هامش المؤتمر، وقعت فرنسا مع حكومة أنقرة اتفاقية عسكرية، سياسية، اقتصادية عززت من خلالها مصالحها في تركيا، وقامت بتعديل حدود الانتداب الفرنسي على سوريا 1921.

معاهدة لوزان الثانية:

معاهدة لوزان الثانية؛ وصفت بالثانية تمييزا لها عن اتفاقية لوزان الأولى (معاهدة أوشي) الموقعة في 18 أكتوبر/تشرين الأول عام 1912 بين إيطاليا والدولة العثمانية، والتي قضت بانسحاب الأخيرة من ليبيا لصالح إيطاليا.

كان هدف المؤتمر التفاوض على معاهدة جديدة مع تركيا التي رفضت الاعتراف بمعاهدة سيفر. وبعد مفاوضات طويلة، تم تسوية الخلافات بين بريطانيا وفرنسا وتركيا، وقد ترأس الوفد التركي عصمت إينونو بمشاركة حاخام يهودي. ومنذ افتتاح الجلسة الأولى للمؤتمر، لوحت بريطانيا وفرنسا إلى أنها مستعدة للتنازل والوصول إلى حلول وسط. ورضخت للشرط التركي برفض مشاركة أي وفد كردي في المؤتمر، ومنع مناقشة القضية الكردية في كردستان تركيا بشكل خاص، وكانت بريطانيا وفرنسا على استعداد للتنازل عن بعض امتيازاتهما في تركيا، خوفا من ارتمائها في أحضان الاتحاد السوفييتي، الذي بات يشكل خطرا على مصالحهما في المنطقة. لذلك وافقت على الشروط التركية، وبذلك تعززت مواقع تركيا في المنطقة وعلى الساحة الدولية، وتغيرت موازين القوى لصالح حكومة "أنقرة" التي انفردت بالحكم في تركيا بإلغاء السلطنة ونقل العاصمة من إسطنبول إلى أنقرة، وإلغاء الخلافة وإعلان النظام الجمهوري في 1923. وبذلك ظهرت تركيا كدولة فتية قوية لأول مرة بعد قرنين، وعقدت مباحثات

THE KURDISH CENTER FOR STUDIES

المعاهدة على فترتين: استمرت الأولى نحو ثلاثة أشهر بين نهاية العام 1922 وبداية العام 1923، والفترة الثانية استمرت ما بين ربيع وصيف عام 1923.

نصت معاهدة لوزان الثانية على نقاط من بينها:

- إلغاء الخلافة ومصادرة أموال الخليفة.
- نفي الخليفة وأسرته إلى خارج تركيا.
- إعلان علمانية الدولة التركية.
- منع تركيا من التنقيب عن النفط.
- جعل مضيق البوسفور الرابط بين البحر الأسود وبحر مرمرة مرورا إلى البحر الأبيض المتوسط ممرا دوليا لا يحق لتركيا تحصيل الرسوم من السفن والبواخر التي تعبره.

كما نصت المعاهدة على أن تتعهد أنقرة بمنح معظم سكان تركيا الحماية التامة والكاملة، ومنح الحريات دون تمييز، دون أن ترد أي إشارة للكرد فيها، كما لم تجر الإشارة إلى معاهدة سيفر. واعتبر الكرد هذه المعاهدة ضربة محطمة لآمالهم بالاستقلال، كما أنها كانت بمثابة تآمر بريطاني ضد الحقوق الكردية التي تخلت عن الكرد مقابل إلحاق ولاية الموصل بالعراق. بذلك، قسم الكرد بين أربعة كيانات أنشات بعيد الحرب العالمية الأولى، ولا تزال القضية الكردية مستمرة إلى الآن.

وعندما تأكد للكرد أن حكومة كمال أتاتورك لا تعترف بهذه المعاهدة، وترفض منح الكرد أي حق من حقوقهم -حتى الحكم الذاتي- تحرك الزعماء الكرد، وقام خالد بك جبري بالتعاون مع عبدالقادر النهري وعبدالرحمن حكاري و يوسف زيا، بنشاط واسع والعمل من أجل تطبيق ما جاء في معاهدة "سيفر" على أرض الواقع. وأرسلت جمعية "انبعاث كردستان" عدة مذكرات لعصبة الأمم لتنفيذ ما ورد في معاهدة سيفر.

وتم إرسال برقية إلى مجلس الأمة التركي للمطالبة بدولة كردية في ولايات: (ديار بكر، العزيز، وان، بتليس) كما ورد في معاهدة سيفر، وإلا سيضطر الكرد إلى انتزاع هذا الحق بقوة السلاح. لكن حكومة أنقرة راوغت وحاولت الالتفاف على الكرد بالادعاء بأن الحكومة تدرس مطالبهم، وأنها ستتخذ قرارات لصالح الكرد كذلك لشق الصف الكردي. وردا على ذلك اندلعت ثورة كردية عام 1921 (ثورة كوجكيري)، وقد شملت مناطق واسعة من كردستان، وتم إخمادها بوحشية.

لوزان والأتراك:

معاهدة لوزان أعطت لتركيا الحديثة الكثير- لكنها في ذات الوقت فرضت عليها قيودا أيضا كاستخراج النفط والاستفادة من المضائق. اعترفت المعاهدة بحدود الدولة الحديثة في تركيا، وأعلنت المضائق التركية بين بحر إيجة والبحر الأسود ممرات مفتوحة للجميع. كما تخلت تركيا عن السيادة على:

- العراق وفلسطين والأردن أصبحت تحت الانتداب بريطاني.
- سوريا ولبنان أصبحتا تحت الانتداب الفرنسي.
- أرمينيا أصبحت جمهورية مستقلة بضمانات دولية.

- احتفظت تركيا بالأناضول.
- تخلى الحلفاء عن الكرد ومطالبهم.

كما تنازلت تركيا عن أجزاء من تراقيا الشرقية (الجزء الغربي من تركيا؛ منطقة غرب مضيق البوسفور، وتضم مدينة إسطنبول) وبعض جزر بحر إيجه إلى اليونان، ودوديكانيز ورودس إلى إيطاليا، فيما تم الإبقاء فقط على القسطنطينية (إسطنبول) وضواحيها بما في ذلك منطقة المضيق "الدردنيل والبوسفور" والذي تم تحييده وتدويله. وتم الاعتراف الدولي بجمهورية تركيا كدولة خلفت السلطنة العثمانية، واستمرت اتفاقية المضائق التركية لسنوات فقط؛ حيث حلت محلها اتفاقية مونترو **(دخلت اتفاقية مونترو حيز التنفيذ في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 1936، وهي تنظم حركة المرور عبر مضايق البحر الأسود للسفن التجارية في أوقات السلم والحرب. وقعت الاتفاقية في سويسرا بمشاركة دول من بينها الاتحاد السوفييتي سابقا وتركيا وبريطانيا وفرنسا واليونان وبلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا واليابان وأستراليا)**.

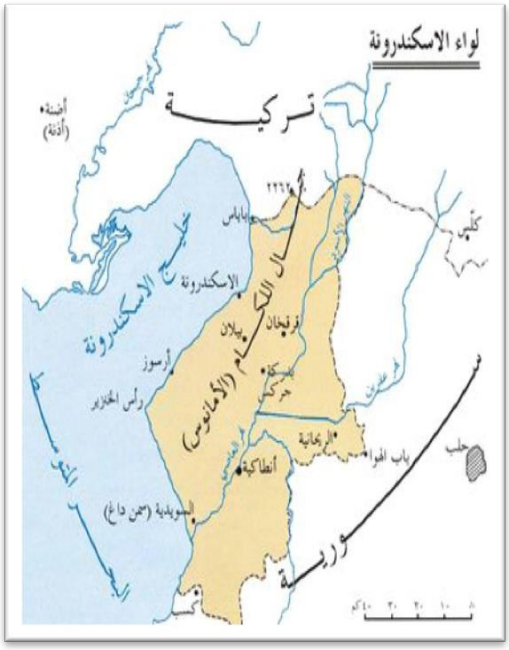

مقاطعة هاتاي؛ ظلت جزءا من الانتداب الفرنسي لسوريا وفقا لمعاهدة لوزان، دولة هاتاي/لواء الإسكندرونة **(كانت تعرف سابقا باسم جمهورية هاتاي، وتأسست في 7 سبتمبر/ايلول 1938 إلى 29 يونيو/حزيران 1939 في منطقة لواء إسكندرون أثناء الانتداب. كانت منطقة إسكندرون تابعة لولاية حلب ضمن سوريا في العهد العثماني، ورغم اعتبارها دولة مستقلة في أعقاب صدور مراسيم التقسيم، غير أنه أعيد ربطها بالدولة السورية عام 1926. قامت فرنسا بمنح اللواء حكما ذاتيا مع بقائه مرتبطا من الناحية الشكلية بالجمهورية السورية. وفي العام 1939 انسحبت فرنسا بشكل نهائي من لواء إسكندرون، في حين دخلت إليه قوات تركية وقامت بضمه وإعلانه جزءاً من الجمهورية التركية تحت اسم محافظة هاتاي بعد استفتاء عام 1939. ويعتبر الانسحاب الفرنسي من لواء إسكندرون مخالفا لصك الانتداب الذي يلزم الدولة المنتدبة بالحفاظ على أراضي الدولة المنتدب عليها)**.

كما نظمت المعاهدة استخدام المضائق المائية التركية، وقواعد المرور والملاحة فيها زمن الحرب والسلم، واحتوت نصوصا تحدد شروط الإقامة والتجارة والقضاء في تركيا، وإعادة النظر في وضعية الدولة العثمانية، ومآل الأراضي التي كانت تابعة لها، قبل هزيمتها في الحرب العالمية الأولى خلال 1914-1918.

كما انها أبطلت العمل بـ"معاهدة سيفر"، ورسّمت حدود اليونان وبلغاريا مع الدولة التركية، التي حافظت على ضم إسطنبول وتراقيا الغربية (تراقيا الغربية: هي المنطقة الجغرافية والتاريخية في اليونان، والتي

تقع بين نهري نيستوس وماريتسا في شمال شرق البلاد، جنبا إلى جنب مع الأقاليم مقدونيا، إبيروس)، وتضمنت بنودا تتعلق بتقسيط ديون الدولة العثمانية.

وقضت بتخلي تركيا عن السيادة على قبرص وليبيا ومصر والسودان والعراق وبلاد الشام، باستثناء مدن كانت تقع في سوريا، مثل أورفا وأضنة وغازي عنتاب وكلس ومرعش، وبتنازل الدولة العثمانية عن كافة حقوقها السياسية والمالية، المتعلقة بمصر والسودان اعتبارا من نوفمبر عام 1914.

كما نصت معاهدة لوزان على حماية الأقلية المسيحية الأرثوذكسية اليونانية بتركيا، والأقلية المسلمة باليونان، وألزمت الحكومة التركية بالمحافظة على حياة وحقوق وحرية جميع المواطنين ضمن أراضيها، وبمساواتهم أمام القانون، بغض النظر عن الأصل والقومية واللغة والدين. وألزمتها بعدم وضع أي قيود على المواطنين في استخدام أي لغة يختارونها مهما كانت، سواء أكان ذلك في العلاقات الخاصة أم في الاجتماعات العامة أم في مجالات الدين والتجارة والإعلام والنشر، ومع التأكيد على حقوق السيادة السياسية والاقتصادية للدولة التركية، وإلغاء تطبيق نظام الامتيازات الأجنبية على أراضيها. كما أنها تشير إلى إمكان تركيا بعد انتهاء مدة المعاهدة، التنقيب عن النفط، وتستطيع الانضمام إلى قائمة الدول المنتجة للنفط، إلى جانب تحصيل رسوم من السفن المارة عبر مضيق البوسفور، وحفر قناة جديدة تربط بين البحر الأسود وبحر مرمرة، والتي كانت محظورة على تركيا من قبل.

وتناست المعاهدة الكرد وحقوقهم بتجاهل منحهم الاستقلال بدولة قومية خاصة بهم، كما نصت عليه معاهدة سيفر أو حتى الحكم الذاتي كما جاء في مفاوضات مؤتمر لندن. ولعدم وجود وفد كردي مستقل يمثل الكرد في المؤتمر لم تطرح القضية الكردية في لوزان، وتجاهلت القوى المتصارعة خاصة بريطانيا وفرنسا مصير الشعب الكردي، ووعودهم بإنشاء دولة كردية، وقد استخدم اسم الكرد وكردستان من قبل الجميع للابتزاز والمساومة، والانطلاق منه لتحقيق مصالحهم الخاص، وفي 24 تموز/يوليو 1923، تم طي صفحة سيفر، ولم يرد ذكر للكرد في بنود المعاهدة الجديدة.

العلاقة التركية الكردية:

وقف الكرد إلى جانب الأتراك في حرب التحرير الوطنية بين عامي 1919 – 1922 كعنصرين رئيسيين، وكان هذا الموقف يتناسب مع تقاليدهم التاريخية؛ كالعلاقة بين السلالات السلجوقية والأيوبية والعثمانية. ورغم محاولات إفشال هذه الشراكة بتأثير من الهيمنة الإنجليزية التي تلاعبت بالطرفين خلال القرن التاسع عشر، إلا إنها لم تلق نجاحا في ذلك الحين، فدامت الشراكة. كما أن تقاليد نفس الشراكة التاريخية تلك لم تستطع إفسادها مؤامرات "جمعية الاتحاد والترقي" التي تمسك بزمام أمرها الحركة الصهيونية اليهودية والماسونية. بتلك الشراكة التاريخية، تكللت حرب التحريرِ الوطنية بالنصر في نهاية المطاف.

لكن لماذا يتم إنكار الوجود الكردي ودوره، وهو الذي يعد الحليف الاستراتيجي والعنصر المؤسس الأصيل في الجمهورية على مدى حوالي تسعمائة سنة؟ لقد قام أصحاب "تركيا الفتاة" ومؤسسو "جمعية الاتحاد والترقي" باعتلاء عرش السلطة (يرى السفير الإنجليزي في تلك الفترة إن تربع أعضاء "تركيا الفتاة" و"جمعية الاتحاد والترقي" على دفة الحكم، بأنه استيلاء لليهود على الإمبراطورية). وهكذا،

نجحوا في شل تأثير السلطان العثماني عبدالحميد عن طريق الحكم الدستوري الثاني (1908)، وانقلاب 31 آذار/مارس 1909، تماما مثلما فعلوا مع الملك الفرنسي والقيصر الروسي. ومع إعلان الجمهورية، بلغوا بنفوذهم في بلاد الأناضول وميزوبوتاميا إلى أوجّه.

إن جمعية الاتحاد والترقي، التي أمسكت بزمام الأمور ثم استحوذت على السلطة بالتوالي في الإمبراطورية العثمانية، تعبر عن الريادة الأيديولوجية والميدانية للحركة اليهودية ولقوى رأس المال اليهودي، في حين إن دور المؤسسين والقادة من القوميات الأخرى غير محدد داخل الجمعية، بما في ذلك القائمين على المجازر من أتراك وكرد. ذلك أنه غالبا ما أدى الأعضاء الأتراك والكرد دور المموه للنفوذ اليهودي فيها. هذا وكان للجمهورية جانبها التحرري الديمقراطي أثناء تشييدها، بقدر اتسامها بالجانب التحرري الوطني. وكانت قد نجحت في البداية بوصفها ثورة أُنجزت بتحالف القوى الوطنية الديمقراطية (تحالف واتفاق بين الشيوعيين والإسلاميين القوميين والشركس والكرد والأتراك). ومثلما حصل في الثورتين الفرنسية والروسية، ايضا في ثورة الأناضول اتبعت الأساليب التآمرية في تحويل البنية ذات الطابع الوطني الديمقراطي إلى دولة قومية ديكتاتورية. وهنا أيضاً كان الدور الرئيسي من نصيب الهيمنة الإنجليزية. ولم يقض على العناصرِ الوطنية الديمقراطية فحسب، بل تم تصفية أمر أربعة من الباشوات الخمسة الذين قاموا بالدور الريادي باستثناء مصطفى كمال، وأُنشئت الجمهورية التركية بمنوال مغاير كليا لما جرى تصوره، وكأنه أُعيد رسم ملامحها مجددا في حرب التحرير الوطنية بحيث باتت واحدة من أحجار الزاوية لنظام الدول القومية الصغرى (الدول القومية التي ستبقى ضمن حجم يمكن بسط الهيمنة الإنجليزية عليها)، الذي هدفت إنجلترا إلى ترتيبه والتسويق له في منطقة الشرق الأوسط. وهكذا تم هيكلتها كدولة إسرائيلية بدائية على الدرب المؤدي إلى تأسيس إسرائيل.

وهذا الخليط الطبقي الهجين والهلامي الجديد المؤلف من البرجوازية التركية والعناصرِ اليهودية؛ والذي يشكل أقلية قليلة، يسمى بـ"الأتراك البيض". وقد تبنى هؤلاء القومية– العلمانية كدين شديد الصرامة، وأقصوا جميع العناصرِ الديمقراطية من الجمهورية. وعليه، فتاريخ الجمهورية هو عبارة عن حفاظ على هذا المضمون. ومن حاول من رجالات الدولة تجاوز مضمون الجمهورية قليلا، شُل تأثيره وسوي أمره، أمثال "عدنان مندريس وتورجوت أوزال"، وحوفظ على "القانون الفولاذي" للمضمون الديكتاتوري بكل إصرار. ولهذا الغرض بالتحديد أُبقيت في الأجندة دوما عمليات التصفية التي مورست بالاستفزاز والمؤامرات والدسائس حيال الكرد والمسلمين والشيوعيين. ولم تغب قط المجازر والاعتقالات والإعدامات من الميدان. وبالدخول إلى حلف الناتو، قام جيش الناتو السري المسمى بشبكة الـ"غلاديو" بإدارة دفة الحكم في تركيا فعليا بدءا من عام 1952. ولطالما كانت شبكة الـ"غلاديو" موجودة خلف المراحل المسماة بوصاية الجيش والانقلابات العسكرية **(شبكة الغلاديو؛ أسسها حلف الناتو كجيش سري تابع له لمواجهة التمدد الشيوعي، ومواجهة الثوار في إيطاليا واليونان وتركيا وألمانيا. ومع انهيارِ الاتحاد السوفييتي وخروج روسيا السوفييتية من كونها تهديدا ملحا، خسر الجيش أهميته في البلدان الأعضاء في الناتو، فيما خلا تركيا التي ارتفعت فيها أهميته. وقد لعبت الثورة الإيرانية (1979) واحتلال أفغانستان من قبل الاتحاد السوفييتي دورا هاما ارتفاع أهميتها).** كما أبقي على التوترات والحساسيات "الفكرية والمذهبية والقومية" عقيمة بلا حل، لتستطيع الديكتاتوريةِ العسكرية والمدنية من بسط هيمنتها؛ كحالات الاستفزازِ التي استهدفت الكرد بعد سنة 1925. هذا وأريد لتركيا القيام بأدوار أخرى إبان الحرب الباردة مع اكتمال تأسيس إسرائيل، وأُحرز تقدم ملحوظ في بسط الهيمنة على الشرق

الأوسط بزوال خطرِ الاتحاد السوفييتي من الميدان عام 1990، وبذلك تكون الهيمنة العالمية على منطقة الشرق الأوسط قد اكتملت. ورغم ذلك، فالخطر المحدق بإسرائيل كان لا يزال قائما من قبل المحيط العربي الذي يغذي فكرة العداء لإسرائيل كمحتل للأراضي العربية ولفلسطين. لذا كان من الضروري تأمين حلفاء دائمين خلال عشرينيات القرن الماضي. هذا وباستطاعِنا قول الأمر عينه بصدد حرب الخليج الثانية التي نشبت في مستهل أعوام الألفين. كما أن انهيار الاتحاد السوفييتي في مطلع التسعينيات قد أدى إلى إبراز إشكالية تحديد عدو جديد بالنسبة للهيمنة العالمية الرأسمالية. وفي النهاية، اتخذ أمن إسرائيل معيارا، وأُعلنت التيارات السلفية والجهادية الإسلامية خطرا وعدوا جديدا.

العلاقة بين نشوء تركيا وإسرائيل:

الواقع الجديد الذي برز إلى الوسط، يجعل إعادة التفكير بمنزلة إسرائيل في المنطقة أمرا ضروريا. فقيام دولة إسرائيل ليس كأي دولة قومية أخرى في المنطقة. كما إن إسرائيل ليست دولة قومية يهودية وحسب، ومن غير الممكن الاكتفاء بفهمها على هذا النحو. وإذا ما وضعنا السياق الذي يفضي إلى تأسيس إسرائيل نصب العين ثانية، فسنجد أن انعقادَ المؤتمر الصهيوني عام 1896، وتطويق السلطان عبدالحميد (1876 – 1909)، وانقلاب المشروطية الثانية 24 يوليو/ تموز 1908، والإطاحة بعبدالحميد في 31 آذار/مارس 1909، واستيلاء جمعية الاتحاد والترقي على السلطة بانقلاب نفذته في 23 كانون الثاني/يناير 1913، ودخول الحرب العالمية الأولى عام 1914 كأمر واقع لا خلاص منه، وتقسيم الشرق الأوسط بين إنجلترا وفرنسا بناء على معاهدة سايكس – بيكو، ووعد بلفور عام 1917، والانتداب الإنجليزي على فلسطين والإعلان عن تأسيس البرلمان التركي في نفس العام 1920، وقيام الدولة القومية التركية البيضاء بالقضاء على ميول الجمهورية الديمقراطية (ببعثرة صفوف التحالف القائم خلال حرب التحرير، وبناء سلطة ديكتاتورية)، وتأسيس حزب الشعب الجمهوري 1923 تزامنا مع الاعتراف بمعاهدة لوزان عقب حرب التحرير، وبدء حملة المجازر ضد الكرد ما بين 1925 – 1938 بدءا بثورة الشيخ سعيد وإجهاض ثورته في 15 فبراير/شباط 1925، والتحالف بين إنجلترا والجمهورية التركية 1939، والإعلان رسميا عن إقامة دولة إسرائيل 1948، ودخول الجمهورية التركية في حلف الناتو 1952، وانقلاب 27 مايو/أيار 1960، وانقلابَ 12 مارس/آذار 1971، وانقلابَ 12 سبتمر/أيلول 1980، وانقلاب تشيللر – ديميريل 1993، وانقلاب جفيك بير 1998، والانقلاب على أجاويد وصعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة عام 2002، بالإضافة إلى حرب الخليج الأولى 1990 والثانية، واحتلال أفغانستان ظاهريا في 2001، كل ذلك لم يكن في حقيقته إلا بمثابة سيناريو معد سلفا لإشعال فتيل حرب الخليج الاخيرة واحتلال العراق؛ وكل ذلك وغيره من العديد من الأحداث المشابهة مرتبط ببعضه بعضا تسلسليا؛ وبالتمحور حول إسرائيل، وإقامة الدول القومية في المنطقة أيضا يندرج ضمن إطارِ تلك الأحداث.

ومن دون الغوص في العُرىَ والأواصر الداخلية لكافة تلك الأحداث التي هي بمنزلة أسس رئيسية، في سياق إنشاء إسرائيل التي جرى هيكلتها وإنشاؤها بصفتها القوة النواة للهيمنة الجديدة في المنطقة، بعد تدمير وتقويض الإمبراطورية العثمانية عن قصد ووعي، سيصعب فهم الواقع الذي تعيشه منطقة الشرق الاوسط وتركيا بشكل خاص. فما تمثله هيمنة إنجلترا– أمريكا بالنسبة إلى العالم، تقوم به إسرائيل بالنسبة إلى الشرق الأوسط باعتبارها قوة مهيمنة جديدة في المنطقة. وبتعبير آخر، فإن إسرائيل ليست مجرد دولة

قومية يهودية صغرى، بل هي قوة هيمنة كبرى أيضا في الوقت عينه. والجمهورية العلمانية – القومية "التركية" التي كانت في الأساس كيانا تمهيديا على الطريقِ المؤدية لقيام إسرائيل خلال عشرينيات القرن الماضي، يراد خلال الالفية الجديدة تحويلها الى جمهورية تركية إسلامية تهدف إلى إخراج القوميتين الإيرانية والعربية من كونهما خطرا يهدد إسرائيل.

كانت الوظيفة الثانية الموضوعة أمام تركيا باعتبارها دولة قومية في أعوام 1920، تهدف إلى سد الطريق أمام توسع الاتحاد السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط، وأمام تنامي الشيوعية في تركيا. وكانت السياسة التركية الداخلية والخارجية قد تشكلت أساسا وفق هذين الهدفين الأوليين، في حين كانت إنجلترا القوة المشرفة على ذلك. أما الثورة الإيرانية الإسلامية عام 1979، وشروع الاتحاد السوفييتي باحتلال أفغانستان في نفس التاريخ؛ فكان قد دك دعائم توازن الدولة القومية في المنطقة من الصميم. وكان الدافع وراء انقلاب 12 سبتمبر/أيلول 1980 سببين، أحدهما خارجي متمثلا بالاتحاد السوفييتي والثورة الإسلامية الإيرانية. والداخلي؛ متمثلا بالمد الديمقراطي واليساري داخل البلاد، فالأيديولوجيا القومية - العلمانية السائدة في عهد الجمهورية الأولى كانت تعاني النقصان بسبب التهديدات الجديدة. لذا؛ كانت التيارات الإسلامية ضرورة لازمة من حيث سد الطريق أمام كلا الخطرين. وتأسيسا على ذلك، فإن دعم الأيديولوجيا الرسمية لعهد الجمهورية الثانية في هيئة الإسلام السياسي السني أمر ذو معنى. حيث كان سيُرد على الثورة الراديكالية الإسلامية لإيران من خلال تيارات الإسلام التركي المعتدل في تركيا.

عهد الجمهورية الثانية في تركيا وسبيل التحول الديمقراطي

الوحدة الإسلامية المتمثلة في السلطنة العثمانية كانت تشكل عائقا أمام بسط الهيمنة الإنجليزية، وقيام إسرائيل التي كانت ستشكل نواتها ضمن المنطقة. لذا، اوكلت مهمة شق الطريق المؤدية إلى تمزيق أوصال وحدة الأمة الإسلامية إلى حزب الشعب الجمهوري القومي – العلماني خلال عهد الجمهورية التركية الأولى.

لقد سارت الممارسات الميدانية بناء على المنظور الأيديولوجي الجديد. وتم دعم قيام حزب العدالة والتنمية بصفته حزبا مهيمنا لعهد الجمهورية الثانية المبتدئة منذ انقلاب 12 سبتمبر/أيلول 1980. وقد رسمت ملامحه باعتبارِه حزبا ملتزما بالسياسات الداخلية والخارجية الأساسية للجمهورية الثانية، ولكنه يطمح أيضا إلى إكمال بسط نفوذه وسيادته، أي أنه صور في هيئة حزب الشعب الجمهوري لعهد الجمهورية الثانية. وممارسات سنوات حكم حزب العدالة والتنمية تؤكد صحةَ هذا الوصف. وعليه، فالخلافات الزائفة والملفقة التي يعيشها حزب العدالة والتنمية في راهننا مع إسرائيل، ينبغي ألا تثير ذهول أو الاستغراب لدى أحد. كما أنه لا يمكن الزعم بخلو علاقاتهما من التناقضات كليا. ولكنها تناقضات بالإمكان حلها ضمن نطاق النظام المهيمن عينه.

في عهد الجمهورية الأولى كان هناك صراع دموي وجاد أيضا. فالطبقة البرجوازية التركية اليافعة كانت تبلور اتفاقها مع رأسِ المال اليهودي وتشحذه لصالحها على الدوام في مسعى منها للتقليل دوما من حصة اليهود والماسونيين. والعديد من الممارسات بدءا من إعدام وزير المالية الموالي للإنجليز جاويد بيك، أحد قادة جمعية الاتحاد والترقي في 1926، وصولا إلى عمليات الاستيلاء الحاصلة عام 1943 تحت اسم

THE KURDISH CENTER FOR STUDIES

"ضريبة الأملاك"؛ إنما كانت بهدف اقتطاع جزء من الرأس المال اليهودي باستمرار. ورغم كل هذه الأحداث، فإن اليهودية التركية ما برحت تحافظ على منزلتِها كقوة معينة تترك بصماتها الراسخة على بنى النظام "الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية". ومع حزب العدالة والتنمية، بات هناك جناح جديد للبرجوازية التركية، ألا وهو رأس المال الخاص ببلاد الأناضول، والذي يجعل من قونيا وقيصري مركزا له، وبات يطمع في حصة أكبر مما في حوزة رأس المال اليهودي وقوته داخل جهاز الدولة (ضمن الجمهورية الأولى)، فحزب العدالة والتنمية الذي شكل على يد ثالوث أمريكا – إنجلترا – إسرائيل بغية خدمة مصالحهم في منطقة الشرق الأوسط، يطالب بمضاعفة حصته مقابل خدمة تلك الهيمنة. والسبيل إلى ذلك، هو تخفيف وطأة وصاية الجيش عليه، وعدم حياكة انقلابات جديدة ضده، ومضاعفة حصته من كعكة الاستغلال في الشرق الأوسط، في حين إن إسرائيل تعتبر برجوازية الأناضول فيها مغالاة نوعا ما، وتأمل في الحد من مطالبها، وتشدد على وجوب معرفة من المهيمن السائد في المنطقة والعالم في آن معا بعين سليمة.

ويتمثل الدور المنوط بحزب العدالة والتنمية في تطويع القومية الشيعية الإيرانية والإسلاموية الراديكالية العربية والقومية العلمانية العربية، وإرفاقها جميعا بالنظام المهيمن. وقد سمح له -حزب العدالة والتنمية- بأداء دور بارز في حقل الجيش والشؤون الخارجية لهذا الغرض. بالمقابل، فإن حزب العدالة والتنمية يؤدي دوره هذا بلا شك، ومظاهر الاشتباك والتضاد أمر يمكن تجاوزه، والتناقضات المعنية بمضاعفة الحصة يمكن حلها ضمن إطار النظام نفسه. أما إذا عاند بغرور، وإذا ضيق الخناق على النظام المهيمن بالتحالف مع إيران والإسلام الراديكالي أو حتى بالاتفاق مع نزعة الإسلام المعتدل؛ فسوف يشهد وضعا لن يختلف عما حل بأسلافه وبحزب الشعب الجمهوري.

يمكن القول إن تركيا هي الحلقة الأضعف في النظام القائم. واحتمال انقطاعها عن النظام ليس ضعيفا. وقد يتحقق هذا الانقطاع على عدة محاور.

المحور الأول؛ إبرام تحالف مع إيران وسوريا وروسيا, ودول "البريك" الأخرى (البرازيل وروسيا والهند والصين)، والذي يعني بانزلاق المحور، حيث سيؤدي للتحول الى قوة إقليمية مؤهلة لأن تغدو قوة عالمية قادرة على الوقوف في وجه هيمنة كل من إسرائيل وأمريكا وإنجلترا والاتحاد الأوروبي. وانطلاقا من الوجود الذاتي والتوازنات العينية للجمهورية التركية الحالية، فإن عبور هذا الطريق أمر صعب للغاية إن لم يكن مستحيلا.

المحور الثاني؛ وهو أمر وارد من خلال تحديث التحالفات التي سادت الجمهورية أثناء حرب التحرير، وذلك بناء على خلفية الأمة الديمقراطية والاعتراف بحقوق المكونات الاجتماعية داخل الحدود التركية بشكل متساوي.

أما الإصرار على اتباع نهج الدولة القومية والدينية، كما هو الحال في عهد الجمهوريتين (عهد حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة والتنمية)، سيعمق الأزمات التي نشهدها حاليا بشكل مضاعف رغم الكم الهائل من القمع الممارس على المجتمع التركي والكردي، ولن تستطيع حل قضاياها التي يمكن اعتبارها مصيدة نصبت لها في لوزان.

THE KURDISH CENTER FOR STUDIES

إن تصحيح مسار "لوزان" لن يكون باستعداء شعوب المنطقة وإنما التصالح معها، والتاريخ الحديث لتركيا مصطفى كمال أتاتورك والمستمر ليومنا هذا، تسبب في تعميق الأزمات وزاد من عزلة تركيا التي لم تنفع معها سياسة "صفر مشاكل" لأنها تحولت إلى "صفر أصدقاء" في المنطقة. لن تنهض تركيا ما دامت تنتهج عقلية إقصائية توسعية بعيدة عن التصالح مع شعوب المنطقة.

سعدي أحمد بيره:

مئوية لوزان ... ما من شئ قد تغير

يبدو أن الزمن لم يمضِ في هذه المنطقة من العالم، ففي مئوية توقيع اتفاقية لوزان، تبدو التوازنات وشكل الحياة والعلاقات بين الدول والجماعات الأهلية وحقوق الإنسان، وحتى أكثر الأشياء بساطة، مثل الحق في الحديث والتعبير والكتابة باللغة الأم، ما تزال قائمة على الأسس التي بنيت عليها معاهدة لوزان، أي القوة، وفقط القوة لاغير.

حسب رأينا، فـإن تلك التفاصيل المتعلقة بالمعاهدة، الخاصة بوجود وحقوق الشعب الكردي في هذا الإقليم مع العالم، والباقية حتى الآن، يمكن فهمها على خمسة مستويات:

> معاهدة لوزان قامت على أنقاض معاهدة سيفر وألغت بندا أساسيا فيها

• معاهدة لوزان كانت توافقاً إقليمياً ودولياً على إلغاء مبدأ أساسي في الحداثة السياسية، القائمة على حقوق الجماعات في تقرير مصيرها، لو كانت تملك الإرادة المشتركة.

فمعاهدة لوزان التي قامت على أنقاض معاهدة سيفر، ألغت البند الأساسي في تلك المعاهدة، القائم على منح الشعب الكردي الحق بتقرير مصيره، حسب المواد ٦٢-٦٤ منها، كباقي الأمم والشعوب التي كانت تعيش ضمن الإمبراطورية العثمانية.

اليوم، ثمة الكثير من ذلك، توافق دولي و إقليمي بعدم جدارة شعب أصيل و مكون أساسي من شعوب المنطقة على تقرير مصيره، حسبما يشاء وحسبما يقرر، ولو كان مستعداً لأقصى درجـات التعاون والتعايش مع باقي شعوب ومكونات المنطقة.

• كذلك كانت معاهدة سيفر سعياً حميماً لتكريس الإلغاء، الجغرافيات واللغات والشعوب، وحتى التاريخ. أشكال الإلغاء تلك، التي طُبقت تفصيلاً على مقاس إلغاء الأمة الكردية، كانت تعني تغييراً جذرياً للحقائق الموضوعية على الأرض، وعبر القوة.

فالشعب الكردي، وفي مختلف بلدان المنطقة، خاض ملحمة الثورات والانتفاضات ليس لرغبة ذاتية أو نزوع مجرد للعنف، بل فقط من مبدأ الدفاع عن النفس، في مواجهة الإلغاء الذي كان يلاحقه عبر تلك المعاهدة.

راهناً، لايزال الإلغاء مستمراً، وإن بمستويات مختلفة، بين دولة وأخرى، لكنه يبقى إلغاء، طالما ليس هناك من اعتراف جماعي بوجود جغرافية ولغة وهوية وشعب كردي في هذه المنطقة، إلى جانب أشقائه وشركائه، العرب والفرس والأتراك والأرمن وغيرهم.

• معاهدة لوزان أيضاً فتحت الباب واسعاً أمام أشكال الهندسة الاجتماعية والسياسية، حينما دفعت باتجاه نقل ملايين السكان المسيحيين من تركيا إلى اليونان، والمسلمين من اليونان إلى تركيا. و بالمقابل غض النظر عن عمليات التهجير التي مارستها الدولة بحق الشعب الكردي، تحت يافطة المشاريع الاقتصادية. لكنها جميعاً كانت أشكالاً من الجينوسايد والإبادة الثقافية، حينما كانت تفصل مئات آلاف البشر عن جذورهم.

فتحت هذه العقلية المتآتية من اتفاقية لوزان الباب واسعاً أمام ما يناظرها من هندسات اجتماعية، في أوقات لاحقة بعد اتفاقية لوزان في بداية القرن ، وفي أواخر القرن العشرين حيث كانت حملة الأنفال المريعة التي نفذها النظام العراقي البائد ذروة تلك

> لايزال الإلغاء بحق الشعب الكردي مستمرا، وإن بمستويات مختلفة، بين دولة وأخرى

الممارسة الفظة بحق البشر.

اليوم، في عفرين وسريكانية وغيرها من المناطق، ثمة ما يشبه ذلك، ويُطبق بحق الشعب الكردي، الذي كان الضحية المزمن و المستمر للاتفاقية.

• فوق ذلك، فإن المعاهدة كانت مثالاً فاقعا عن تحول شعوب ومصالح أبناء المنطقة إلى بيادق في أيادي تنافس القوى الكبرى وصراعات الأمم.

فإلغاء الشعوب الأرمنية والسريانية واليونانية والكردية في صك المعاهدة، وتحويل كامل المنطقة إلى فضاء ذي هوية واحدة، هي التركية، تم فقط لأن بريطانيا وفرنسا كانتا تحاولان إرضاء تركيا حتى لا تقترب من الثورة الشيوعية/البلشفية في روسيا وقتئذ.

استمر ذلك الإرضـاء، وعلى حساب شعوب وحقوق الجماعات في المنطقة، حتى وقتنا الراهن، وإن بصيغ وأشكال اخرى.

نفس الأمر يجري راهناً، ما تزال التشكيلات الأهلية والشعوب الأصغر حجماً والثقافات المحلية ضحايا مؤازرة الدول الكبرى لدول منطقتنا، على حساب مجتمعاتها الداخلية وحقوقها، لا تزال التوافقات والمصالح الدولية الكبرى مستعدة لأن تكون على حساب الناس وحقوقها في منطقتنا.

• لكن أهم ما في روح معاهدة لوزان الشرير كان تثبيت قاعدة أن الجيوش والعسكر هم من يقررون مصائر المجتمعات والبلدان، لا العكس.

فبشكل مناقض لكل التجارب العالمية، حيث أن المجتمعات والنضالات المشتركة المتراكمة من المفترض أن تحدد أطر الدول وأشكالها وأنظمتها السياسية وعلاقاتها الدائمة، فأن اتفاقية لوزان التي جرت بين قادة الجيوش المتصارعة وقتئذ، أقرت أن الجيوش وقوتها وسطوتها تعلو أي شيء آخر. تعلو قيم السياسة ومبادئ حقوق الإنسان وديناميكيات الحداثة السياسية،كالديمقراطية وفصل السلطات ودور البرلمانات.

راهناً، هل منطقتنا هي إلا ذلك، هل هي شيء آخر غير ساحة كبرى لصراعات العنف وسطوة البارود والهيمنة، و من كل حدب وصوب .

و بمعنى ما، فإن معاهدة لوزان أسست البنية التحتية لشكل الحياة في منطقتنا، تلك المعاهدة التي قالت إنها أتت لإنهاء الحرب وتكريس السلام، لكنها فعلت كل شيء عكس ذلك، بعكس ماقاله المؤرخ البريطاني ديفيد فرومكين: "كانت معاهدة سلام، ما بعده سلام".

حسين جمو:

لوزان.. أسئلة تمهيدية عن كردستان الصغرى وأرمينيا الكبرى

لا يخلو أي كتاب يتناول القضية الكردية، أو أي شأن كردي على صلة بالسياسات الدولية، من ذكر معاهدة لوزان الموقعة بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٣. وقلّما تجاوزت الدراسات، التي لا تحصى كمّاً، من "الرواية السائدة" بخصوص هذه المعاهدة، التي ينظر إليها كتتويج لجهود الدبلوماسية التركية الناشئة بقيادة فريق تفاوضي على رأسه عصمت باشا (إينونو).

لقد حفرت "الرواية السائدة" عن لوزان خطاً عميقاً في الوعي السياسي الكردي الحديث، وينظر لها كتطور مفاجئ وغادر من الجانب التركي في مسيرة العلاقات المشتركة.

أضف أن رواية لوزان السائدة هي الرواية البريطانية التي تظهر كيف أحرج رئيس الوفد البريطاني اللورد كرزون خلال المفاوضات نظيره عصمت باشا حين بات يسأله عن الكرد وكيف أن مقولة عصمت أنه لا فرق بين الكرد والترك، كذبة غير مقبولة. لكن لا توجد في حقيقة الأمر رواية كردية سائدة لـ"بيئة معاهدة لوزان".

ما الذي كان يحدث قبل التوقيع على المعاهدة أو خلال التفاوض؟

في العام ١٩١٨ طرح الرئيس الامريكي وودرو ويلسون مبادئه الـ ١٤ وأصبحت برنامج عمل دولي للعديد من الحركات القومية في الشرق الأوسط.

> لا يخلو أي كتاب يتناول القضية الكردية، من ذكر معاهدة لوزان

في التاريخ الكردي الحديث الذي تمت صياغته أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأ الكرد يرددون برومانسية عن عظمة مبادئ ويلسون التحررية. والمفارقة أن الطبقة الكردية القيادية في فترة طرح مبادئ ويلسون كانت تعارضها بالإجماع، وبشكل قاطع. فقد نص المبدأ الثاني عشر على:

"ضمان سيادة الأجزاء التركية من الدولة العثمانية، وإعطاء القوميات الأخرى غير التركية التي تخضع للدولة العثمانية حق تقرير المصير وفرصة للتطور المستقل".

استفادت القوى العربية من مبادئ ويلسون للتحرر من السيطرة العثمانية. وتبنت الحركة القومية الأرمنية هذا المبدأ لبناء دولة مستقلة على غرار العرب.

لكن الموقف الكردي كان مفككاً تجاه هذه المبادئ، والجهة الأكثر تأييداً لها كانت عائلة بدرخان (ينظر جوردي غورغاس – الحركة الكردية التركية في المنفى – ص٢١، ٢٢)، وهذه المبادئ هي التي مهدت لخريطة معاهدة سيفر التي سنأتي على ذكرها.

أما الغالبية الكردية المرتابة من "مبادئ ويلسون" استندت على التحركات الدبلوماسية الامريكية لتطبيق المبدأ الـ١٢ وكان ينصب بشكل كامل على ضمان تأسيس دولة أرمنية تضم ٦ ولايات يعتبرها الكرد جزءاً من كردستان.

لقد أدت الإبادة الجماعية ضد الأرمن عام ١٩١٥ إلى تفادي الكرد في المرحلة التالية استعادة النقاشات التي كانت سائدة بخصوص القضية الأرمنية، وهذا الإخفاء أدى إلى تقديم فهم قاصر للأجيال الكردية الحالية حول كيفية مرور معاهدة لوزان بينهم بدون معارضة كردية مسلحة فورية، أو سبب عدم حماسهم لمعاهدة سيفر عام ١٩٢٠ التي رسمت على الخريطة حدود دولة كردية.

وبكلمات أكثر تحديداً، بدون فهم القضية الأرمنية سيبقى التاريخ الكردي بدءاً من عهد التنظيمات العثمانية عام ١٨٣٩ وحتى معاهدة لوزان ١٩٢٣، ناقصاً وغير قابل للفهم. لذلك يلجأ معظم الكتّاب الكرد التقليديين، عن غير قصد، إلى جلد الذات الكردية بأن هذا الشعب وقادته كانوا جهلة وينخدعون بسهولة بوعود الترك.

ستكون مثل هذه الخلاصة في تصوير الخسارات الكردية مدعاة لبناء وعي قومي مزيّف فارغ من دروس التجربة التاريخية. القضية الأرمنية كانت قنبلة انفجرت في يد الكردي، وكل ما جاء لاحقاً ينبغي إعادة قراءته في ضوء هذا الانفجار الذي ساهم فيه الكرد والأرمن بعدم تغليبهم تسوية مشتركة لمسألة الأراضي والسيادة على تلك الرقعة الجغرافية الواحدة التي تحمل اسمين: أرمنستان وكردستان.

في خريف عام ١٩١٣، وجه الأمير الكردي عبدالرزاق بدرخان، رسالة للكرد حذر فيها من مخطط دولي واسع يجبر الدولة العثمانية على التنازل عن قسم كبير من أراضيها في شمال أفريقيا والأناضول بعد الهزيمة الساحقة لها في حروب البلقان.

> يلجأ معظم الكتاب الكرد التقليديين، عن غير قصد، إلى جلد الذات الكردية

كان المتداول حينها أن القوى الكبرى وضعت أركان تأسيس دولة أرمنية في حدود الولايات الست المذكورة التي يشكل الكرد نسبة ٨٠٪ من سكانها بحسب رسالة بدرخان. ويشير عبدالرزاق بدرخان إلى أنه "إذا امتنعت الحكومة العثمانية عن التفريط بالكرد، ستفقد القسطنطينية وآسيا الصغرى" (هوكر طاهر توفيق – الكرد والمسألة الأرمنية – ص ٧٥٨، ٧٦٠).

في تلك الحقبة، أي بين انقلاب الاتحاد والترقي وحتى إعلان الجمهورية التركية، كانت قوات الفرسان (المعروفة باسم الألوية الحميدية) أكبر قوة مسلحة كردية. وحاول زعماء الكرد جاهدين إحباط محاولات الحكومة العثمانية المقربة من الأرمن بين عامي ١٩٠٨ – ١٩١١، تجريد هذه القوات من السلاح. وقد أشار عبدالرزاق بدرخان إلى هذه المساعي ليس كاستهداف لفرسان عشائريين منفلتين كما جرى تصوير هذه القوات لاحقاً في التاريخ المعاصر من قبل معظم الكتاب والأكاديميين الكرد، بل إنه حذر من "تجريد الكرد من السلاح" (هوكر طاهر توفيق – ص ٧٦١).

لقد تناثرت السجالات الخاصة بالتوتر بين الكرد والأرمن تحت وطأة عوامل عديدة، من بينها أن الحصيلة كانت مأساوية وجذرية في وحشيتها ضد الأرمن.

خلال جدالات بديع الزمان سعيد الكردي (النورسي) مع عشائر منطقة وان، جوبه بقلق يتصدر تفكير العوام خوفاً من سيطرة الأرمن على كردستان بمباركة من الدول الأوروبية، وقد أورد النورسي مقتطفات عديدة من هذه الهواجس وإجاباته على استفساراتهم في كليات رسائل النور، وأغلبها في مجلد "صيقل الإسلام".

النورسي حذر قبل هذه الجولة بين عشائر وان، من حل قوات الفرسان الكردية. فكتب مقالاً نشرته جريدة شورى أُمّتْ (شورى الأمة) بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٠٨، انتقد فيها قرار الحكومة إغلاق مدرسة العشائر التي تخرج منها معظم الضباط الكرد في الجيش والألوية الحميدية.

وشبه في مقاله مدرسة العشائر بـ"النافذة" التي تم إغلاقها، وشبه الألوية الحميدية بالباب. وحذر سعيد بتوصيف مثير للانتباه، كيف أن إغلاق المدرسة قد زعزع ولاء وإخلاص الكرد للدولة، فما الذي سيحدث إذا سدت الأبواب، أي حل الألوية؟

إذاً، "الرواية الكردية السائدة" عن تاريخ الكرد التحرري يضم صفحات مجهولة ومشوشة، مثل الحرج من الاعتراف بأن الكرد عملوا بكل قوة لإفشال ما يسمى "مبادئ ويلسون التحررية".

لذا، لا بد من الانتقال إلى طرح أسئلة محفزة للبحث والاستفزاز المعرفي من قبيل: هل هناك تسوية مخفية في معاهدة لوزان بين الكرد والترك؟ هل تجاوز الفريق التركي حدود التفاهم واستغل المعاهدة كسيف على رقاب الكرد؟ هل كان من الأفضل بناء "كردستان الصغرى" في مناطق آل بدرخان التاريخية والتنازل عن الولايات الست (وان، بدليس، أرضروم، سيواس، خربوط وديار بكر)

> لا يمكن تقزيم لوزان إلى معاهدة قانونية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية

لأرمينيا الكبرى؟

ما الذي حدث حقاً منذ الانقلاب الدستوري ١٩٠٨ حتى نهاية حرب الاستقلال ١٩٢٢؟ هل كان وارداً أن يتنازل القادة الأتراك عن كردستان للكرد بعد أن ارتكب هؤلاء القادة الأتراك أبشع جريمة في العصر (إبادة الشعب الأرمني) بقرارات رسمية موثقة في مراسلات طلعت باشا وقادة الاتحاد والترقي في الحكم؟

هل القالب الأوروبي لتأسيس الدولة القومية الحديثة أسست لمجازر متبادلة في الشرق العثماني المنهار؟

لقد كتب صالح بدرخان في مقالة له بمجلة "روزى كرد"، العدد الثالث سنة ١٩١٣، بعنون "القلم قبل السيف" أن الشعب الكردي هو الآن مثل الشخص الأصم والأبكم الذي لحق به أذى كبير، ولكنه لا يستطيع التعبير عن ذلك، او حتى طلب المساعدة.

في كل الأحوال، ما سنقدمه في هذه الصفحات حكاية أوسع لـ"لوزان" من الرواية السائدة. من أين يجب أن نبدأ لفهم ما حدث في لوزان التي أنهت الشعب الكردي قانونياً؟ هل نبدأ من معاهدة سيفر التي سبقتها بثلاث سنوات؟ هل نعود إلى الحرب العالمية الأولى والمقاومة المشتركة ضد الهجوم الروسي العنيف وما رافقه من صدامات مع قوات الطاشناق الأرمنية؟

الواقع أن لوزان فصل من رواية طويلة بدأت قبل ألف عام، وهو فصل ما زال مفتوحاً. كانت هناك ما يشبهها خلال الأعوام الألف الماضية في العلاقات الكردية التركية.

إذاً، لا يمكن تقزيم لوزان إلى معاهدة قانونية بين الدولة العثمانية المنهارة والدول الأوروبية، إنما هي حصيلة ألف عام من العلاقات المعقدة والمضطربة والمتجاورة بين ثلاثة شعوب: الكرد والترك والأرمن. بدون استكمال صورة العنصر الأرمني من المتعذر استيعاب هذه المعاهدة كردياً، لأنه إلى اليوم يطرح الجيل الكردي الشاب كيف أن أجدادهم انخدعوا بسهولة بهذه البنود الغبية من شدة وضوحها. وهم حين يطرحون هذا السؤال المشروع ولا يلقون إجابة، لأنهم أزاحوا العنصر الأرمني في المعادلة، وبالتالي، ستصبح لوزان غير مفهومة بالنسبة لهم. هل هذا يكفي للإحاطة بالمعاهدة والعثور على إجابات للأسئلة الملحة؟ لا يكفي، ولا بد من العودة أكثر، إلى ما قبل الصدام الكردي الأرمني عام ١٨٩٦، إلى معاهدة برلين عام ١٨٧٨. لكن هناك جذور للحكاية تعود إلى فترة أقدم، إلى حرب القرم ١٨٥٣ – ١٨٥٦. هل تبدأ الحكاية من هنا؟ بل أقدم من ذلك، إلى مرسوم التنظيمات عام ١٨٣٩.

سؤال من أين نبدأ يأخذنا إلى تاريخ أبعد كلما افترضنا أن البداية في واحد منه، وهذه الإحالة من تاريخ إلى آخر حقيقي وواقعي، لذلك من الأفضل أن نذهب إلى البداية، إلى عام ١٠٤٢ حين شاهد الكرد في عاصمتهم ميافارقين للمرة الأولى رجالاً على خيولهم على أبواب المدينة، وقيل إن هؤلاء الرجال من الأتراك، فكان اللقاء الأول والصدام الأول بين الشعبين في عمق الأراضي الكردية.

*المركز الكوردي للدراسات

الموسم الثاني
للانصات المركزي

كركوك.. قائمة كردستانية مشتركة ومجلس الوزراء الاتحادي يصوت لالغاء قرارات البعث

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 29
الخميس
2023/07/20
No. : 7818

لوزان والكرد والجيوبوليتيك

بدت شاملة لشعوب المنطقة باستثناء الشعب الكردي

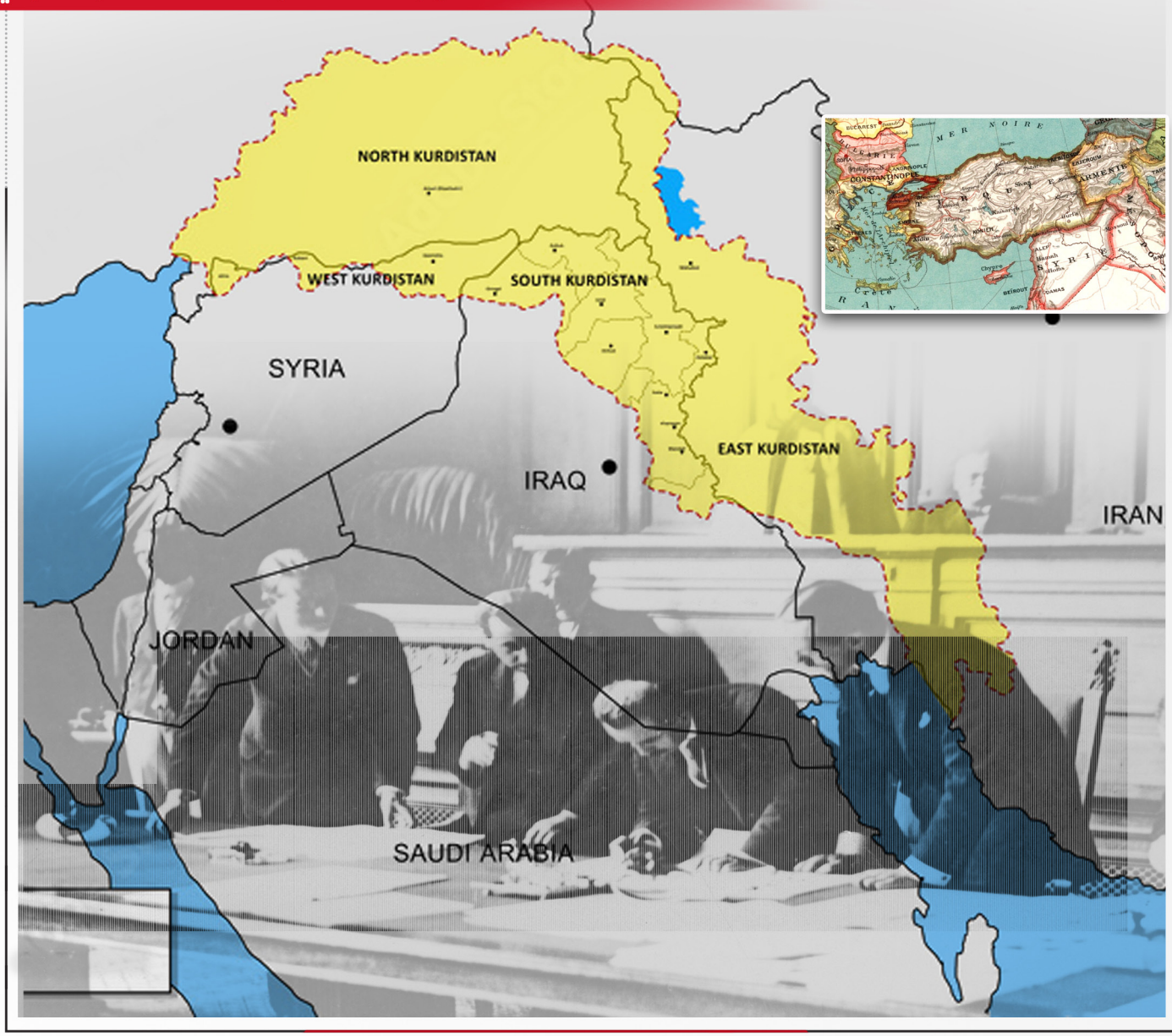

ماذا بعد مئة عام من لوزان؟

*مركز روج افا للدراسات الاستراتيجية

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م وبدء تبلور أقطاب الصّراع ما بين دول الحلفاء ودول المحور، بدأت الدول الغربية مبكراً في توزيع الكعكة فيما بينهم لأنهم ضمنوا الحرب لصالحهم، ونخص بالذكر هنا القوى المركزية من المملكة المتحدة وفرنسا، حيث بدأت هاتان القوتان على وجه الخصوص بتقسيم الحصص وغنائم الحرب فيما بينهم على أساس جغرافي دون النظر إلى الجانب الأخلاقي أو الإنساني للتجمعات البشرية والعرقية والعقائدية، أو احترام الخصوصية للفئات والمجتمعات وتعتبر

اتفاقية سايكس – بيكو عام ١٩١٦م هي اللبنة الأولى لتقسيم المقسم وتشكيل الدولة القومية بشكلها الحالي في عموم المنطقة.

يعتبر الشعب الكردي هو المتضرر الأكبر في عموم المنطقة من هذا الاتفاق فقد تم فيها تقسيم كردستان جغرافياً إلى أربعة أجزاء أو خمسة إذا ما أضفنا لها الجغرافية الكردية الممتدة لحدود أرمينيا وروسيا بشكل فعلي، إضافة إلى تشرذمهم بين عدة قوميات مختلفة تماماً، أما بعد انتهاء الحرب بشكلها الفعلي والرسمي عام ١٩١٨م، بدأت الدول الغربية أو ما كانت تعرف بالحلفاء المنتصرين على دول المحور الشرقية بالتقسيم الفعلي للأراضي والجغرافية، فكانت تركة الرجل المريض (الدولة العثمانية المتهالكة) هي الجزء المربح وذات الأولوية المباشرة للجميع فهي التي كانت تعتبر الأغنى من حيث الجغرافية وموقعها الجيوسياسي وثرواتها الطبيعية والبشرية.....الخ، وفعلاً تم التقسيم على الأساس السابق المتفق عليه نظرياً فيما بينهم.

بدأت الجلسات والمعاهدات والمؤتمرات بالانعقاد فيما بين المنتصرين بداية من مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩م ومن ثم معاهدة سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠م، هذه المعاهدة التي تعتبر رصاصة الرحمة في نعش الدولة والخلافة العثمانية وأمجادها وتاريخها. بطبيعة الحال لم يكن العثمانيون الجدد وقتها راضين عن هذه الاتفاقية ولكن إجبار المنتصر ومرارة الهزيمة كان لها وقعها، تتالت فيما بعد أيضاً التوقيع على عدة اتفاقيات مثل اتفاقية موسكو مع الاتحاد السوفياتي واتفاقية أنقرة مع فرنسا ومعاهدة ألكسندر وبول مع الأرمن وقارص ومودانيا مع المملكة المتحدة، وربما كانت اتفاقية لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣م بمثابة التتويج النهائي أو المحصلة النهائية لكل ما سبق. اتفاقية لوزان ذات ال ١٤٣ بنداً أو فقرة كانت بمثابة الضربة القاصمة للشعب الكردي على وجه الخصوص في نيل حريته القومية والمحافظة على الخصوصية الكردية كما باقي شعوب المنطقة، وذلك لعدم وجود أي ممثل عنهم أو حتى ذكرهم في أي بند خاص بهم من بنود هذه الاتفاقية، أو حتى مجرد ذكرهم في أي من البنود، رغم ذكرهم بالاسم الصريح في اتفاقية سيفر ضمن بنودها ال ٦٢ – ٦٣ – ٦٤ وذلك بوجوب حقهم في تقرير مصيرهم ضمن مدة زمنية معينة والمحافظة على خصوصيتهم أيضاً.

لماذا تم إهمال الكرد في لوزان؟

لا يخفى على الباحثين والمهتمين بتاريخ المنطقة أن الكرد هم من أكبر المتضررين الأساسيين من اتفاقية لوزان كما ذكرنا سابقاً وربما يعود أسباب إهمالهم وتجاهلهم إلى عدة أسباب يمكننا ذكر بعضها لا حصرها فيما يلي:

أسباب داخلية أو ذاتية خاصة بالكرد:

- عدم وجود قوة عسكرية كردية خاصة بالكرد أنفسهم ومطالبتها بحقوقهم القومية والوطنية.
- عدم وجود وحدة خاصة بالكرد أو وجود ممثلية سياسية ومدنية أو دبلوماسية قوية خاصة بهم.
- التشرذم في وحدة القرار الكردي والضعف في الشخصية الكردية وعدم ثقته بنفسه.
- تسلط بعض الشخصيات الكردية من أغوات وبكوات ومخاتير وملالي على القرار الكردي، والتي كانت

تتصف بالتوجه الأصولي والتي كانت تفضل مصالحها الضيقة والشخصية على المصلحة الكردية القومية والوطنية العليا.

أسباب خارجية متعلقة بالقوة المنتصرة والمهزومة:

مما لا شك فيه إنه بالنسبة للدول الكبرى الغربية والمنتصرة في الحرب العالمية لن يكون من أولى أو أهم أولوياتها حقوق الإنسان أو الحريات أو الديمقراطيات أو إلى ما هنالك من شعارات براقة ولماعة، بقدر ما يكون اهتمامها على الجانب الاقتصادي وكيفية تحصيل مصاريفها واستعادة خسائرها المادية وتفادي الازمات الاقتصادية الناجمة عن ما بعد الحرب، وعليه فإن خلق الأزمات الداخلية وخلق حالة الفقر والحاجة والعوز ربما سيكون أمراً مناسباً لهم كجزء من الحل للإبقاء على انتشار الجهل ما بين المجتمعات وبذلك إدراجهم بين طبقات وفئات ستحدد فيما بعد كدرجات ومستويات لهم وجعلهم دول وشعوب تندرج تحت مسمى دول العالم الثالث أو الدول النامية، وبالتالي فإن ضياع الأمة الكردية وتوزعها ما بين القوميات والجغرافيات الأخرى لن يكون بالمشكلة الكبرى أو العظيمة بالنسبة لهم.

هل تم القضاء على الكرد أو القضية الكردية أو كردستان؟

بجواب مختصر يمكننا القول (لا)، لماذا لا وكيف لا يجب عنها المخطط الزماني والمكاني للثورات الكردية منذ لوزان وحتى يومنا هذا، العشرات من الثورات والانتفاضات الكردية على عموم جغرافية كردستان كانت الرد الصريح والواضح على حالة التقسيم الجغرافي لكردستان، ويعتبر الكرد أكبر قومية على وجه الكرة الأرضية بدون إطار سياسي أو جغرافي أو يمكننا القول (بدون دولة) حسب المصطلح القانوني الدولي، ولكن بالرغم من ذلك يعتبر الشعب الكردي من الشعوب الأصيلة والقليلة التي حافظت على موروثها التاريخي من لغة وعادات وتقاليد وثقافة (الملبس والمأكل) والفلكلور الغنائي والفني حيث يعتبر الموروث الثقافي الغنائي الكردي أكبر موروث شفهي موثوق ومتنقل عبر الأجيال، وقد اعتمد عليه الكثير من المؤرخين والباحثين كمستندات وحقائق ودلائل على تأصل الشعب الكردي عبر التاريخ.

ما يجري اليوم هل يشبه الامس؟

بكل تأكيد يمكننا مقارنة اليوم بالأمس فلا يخفى على أحد أن المؤامرات ضد الشعب الكردي لم تتوقف خلال مئة عام سابقة فكلما كانت الثورات الكردية تشتد وتتعاظم لنيل حقوقها الوطنية والقومية، كان في المقابل تشتد القوة الحاكمة والأنظمة المتعاقبة على احتلال كردستان بالمزيد من الضغوط عليها،

وأكبر دليل هو ما يجري اليوم في غرب كردستان بالرغم من أن الكرد بيدهم مفتاح الحل للازمة السورية إلا أنه يجابه وبكل السبل للقمع العسكري والفكري، على الرغم من الطرح المعتدل والمتوازن واحتواء جميع المكونات وإيجاد الحلول لجميع المشاكل العالقة، وذلك من خلال طرح مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية تحت مظلة الأمة الديمقراطية والتي يتبناها معظم المكونات في شمال شرق سورية على أنه الحل الأنسب والأمثل لما نعيشه من أزمة، الا أن تعنت عاصمة القرار دمشق من طرف، ومعاداة النظام

الحاكم في تركيا لهذا المشروع يجعل منه مع وقف التنفيذ، رغم أن النظرة السياسية والعسكرية بين النظامين السوري والتركي متباعدة مئة وثمانين درجة لرؤى الحل المستقبلي في سوريا. كذلك تجربة جنوب كردستان التي كانت تسعين في المئة في الاستفتاء الأخير يطالبون باستقلال الإقليم ولكن الدول المجاورة الإقليمية كانت بالمرصاد لهذا الاستفتاء، ومنع نتائجه وعدم الاعتراف بها مطلقاً، وتضييق الخناق الاقتصادي على الإقليم للتراجع عنه.

ما هو المطلوب من الكرد في الوقت الحالي، وكيف يمكننا تجاوز لوزان؟

اليوم الكرد وجميع مكونات المنطقة من عرقيات وديانات وأقليات أخرى مطالبة بالتكاتف مع بعضهم البعض، لأن مستقبل المنطقة يعاد رسمه بأيادي خارجية دون العودة إلى متطلبات المجتمعات المتعايشة، وكمثال بسيط اتفاقيات أستانا بجلساتها العشرين والتي بدأت بمشاريع فرز عسكرية ما بين النظام السوري والمعارضة المسلحة، إلى تقسيم جغرافي وجلسات دورية للتطبيع وعودة العلاقات وضرب للمشاريع الوطنية لحل الأزمة السورية ورسم خرائط ومسميات ومفردات جديدة للتوزع.

اليوم وأكثر من أي وقت مضى الشعب الكردي عموماً والنخبة السياسية خصوصاً مطالبٌ بـ:

* *حماية المكتسبات الكردية الحالية بغض النظر عن الجغرافية والأيديولوجية والنظر اليها على انها مكتسبات كردية بالدرجة الأولى.
* *على الحركة السياسية خلق جو مناسب والعودة غير المشروطة إلى مشروع المؤتمر القومي الكردستاني، ووضع الأمن القومي الكردي فوق كل اعتبار.
* *توحيد الرؤية والخطاب الكردي في المحافل الدولية والتي يجب أن تركز على حقوق الشعب الكردي بالدرجة الأولى.
* *الضغط على المجتمع الدولي للاعتراف بالإدارة الكردية الموجودة على أرض الواقع وإضفاء الشرعية الدولية عليها.
* *العمل على إبطال اتفاقية لوزان في المحافل الدولية، وخلق البديل المناسب لها في المحافظة على حقوق الشعوب في تقرير مصيره واحترام القيم الإنسانية.
* *لابد من تغيير ما كان في السابق لكيلا يكتب عنا فيما سيأتي أن الكرد كانوا من دون إرادة او إدارة، ان التضحيات الجسام التي تضحي بها أمهاتنا من فلذات أكبادهم من أجل وطن حر وشخصية كردية راسخة يجب أن تكون بنتائج ملموسة، ويجب على الشخصية الكردية التخلص من تلك الشخصية المهزومة غير الواثقة من نفسها، هكذا فقط يمكن للكرد أن يكتبوا التاريخ لأنفسهم لا لغيرهم كما في كل مرة، وهكذا فقط يكون رد الجميل للدماء الطاهرة المسالة على هذا التراب الغالي.

عبدالحسين شعبان:

لوزان والكرد والجيوبوليتيك

في ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٢٣، تحل الذكرى المئوية لإبرام معاهدة لوزان بين الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى والجمهورية التركية، التي تأسست في أعقاب انهيار وتمزّق الإمبراطورية العثمانية.

وفي هذه المدينة السويسرية، أسدل الستار على معاهدة سيفر، التي وقّعتها الدولة العثمانية مع الحلفاء في ١٥ آب/أغسطس ١٩٢٠ والتي اعترفت بجزء من حقوق الشعب الكردي بمنحه حكماً ذاتياً في شرق الأناضول.

وفي السنوات الأخيرة، احتدم الجدل حول معاهدة لوزان، والأبعاد الجيواستراتيجية المترتبة عليها، والأمر لا يخص الدول الأطراف الموقعة على المعاهدة؛ بل يمتد تأثيرها إلى حوض المتوسط وعموم الشرق الأوسط.

تتألف المعاهدة من ١٤٣ مادة تتعلّق بإنهاء حالة الحرب، وتأسيس علاقات الصداقة والتجارة، واحترام السيادة والاستقلال للدول الموقّعة وفقاً للمبادئ العامة للقانون الدولي. وقد أبرمت المعاهدة بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا وصربيا وكرواتيا من جانب، وتركيا من الجانب الآخر.

وفي هذه المعاهدة، تم تحديد الحدود السياسية الجديدة بين تركيا من جهة وبلغاريا واليونان وسوريا والعراق وقبرص والنمسا والمجر وبولونيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من جهة أخرى، وإن بقيت بعض المشكلات معلّقة، وتنازلت تركيا عن امتيازاتها على مصر والسودان ومناطق أخرى كانت تحت رعاية الإمبراطورية العثمانية، وتم الاتفاق على مبدأ حرية المرور والملاحة في البحر والجو وفي مضيق الدردنيل وبحر مرمرة والبوسفور.

وتقرّر منح الأتراك المقيمين بصفة اعتبارية في إقليم مفصول عن تركيا جنسية البلد الآخر حسب المعاهدة. وتعهّدت تركيا بحماية الأقليات دون تمييز بسبب المولد أو الجنسية أو اللغة أو العرق أو الدين، بما فيها حقّ الأقليات غير المسلمة بالحرية الكاملة في التنقّل والهجرة

وبنفس الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتّع بها المسلمون.

لكن معاهدة لوزان التي بدت شاملة لكل شعوب المنطقة، استثنت الشعب الكردي من أية تسويات تضمن مستقبله، علماً بأنه أصبح موزعاً بين أربعة دول أساسية، وهي تركيا وإيران والعراق وسوريا، إضافة إلى قسم منه في أذربيجان وأرمينيا.

وإذا استثنينا «فيدرالية إقليم كردستان»، التي لا تزال تتجاذبها الكثير من عناصر الشد والجذب الإقليميين، فإن الشعب الكردي عانى إجحاف معاهدة لوزان، وغُبن وتنكّر الحلفاء بالتجاوز على معاهدة سيفر، وما زاد على ذلك ظلم حكومات المنطقة وعدم اعترافها بحقوقهم القومية، وقد لعبت القوى الدولية دورها في ذلك باستخدام المسألة الكردية ورقة بيدها ضد الدول التي يوجد فيها الكرد، وليس لصالحهم؛ بل لمصالحها الأنانية الضيقة.

وبالطبع، فإن وِزر معاهدة لوزان، وما ترتّب عليها من تشكيلات دولية ورسم حدود وقطع وضم وبتر وإلغاء يقع على عاتق بريطانيا وفرنسا بالدرجة الأساسية.

ولعل من أهم الانتقادات التي توجّه إلى معاهدة لوزان، أنها وفّرت غطاء دولياً وقانونياً لطرد سكان منطقة ما لاعتبارات دينية أو إثنية وفقاً لترتيبات الدولتين المنتصرتين، الأمر الذي ترك عواقب وخيمة على دول المنطقة وقوّض أسس التعددية الثقافية؛ بل وضع عقبات جدية أمام التنوّع الديني والإثني بالتجاوز على الهويات الفرعية والخصوصيات؛ بل وعموم حقوق الإنسان.

لقد غابت المسألة الكردية من الأروقة الدولية طوال سنوات القرن العشرين تقريباً، على الرغم من انتفاضات الكرد، حتى عادت مجدداً بصدور القرار ٦٨٨ في ٥ نيسان/إبريل ١٩٩١ بعد غزو القوات العراقية للكويت، وبعد حرب تحريرها، التي شهدت فرض حصار دولي شامل على العراق؛ حيث دعا هذا القرار إلى وقف ما تتعرّض له المنطقة الكردية وبقية مناطق العراق.

واعتُبر هذا الأمر تهديداً خطِراً للسلم والأمن الدوليين، وطالب الأمين العام للأمم المتحدة بإبقاء هذا الملف مفتوحاً، وإشعار مجلس الأمن بتطورات الموقف.

وهو ما ترتّب عليه إقامة منطقة الملاذ الآمن في كردستان، بعد سحب الحكومة العراقية مؤسساتها الحكومية وإدارتها المالية من الإقليم، الذي أقيمت فيه لأول مرّة في التاريخ إدارة كردية مستقلّة، أعلنت من جانبها ومن طرف واحد الفيدرالية مع العراق العربي، وهو ما تحقّق بعد إطاحة النظام العراقي بالاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣.

> **معاهدة لوزان بدت شاملة لكل شعوب المنطقة، باستثناء الشعب الكردي**

وبمرور ١٠٠ عام على معاهدة لوزان، هل تحقّق الأمن الإقليمي، أم ثمة إشكاليات ومشكلات جديدة ومعقّدة في ظل غياب حلول سلمية للقضية الكردية المعتقة؟

بتقديري أن المسألة تحتاج إلى إعادة قراءة وتفكير جديدين بأهمية ربط السلام بالتنمية، وهذا لن يبلغ هدفه المنشود دون تعاون الأمم الـ٤ في المنطقة والمقصود بذلك الترك والفرس والعرب والكرد، الذين تربطهم علاقات تاريخية أخوية، وفقاً للمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

* drhussainshaban21@gmail.com

مئوية لوزان وحقوق الشعب الكردي

http://www.detectivesdeguerra.com/2017/09/kurdistan-los-mapas-de-la-discordia-ii.html

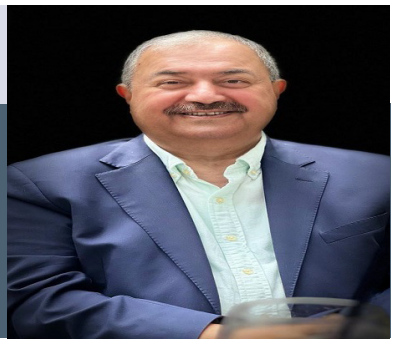

صلاح عزيز :

نافذة على معاهدة لوزان ١٩٢٣ بعد قرن من توقيعها

انتهى مؤتمر عن معاهدة لوزان ١٩٢٣ في كردستان سوريا في ٨ تموز ٢٠٢٣ و سيعقد المؤتمر الوطني الكردستاني (KNK) مؤتمرًا آخر في لوزان-سويسرا خلال ٢٣-٢٤ يوليو الحالي، مما يدل على اهتمام الناشطين الكرد بالمعاهدة.

معاهدة لوزان التي وقعت في عام ١٩٢٣ هي معاهدة سلام بين تركيا وقوى الحلفاء الفائزة في الحرب العالمية الأولى وقد تم توقيعها في مدينة لوزان في سويسرا. تحددت من خلال هذه المعاهدة حدود تركيا الحديثة واعتراف

الدول الأخرى بها.

يعود اهتمام الناشطين الكرد بالـمعاهدة الى اعتقاد بانها ادت الى تقسيم الأراضي التي سكنها الكرد في كردستان- العثمانية بشكل كبير بين تركيا وسوريا والعراق مما نتج حرمان الكرد من دولة مستقلة واضطهادهم من قبل الدول التي اصبحوا فيها اقلية.

في هذه المقالة اود تسليط الضوء على عدة جوانب من معاهدة لوزان ١٩٢٣ ومحاولة طرح فهم جديد لها واقتراح بعض الخطوات العملية للاستفادة من الواقع الجيو سياسي والمعاهدات الدولية لصالح المشروع الكردي.

اولا: وصف معاهدة لوزان ١٩٢٣

نشر المعهد المصري للدراسات النص الكامل لمعاهدة لوزان عام ١٩٢٣ في ١٧ أغسطس ٢٠٢٠، حيث قام عادل وفيق بترجمتها إلى العربية. النص العربي يتكون من الأقسام التالية، مع ذكر عدد البنود في كل قسم:

أ/ مقدمة المترجم عادل وفيق: يتحدث فيها عن أهمية المعاهدة.

ب/ نص المعاهدة: ويتكون من مقدمة قصيرة تذكر أسباب تبرير المعاهدة وهي إنهاء حالة الحرب بين الحلفاء وتركيا وإعادة تأسيس "علاقات الصداقة والتجارة" التي تعتبر ضرورية لرفاهية شعوبهم وتثبيت واحترام استقلال وسيادة الدول وتم ذكر أسماء ممثلي الطرف الأول وأهمهم بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان، وغيرهم، وأسماء وفد حكومة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا. ويتضمن النص العربي الأجزاء والأقسام والبنود التالية:

الجزء الأول: البنود السياسية، يتكون من ٣ أقسام، ويحتوي على البنود من ١ إلى ٤٥.

الجزء الثاني: البنود المالية، وتتكون من ٢ أقسام، وتحتوي على البنود من ٤٦ إلى ٦٣.

الملحق الأول للقسم الأول: يتضمن جدولاً بعنوان "جدول الدين العام العثماني قبل الحرب" في ١ نوفمبر ١٩١٤.

الجزء الثالث: البنود الاقتصادية، تتكون من ٢ أقسام، وتحتوي على البنود من ٦٤ إلى ١٠٠.

الجزء الرابع: الاتصالات والمسائل الصحية، تتكون من ٣ أقسام، وتحتوي على البنود من ١٠١ إلى ١٤٣.

ثانيا توضيح معاهدة لوزان ١٩٢٣:

باختصار، توضح المعاهدة حقوق الحلفاء والتزامات تركيا، وتشمل:

١/تحديد الحدود الدولية: تحددت حدود تركيا الحالية واعتراف الدول الأخرى بها.٢. إلغاء القوانين العرقية: تم إلغاء القوانين العرقية والدينية التي كانت موجودة في الدولة العثمانية واعتماد مبدأ المساواة بين المواطنين.

٢/ تم استخدام مصطلح "الأقليات" في المعاهدة للإشارة إلى الأقليات الدينية، حيث وافقت تركيا على حقوق الأقليات الدينية، بما في ذلك حرية العبادة، واستخدام اللغة الأم، وإنشاء مدارس خاصة، والمساواة في المحاكمة مع المسلمين. تم تعيين مفوض أوروبي لمراقبة تنفيذ هذه الحقوق في تركيا. لم يشار الى الاقليات القومية (كالعرب والكرد) بحكم انهم مسلمين حالهم حال التورك.

٣ /التبعية الدينية: تم تأكيد حق الأقليات الدينية في ممارسة الشؤون الدينية وإدارة ممتلكاتها.

٤/النفوذ الخارجي: تم سحب النفوذ الخارجي من تركيا وإنهاء الاحتلال العسكري للأراضي التركية.

٥ /مصير الأرمن: لم يتم تناول قضية المجازر الأرمنية في هذه المعاهدة وتم تأجيلها لمفاوضات لاحقة.

٦/ ترحيل السكان: تم تنظيم عمليات تبادل السكان بين تركيا والدول المجاورة لتحقيق توازن ديمغرافي في

المناطق المتنازع عليها.

٧/ الاتفاقية المالية: تتعلق هذه الاتفاقية بالالتزامات المالية للإمبراطورية العثمانية وتحدد شروط سداد ديونها. ووافقت تركيا على سداد الديون المقدرة بمبلغ ٢/٥ مليار جنيه إسترليني. وهو مبلغ كبير اذا اخذنا بنظر الاعتبار عدد سكان تركيا المقدر بأقل من ١٥ مليون نسمة. كان الثمن مرتفعًا ولم تستطع الحكومة التركية سداده ولذلك تم اعفائها من نصفها مع مرور الزمن.

٨ /اتفاقية تبادل السكان اليونانيين والأتراك: تحدد هذه الاتفاقية تبادل السكان بين اليونان وتركيا، وتشمل إعادة استقرار المسيحيين الأرثوذكس اليونانيين من تركيا إلى اليونان والأتراك المسلمين من اليونان إلى تركيا.

٩ /اتفاقية تبادل الممتلكات: تنظم هذه الاتفاقية نقل الممتلكات والأصول بين اليونان وتركيا كجزء من تبادل السكان.

١٠/ اتفاقيات مع دول أخرى: تم توقيع اتفاقيات إضافية بين تركيا ودول أخرى مثل بلغاريا وإيطاليا والعراق، تناولت قضايا متعددة بما في ذلك النزاعات الحدودية واعتراف بالمعاهدات القائمة. تم ذكر اعتراف تركيا بدول شمال إفريقيا وحدودها الجنوبية مع سوريا (التي كانت تحت الاحتلال الفرنسي)، وحدود ألمانيا الجديدة، والنمسا، وبلغاريا، واليونان، والمجر، وبولندا، ورومانيا، والدولة الصربية، وغيرها. تخلت تركيا عن قبرص وقبلت بالاستيلاء البريطاني عليها. أما بالنسبة للعراق، فجاء في البند رقم ٣-٢ "ترسم الحدود بين تركيا والعراق وفقًا لاتفاقيات ودية ستُبرم بين تركيا وبريطانيا في غضون تسعة أشهر". وكما هو معروف، تم رسم الحدود التركية العراقية في عام ١٩٢٦.

ما زالت معاهدة لوزان ١٩٢٣ تثير الكثير من الاهتمام والجدل في تركيا من جهة والعراق وسوريا واليونان من جهة اخرى. فلا تزال الدول المعنية تشير الى المعاهدة عند الحديث عن سيادة الدولة، وحدود اراضيها، وتوزيع الموارد المائية، واخيرا حقوق الأقليات في تركيا، وخاصة الكرد. لذلك يهتم صناع القرار والباحثون والاكاديميون والاعلام بالمعاهدة المذكورة.

ثالثا، طرح المعاهدة من قبل الكتاب والباحثين الكرد لمعاهدة لوزان ١٩٢٣:

بالنسبة للناشطين والكتاب الكرد، تعطى اهمية عاطفية للمعاهدة ولذلك تقيم مؤتمرات والكتابة عنها وتخصيص برامج تلفزيونية عنها، خاصة قد قربت الذكرى المئوية لمعاهدة لوزان ١٩٢٣. ففي هذه المناسبة يحاول الكرد إلقاء الضوء على قضاياهم وحقوقهم المشروعة، ولتعزيز الوعي بالمعاهدة وتأثيرها على الشعب الكردي على مدى العقود الماضية. وهناك خشية من سوء فهم كبير عند سماع الناشطين الكرد يتحدثون عن المعاهدة. ولذلك قد لا يستفاد من التركيز الاعلامي على المعاهدة بدون القيام ببعض الخطوات التي تهدف الى اقامة دولة (او دول) كردستانية في الشرق الاوسط.

في هذا الجزء اسلط الضوء على الجانب الفكري من خلال طرح بعض الاسئلة:

أ/ هل كانت معاهدة لوزان ١٩٢٣ بين دولة تركيا ودول الحلفاء؟

الجواب كلا ونعم. كلا، لان المعاهدة نتجت عن خسارة الدولة العثمانية للحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، اي قبل تكوين الدولة التركية الحديثة. نعم، لان من نتائج المعاهدة الاعتراف بانشاء دولة تركية حديثة ضمن حدود دولية تم الاتفاق عليها من قبل الطرفين؛ كنتيجة تكون تركيا ملتزمة بها كطرف اساسي موقع على المعاهدة.

ان خسارة الدولة العثمانية الحرب العالمية يعني ان تدفع الحكومة والشعب (تركا وعربا وكردا وغيرهم) ثمن

الخسارة. نتيجة لذلك، فُرضت على الدولة العثمانية (حكومة وشعبا) عقوبات عديدة، بما في ذلك سلب الأراضي وفرض غرامات مالية والتدخل في الشؤون الداخلية. لكن عندما اعترفت الدولة العثمانية (التي اصبحت الجمهورية التركية) بحدودها الجنوبية عفي عن تلك الشعوب (التي اصبحت تدعى بالدول العربية) الغرامات والعقوبات.

استطاعت دول الحلفاء ان تحتل الدول الحديثة بمساعدة العرب وذلك بنشر فكرة " تحرير شعوب المنطقة" بدون تفسير كلمة "التحرير" فكما معلوم لم تستطع الدول الحديثة "المحررة" ان تستقل بعد مائة عام من معاهدة لوزان ١٩٢٣. فقد استطاعت دول الحلفاء (ومن حل محلهم بعد الحرب العالمية الثانية) ان يهيؤا اجيالا جدد من الضباط والمتعلمين والاعلاميين بالفكر القومي والاستشراقي للحفاظ على مصالحها وذلك بالسيطرة على شعوبهم حتى الوقت الحاضر.

بالنسبة للكرد فقد كان حالهم حال العرب خلال القرون التي سبقت معاهدة لوزان ١٩٢٣ فقد حكموا من قبل الدولة العثمانية مع فارق بان في البلاد العربية ولايات كبيرة ومراكز حضارية عديدة (كدمشق، بغداد، القاهرة، الخ.) وفيها المقدسات الاسلامية (القدس، مكة المكرمة، والمدينة المنورة). عندما انشأت الدول العربية، اخذ بنظر الاعتبار العوامل المذكورة. اما المدن والعشائر الكردية في الدولة العثمانية فقد كان مصيرهم فئتين: فئة كبيرة والتي شاركت في حرب استقلال تركيا بعد الحرب العالمية الاولى فهؤلاء ظلوا داخل الحدود التركية الحديثة. اما الفئة الاقل عددا فقد تم توزيعهم ضمن الدولتين الحديثتن العراق وسوريا.

نظرا لان المعاهدة كانت بين دول الحلفاء المنتصرة ودولة تركيا الخاسرة، فلم يكن هناك دور للشعوب ومن ضمنها العرب والكرد.

ب/ ماذا يجب أن يفعل الكرد فيما يتعلق بمعاهدة لوزان عام ١٩٢٣؟

سؤال يجب الاجابة عنه من قبل الناشطين والمهتمين بها.

في رأي لا يمكن فعل شيء ملموس على ارض الواقع متعلق بالمعاهدة، وذلك للاسباب التالية:

١ / لا يوجد تمثيل موحد للكرد العثمانيين في الوقت الحاضر. فقد اتفقت الأحزاب الكردية التي أنشأت بعد الحرب العالمية الثانية، قبول التقسيم الجغرافي لبلاد الكرد والتعامل على هذا الأساس ضمن الدولة الناشطة فيها. لذلك لا تملك جهة حزبية او ايدولوجية الشرعية لتمثيل الكرد في المحافل الدولية، حتى اذا سمح لها بذلك. وهذا ليس جديدا فكما ذكرت الوثائق البريطانية، عندما أعلن شريف باشا نفسه ممثلاً للكورد بعد الحرب العالمية الأولى، رفض زعماء العشائر الكورد تمثيله لهم، ولذلك قررت بريطانيا التعامل مباشرة مع العشائر. ولم تتغير الحالة في الوقت الحاضر، حيث أصبحت الأحزاب السياسية هي النموذج العصري للعشائر االكردية.

كان على الأحزاب الكردية أن تتعلم من جبهة التحرير الفلسطينية التي ضمت عدة فصائل فلسطينية، ونجحت في تمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية عندما حصلت على دعم الدول العربية وغيرها. ومن إنجازاتها الحصول على الاعتراف الرسمي من الأمم المتحدة كدولة فلسطينية غير عضو في عام ٢٠١٢.

٢ / نظرا لتوقيع المعاهدة من قبل عديد من الدول واعترافها بحدود جديدة للدول في أوروبا وآسيا وأفريقيا و لانها الأساس القانوني لتشكيلها فليس من صالحها (ولا تسمح بذلك) تغيير حدودها. لم يتم تحديد مدة انتهاء صلاحية المعاهدة في نص المعاهدة ذاتها، لذلك فهي مستمرة الى ان يتم نقضها من قبل احدى الطرفين: دول الحلفاء او الدولة التركية.

٣/ يمكن لتركيا نقض المعاهدة في الجزء المتعلق بالحدود وذلك بضمن العراق أو جزءًا منه أو سوريا أو جزءًا منها. اذا قامت تركيا بذلك، السؤال هل ذلك يكون لصالح الكرد ام لا؟ في رأي هو لصالحهم لسببين رئيسيين: ستمكن الكرد في تركيا والعراق وسوريا من التوحيد تحت راية دولة واحدة بدلا من ثلاثة دول ستعطي دول الحلفاء الحق في مراجعة الحدود الجنوبية لتركيا واتخاذ قرار جديد بشأنها قد ينتج ذلك تشكيل دولة كردية أو عدة دول كردية في المنطقة. اذا ليس لصالح تركيا نقض المعاهدة في الوقت الحاضر لان ذلك سيكون تهديدا ديموغرافيا لها وتعطي القوى العالمية فرصة لوأد طموحاتها العسكرية والاقتصادية.

ج/ هل يستطيع الكرد المطالبة بمعاهدة تشبه معاهدة سيفر؟

الجواب كلا وذلك لان في المادة رقم (١٠٠) من معاهدة لوزان ١٩٢٣، تمت إعادة ذكر التزام تركيا بالمعاهدات السابقة التي تم توقيعها من قبل الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩١٩.

تم إلغاء معاهدة سيفر التي تم توقيعها في عام ١٩٢٠ ولم يتم تصديقها. واعتُبِرَت معاهدة لوزان التسوية النهائية التي أقرت جمهورية تركيا كدولة مستقلة وذات سيادة، واعترفت بها الدول الموقعة على المعاهدة وتم تصديقها من قبل عصبة الأمم. من خلال هذه المعاهدة، استطاعت حكومة تركيا استعادة الأجزاء الكبيرة من أراضي الدولة العثمانية التي كان من المفترض أن تُعطى للأرمن والكرد في معاهدة سيفر حيث انسحبت اليونان من الاراضي التي احتلتها اثناء الحرب العالمية الاولى.

رابعا، ماذا يجب ان تكون اولويات الناشطين الكرد في تقرير مستقبل الكرد في الشرق الاوسط؟

على الناشطين الكرد تحديد اهداف الاستراتيجية ووضع اولويات لها وابتكار طرق عصرية لتحقيقها ابتدأ من الوقت الحاضر، من ضمن تلك الاستراتيجيات :

أ/ تثبيت الحدود الطبيعية للكرد في إيران وتركيا وسوريا والعراق.

فكما معلوم استخدام كلمة "كردستان" لم تعني عند الدولة العثمانية "وحدة إدارية" بل هو مصطلح اشير اليه للتعويض عن مصطلح "بلاد الكرد" او "سكان الجبال" من قبل العرب. باختصار هو مصطلح اثنو-جغرافي (Ethnogeographic) ويعني بان هؤلاء السكان لهم مشتركات لغوية او قومية تميزيهم عن محيطهم. لذلك تعامل الناشطون الكرد مع هذا المصطلح بشكل عاطفي او ايدولوجي خطأ كبير دفع ثمنه الكرد خلال القرن الماضي.

الحقيقة هي ان الولايات العثمانية ذات اغلبية كردية لم تكن لها علاقة اقتصادية او ثقافية او امنية مشتركة. بل كانت العلاقة بين تلك الولايات ذا اغلبية كردية ضعيفة مقارنة مع العلاقة مع مركز الحكم. لم يخفى ذلك عن الدبلوماسي البريطاني (ريج-١٨٢٠) لذلك استخدم ثلاثة تسميات: كردستان-بەبه (المقصود هو سنجق السليمانية)، كردستان-فارس، وكردستان العثمانية. والأخيرة تضم سناجق عديدة ذا اغلبية كردية. لم يتم تغير ذلك الواقع اثنو-جغرافي بعد تشكيل الدول الحديثة الى الوقت الحاضر، عدا في العراق. لذلك يجب تثبيت الحدود بشكل قانوني وواقعي بعيدا عن الأوهام والايدولوجيات. على الناشطنين الكرد معرفة حقيقة أخرى وهي ان تثبيت الحدود الخارجية كانت او داخلية لا يتم الا من خلال الحرب او الاتفاق.

كان أول جزء من معاهدة لوزان ١٩٢٣ هو تثبيت الحدود بين تركيا وسوريا والعراق بالإضافة الى دول أخرى لاهميته الكبيرة. هذا امر منطقي بحكم ان عدم تحديد الحدود تضع الحلول السياسية خيالية غير قابلة للتنفيذ.

كان رسم الحدود من قبل دول الحلفاء لأجزاء الدولة العثمانية بناء على قرار دول الحلفاء المنتصرة في الحرب لتحقيق مصالحها. أعطيت تلك الدول (تركيا، سوريا والعراق) قدسية لحدودها الخارجية والداخلية. قد يكون الحفاظ على الحدود الخارجية مبررا بحكم انها نتيجة لمعاهدات دولية عديدة ولكن ماذا يمنع من رسم الدول ك ايران، تركيا، العراق، وسوريا رسم حدود داخلية تقر لسكانها حقوقهم المدنية والثقافية والاجتماعية؟ قد يكون ذلك خوف تلك الدول ان تكون عملية رسم الحدود الداخلية خطوة اولى "للانفصال" من الدولة. لهذا الخوف مبرره نظرا لاستخدام القوى الكردية السلاح والتحالف مع قوى خارجية ضد الدولة التي يحملون جنسيتها.

ان خلط مواضيع عديدة للكرد (الحرية السياسية، تشكلي الإداري، التعامل مع القوى الخارجية) أدى الى فشل كل المشاريع الوطنية الكردية من جهة؛ ومحاربة الدول لكل المواضيع تحت مبرر "انفصال" اخفقت جميع الحلول الإصلاحية للكرد.

لذلك اقترح تحديد حدود اقليم كردستان داخل الدول المذكورة مع الاخذ بنظر الاعتبار تجربة كردستان العراق.

نجحت الحركة الكردية في العراق عام ١٩٦١ في الحصول على الاعتراف بإقليم كردستان (على الرغم من صغره) من الدولة العراقية عام ١٩٧٠. ولكن لا تزال مشكلة حدود إقليم كردستان العراق قائمة حتى الآن، علمًا بأن الأحزاب الكردية تحكم اجزاء كبيرة منذ عام ١٩٩١. كان على قادة اقليم كردستان-العراق الحفاظ على الحدود التي كانت تحت سيطرتهم منذ عام (٢٠٠٣) والتفاوض المباشر مع الحكومة العراقية على صيغ مرنة للتعامل مع المناطق "المتنازع عليها". لكن ضاعت تلك الفرصة ومن الصعب العودة اليها.

يسيطر كرد سوريا على بعض مدن شرقي الفرات منذ (٢٠١١) واضافة المزيد من الاراضي اليها منذ هام (٢٠١٥)، لكن للأسف لم تستطيع التفاوض مع الحكومة السورية للاعتراف بحدودها.

على القوى الكردية السورية التنازل عن بعض صلاحياتها الإدارية والامنية لصالح الدولة السورية مقابل ذلك الاعتراف الحدودي. وان عدم القيام بذلك سيلغي كل الإنجازات التي حصل عليها كرد-سوريا ويعود بهم الى قبل عام (٢٠١١).

أظهرت نتائج الانتخابات الأخيرة في تركيا تأييد سكان عديد من المحافظات الكردية في جنوب غرب تركيا للأحزاب الكردية وبذلك دخل عدد كبير من الكرد كأعضاء في البرلمان التركي، لذلك اقترح تثبيت حدود تلك المنطقة ومطالبة الحكومة التركية الاعتراف بها كفيدرالية.

باختصار:

ان قيام (متطرفين الكرد) بالدعاية الى "كردستان الكبرى" عملية أضرت بالكرد وشعوب الشرق الاوسط ولا استبعد ان يكون ورائها دول معادية للمنطقة. لذلك على الناشطين الكرد التعامل مع رسم الحدود الداخلية بداخل الدول المتواجدين فيها بحذر وحكمة، والابتعاد عن القوى المعادية لشعوب المنطقة.

ب/ العمل على نشر الحقائق:

قد يثير استغراب القارئ أن أقول إن الكرد بشكل عام هم ضحايا قلة المعرفة ونشر أفكار متطرفة مبنية على الكذب والتضليل القومي لدول الذين اصبحوا رعاياها بعد معاهدة لوزان ١٩٢٣؛ والكذب والتضليل المضاد الذي نشره قوميوا

الكرد. ويشمل التضليل ذلك كل جوانب التاريخ واللغة والجغرافيا والدين والاقتصاد والحياة الاجتماعية والعلاقات مع الشعوب المجاورة.

قال محمد أمين زكي، المؤرخ، هذا الكلام في الربع الأول من القرن العشرين؛ وفلك الدين كاكائي، الكاتب والمثقف في الربع الأخير من القرن. أي استمرار التضليل الفكري للكرد لمائة سنة.

بدأ جيل جديد من الباحثين في كردستان العراق في البحث بجدية خلال الـ١٥ سنة الماضية، ولكن نتائج أبحاثهم لا تزال غير معروفة بسبب انتشار الأكاذيب وتشويه الحقائق لأغراض إيديولوجية وحزبية ومصالح شخصية. لذا علينا أن نتحلى بالشجاعة وننشر الحقائق بإيجابياتها وسلبياتها، لأن الحقيقة ستظهر في النهاية. مثال على ذلك هو انتشار زائف لافتراءات بأن معاهدة لوزان ١٩٢٣ ستنتهي بعد مرور مائة عام وبأنها سبب تقسيم كردستان الدولة العثمانية. من المؤسف لم تترجم المعاهدة الى العربية الا في عام ٢٠٢٠ و ترجمت الى الكردية حديثا.

لا اعلم كيف تهمل نصوص معاهدة لها كل تلك الأهمية!! العمل على اكتشاف الحقائق سيساعد الأجيال القادمة على بناء أهداف واستراتيجيات واقعية بدلاً من خداعهم بالأوهام الإيديولوجية والوعود الخيالية.

ج/ تنمية المدن الكردية:

ان تثبيت حدود مناطق كردستان فيها مدن متخلفة معرفيا ومتدهورة اقتصاديا عامل مضر لسكان تلك المدن، اذا كانوا يعتمدون على مساعدات السلطة المركزية في استمرار الخدمات لهم. في تجربة كركوك وخانقين افضل مثال على ذلك. فقد كانتا تحت سيطرة القوى الكردية منذ ٢٠٠٤-٢٠٠٥، لكن فقدوا السيطرة عليها الان، نتيجة رغبة سكانها التعامل مع السلطة في بغداد. لذلك يجب ان تكون هناك استراتيجيتان متوازيتان: الاولى هي اختيار اشخاص اكفاء من المدن بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية والايديولوجية لادارة مؤسسات المدينة؛ والثانية هو استعداد سكان المدينة للعمل الجاد ومراقبة المسؤولين اثناء اداء عملهم.

هذه تحتاج عملية توعية كبيرة وتضحية على مستوى السكان والمسؤولين. للاسف لم الاحظ البنية التحتية لهذا الهدف، لذلك يهاجر منها السكان الى المدن الكبيرة او الى خارج كردستان. يجب على القادة المنتخبين من الكرد معرفة طبائع الناس وبانهم (حالهم حال اي سكان) يسعون الى حياة افضل والامن والعدالة. وان عدم وجود هذه القيم، سيجعل المدن والمنطقة لا قيمة لها حتى لو دعيت بـ"كردستان المحررة".

ان اقامة دولة كردية مستقلة او على شكل فيدرالية ضمن الدول المعترف بها هي مسؤولية مثقفي وسياسي الكرد قبل ان تكون مسؤولية دول اقليمية او المجتمع الدولي. اذا فشلت القوى الكردية من تحقيق ذلك لمدة قرن، لا يعني ان تستمر الحالة الى قرن آخر.

لذلك اتمنى ان تكون هذه المقالة مساهمة لتنوير الجيل القادم وتمهيدا لعمل جاد في المستقبل. عند تحقيق الخطوات المذكورة، يكون للكرد شرعية في مراجعة المعاهدات الدولية ومحاولة خلق رأي عام لشعوب المنطقة التعاطف مع اهداف الوطنية للكرد.

*مؤسس ورئيس سابق لجامعة كومار للعلوم والتكنولوجيا

الباحث حسين جمو:

تسعة قرون من العلاقات الكردية التركية قبل لوزان

*المركزالكردي للدراسات

إذا حاولنا كتابة الصفحة الأولى من العلاقات الكردية التركية ستكون البداية من معركة ملازكرت (منازكرت بالكردية وملاذكرد في التاريخ العربي) عام ١٠٧١م. والصفحة الأخيرة تنتهي بثورة ١٩٢٥ بقيادة الشيخ سعيد بيران، وهو حدث متفرع عن نتائج معاهدة لوزان عام ١٩٢٣.

ما بين هذين الحدثين، شهدت العلاقات مداً وجزراً، ازدهـاراً وخراباً، لكنها بقيت مستندة لأصول صلبة من الكفاح المشترك. وحين كانت تقع التجاوزات والصدامات، كانت هزيمة طرف لا تعني إبادة سكانية أو تحطيم الكيان الاجتماعي للآخر.

بقيت هذه المعادلة سارية المفعول حتى في ظروف تبدو نظرياً وكأن العلاقات في أزمة قاتلة، كما حدث في ثورة الشيخ عبيدالله النهري عام ١٨٨٠، أو قبلها عصيان بدرخان بك في بوطان عام ١٨٤٨. كانت التسويات تعقب الهزائم، وتنطلق مرحلة جديدة من العلاقات الندية.

بدءاً من ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٣ انتهت مفاعيل ملازكرت وما أعقبها من لحظات تحالف شديدة الأهمية بين الطرفين، خاصة خلال النصف الأول من حقبة الدولة العثمانية. ذلك أن لوزان كانت إلغاءً كلياً لشخصية ومجتمع كردستان، ونهاية للإرث التاريخي المشترك لشعوب المنطقة منذ الزلزال الديمغرافي والسياسي الذي أحدثه ظهور الترك في

الشرق الأوسط.

كان وصول الأتراك إلى عاصمة كردستان عام ١٠٤٢م، محنة لم تشهدها شعوب كردستان وأرمينيا منذ حروب الإسلام المبكرة في خلافة عمر بن الخطاب. ذلك أن التمدد السلجوقي التركي كان يتحرك مجتمعياً، حيث آلاف العائلات ترافق الجنود في محل استقرارهم لتكوين نواة شعب جديد.

كانت الإمارة المروانية ذات القيادة الكردية (٩٨٢-١٠٨٦م) أقوى كيان حاكم لمناطق كردستان وأجزاء من أرمينيا وأذربيجان. ولم يكن أي تركي قد وصل إلى تلك الأرض. في غضون سنوات قليلة تعرضت عاصمة الإمارة، ميافارقين، لأول محاولة غزو من قبل السلاجقة في عام ١٠٤٢م بعشرة آلاف فارس. وعلّق ابن الأزرق، مؤرخ الدولة المروانية، والمعاصر لعدد من أمرائها، على هذه المحاولة بالقول، "وكان هذا أول ظهور الترك بهذه الديار، ولم يكن الناس قد رأوا صورهم" قبل ذلك. (تاريخ ميافارقين- ص ١٦١).

حين اقتربت ساعة معركة ملازكرت (ملاذكرد) سنة ١٠٧١، كان السلطان السلجوقي، ألب أرسلان، قد زار آمد قبل توجهه للمعركة، والتقى أمير الدولة المروانية على اتفاق. لم يذكر ابن الأزرق في "تاريخ ميافارقين" بنود الاتفاق، فهو قد خطّ كتابه حين انتهت الدولة المروانية وبات السلاجقة سادة كردستان.

تسوية مع السلاجقة: "البقاء مقابل السيادة"

يمكن وضع التعاون الكردي مع السلاجقة في إطار اضطراري تعاون اضطراري للطرفين، خاصة الجانب الكردي، وليس تبعية لقيادة جديدة. وقد حكمت طبيعة الشريحتين الحاكمتين، الكردية والتركية، هوية كل منهما في وقت مبكر من اللقاء المرواني – السلجوقي، وهو أن الشريحة الكردية الحاكمة لم تحاول التوسع خارج النطاق الجغرافي الكردي والأرمني، وهذه من المفارقات التي لم يعالجها معظم المؤرخين المشتغلين على هذه الحقبة أو تغافلوا عنها عمداً لأسباب تتعلق بالسردية القومية الأحادية للتاريخ والتي تفشت مع مطلع القرن العشرين. فعلى عكس كافة إمارات "الثغور" الإسلامية، لم تكن الدولة المروانية كياناً جهادياً، واعتمدت على دور وظيفي هو الحاجز المهدئ للصراع بين الإسلام والمسيحية عبر بناء علاقات إيجابية مع الإمبراطورية الرومانية الشرقية لصالح الخليفة العباسي في بغداد.

ومن الملفت أنه في هذا التاريخ، أي قرابة عام ١٠٠٠م، يلخص المؤرخ الأرمني أصوغيك استناداً إلى مصادر أرمنية وإسلامية، مفارقة قد تكون صادمة للسردية العامة الشائعة، وهو أن "السكان المسلمين كانوا أعداء الأمير المرواني. وبناء عليه أفلح الأمير الكردي في تحطيم الجماعات المعارضة المسلمة ونفيهم وإبقاء الأرمن والسريان فيها بشكل رئيسي". (أرشاك بولاديان – الكورد في حقبة الخلافة العباسية)، ويعود هذا الاستنتاج إلى العداء الذي استحكم بين الحمدانيين العرب حكام الموصل وحلب، وبين المروانيين، على فترات متقطعة لكن دموية، منها ما قام به نصر الدولة بن مروان حين فتك جماعياً بالسكان الموالين للأمير الحمداني في ميافارقين (ينظر: تاريخ ميافارقين).

وجمع أرشاك بولاديان شهادات لمؤرخين أرمن، وأخرى لمسلمين مثل ابن الأثير، ليدعم استنتاجه أن الإمارة

المروانية الكردية كانت مرتبطة بالامبراطورية البيزنطية، خصوصاً في عهد الأمير الأبرز، نصر الدولة ابن مروان، الذي حكم مدة ٥٠ عاماً، وقبل ذلك، كان الامبراطور البيزنطي، باسيل الثاني، قد عقد اتفاقية مع ممهد الدولة المرواني، ومنحه لقباً فريداً لم يسبق أن ناله حاكم إسلامي من إمبراطور مسيحي، و هو لقب "ماكسيتروس" و "دوق الشرق" في عام ١٠٠٠م. (أرشاك بولاديان – الكورد في حقبة الخلافة العباسية ص ٢٠١).

إذاً، لم يكن الكرد الذين ظهروا كمسلمين على مسرح التاريخ منذ مطالع القرن الحادي عشر الميلادي، مدفوعين بعقيدة "الفتح" والتوسع، على عكس السلاجقة الباحثين عن أرض جديدة يحكمونها ويعيشوا فيها، فالكيان السلجوقي ذو طبيعة توسعية، وبالتالي تناسبها فكرة الجهاد ضد الكيانات المسيحية.

بعد اشتراكهم في تغليب كفة السلاجقة ضد بيزنطة، فقد الكرد أهم وظائف استمرار ملكهم، وهو توليهم مسؤولية حماية إحدى مناطق التماس الأكثر خطورة بين المسلمين وبيزنطة.

وهناك قلة ممن قرأوا الأمر من زاوية أخرى، فبحسب قراءة تحليلية لزعيم حزب العمال الكردستاني، عبدالله أوجـلان، فإن اللقاء الكردي التركي في ملازكرت كانت تسوية لفتح ممر أمام القبائل التركية للتدفق إلى الأناضول عبر أرضروم وشمال دياربكر مقابل عدم استيطان القبائل التركية في أراضي الكرد وجوارهم الأرمني. (ينظر: اوجلان– القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية – ص ١٠٧).

حاول الكرد التأقلم مع التوسع التركي في أرضهم، فخاضوا معاً معركة ملازكرت الملحمية، وكانت في الواقع والمحصلة مخرجاً مبتكراً ظن المروانيون أنه سيكون بها خلاصهم من الزلزال الاجتماعي التركي الذي تصدع أمامه الشرق العباسي برمّته من خوارزم إلى غزة. فقد أدت هزيمة بيزنطة في ملازكرت إلى فتح طريق للقبائل التركية إلى الأناضول بدلاً من استيطانها في كردستان. ورغم التضحية المروانية التي كانت تتمثل في "التضحية بالسيادة مقابل البقاء"، فإن التخلص من مظاهر الاستيطان التركي في كردستان وأرمينيا لم يتم إلا بعد قرن كامل حين خاض صلاح الدين الأيوبي معركة لا هوادة فيها ضد السلاجقة في كافة أرجاء بلاد الكرد. ورغم أن سلالات تركية مثل "الأرتقيين" بقيت حاكمة في حواضر كردية، مثل ماردين، فإنها خضعت في النهاية للقيادة الأيوبيةن ولم تكن ذات عمق اجتماعي، وبتعبير آخر: سلالات بلا مجتمع.

رغم ذلك، لم يؤسس تحالف ملازكرت لتعايش طويل الأمد بين الطبقتين الحاكمتين، الكردية والتركية. فحتى سنة ١٠٨٦م، تـاريـخ انهيار الدولة المروانية، ركن الكرد إلـى دفـع الأمـوال لحماية انعزالهم الفريد عن المحيط المضطرب، إلى أن جاءتهم الضربة القاضية على أيدي السلاجقة وحانت النهاية الحتمية جراء تجاور قوتين، إحداها توسعية – جهادية، والثانية انعزالية منكفئة على نفسها.

ينقل ابن الأزرق في تاريخ ميافارقين، تعليقات ذات مغزى لم تذكرها مصادر أخرى. فقد خاطب الوزير الفارسي الشهير للسلطان السلجوقي، نظام الملك، سيده ملكشاه قائلاً وهو يشير إلى بلاد بني مروان: "تلك البلاد قد خلت، وبها من الأموال ما لا يعد ولا يحد". وفي العام ١٠٨٦، استولى ملكشاه على ممالك الكرد قاطبة. وأرسل إلى أمير الكرد ناصر الدولة يسأله عما يطلبه مقابل فقدانه السيادة على بلاده، فأجابه ناصر الدولة جملته الشهيرة: "حربة تقع

في صدري فتخرج من ظهري" (تاريخ ميافارقين – ص ٢١٣).

ويوجز العلامة محمد أمين زكي في كتابه "خلاصة تاريخ الكرد وكردستان" إلى أنه بعد معركة ملازكرت "خضعت جميع بلاد أرمينية وكردستان شيئاً فشيئاً لحكم آلب أرسلان السلجوقي. وهكذا زالت من الوجود كل الحكومات والإمارات الكردية التي كانت قائمة حينئذ، وأصبحت كلها خاضعة لسلطان السلاجقة". (ص ٢١٣)

إن ربط المشاركة الكردية في المعركة من أجل فتح ممر للسلاجقة للتوجه غرباً، له ما يعززه في ثنايا مؤلفات تركية على نحو غير مباشر، ومنهم يلماز أوزتونا، مؤلف موسوعة الدولة العثمانية، حيث كتب أنه بعد المعركة أخذ السلطان "سليمان شاه" أنطاكيا من البيزنط سنة ١٠٨٤ و"جاء مئات الآلاف من الأتراك من الشرق واستوطنوا الأناضول، مبتدئين بالمدن أولاً" (الدولة العثمانية- الجزء الاول – ص ٦٨).

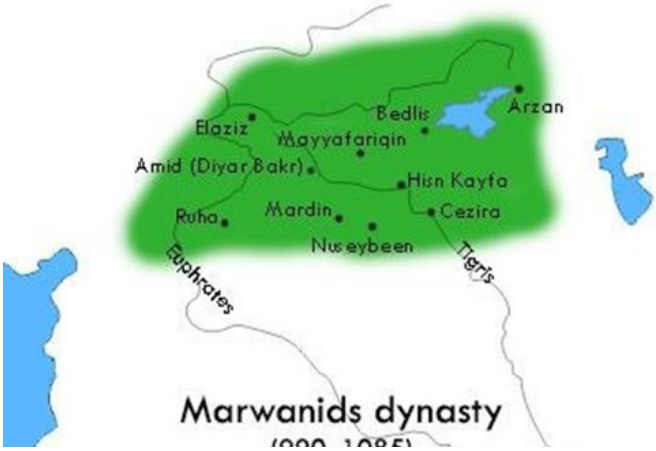

بهذه الصيغة التغلبية من جانب السلاجقة على المروانيين، بقيت الكتلة السكانية الكردية متموقعة في مكانها، كما الآن على وجه التقريب، بينما انتقلت القبائل التركية مئات الكيلومترات غرباً، لكن ليس بلا ثمن. فرغم هذه التسوية الاستراتيجية، لم تنجو الدولة المروانية من جحافل القبائل التركية، ونقل أموال الأمراء الكرد إلى السلطان السلجوقي. وفشلت انتفاضة كردية- عربية ضد الحكم السلجوقي عقب مقتل نظام الملك ووفاة ملكشاه، وجرى اغتصاب وسبي للنساء على نحو واسع ذكرها ابن القلانسي في موسوعة "تاريخ دمشق" في حوادث سنة ٤٨٥ و ٤٨٦ للهجرة ما يعادل ١٠٩٢ و١٠٩٣م.

ولأن التدفق السكاني لم يتوقف من الشرق، باتجاه الغرب، فإن انزياحاً سكانياً قد حدث في المنطقة تحت تأثير الغزوات التركية. فقد انتقل قسم من الكرد إلى بلاد الشام قادمين من كردستان وأذربيجان. وسحق الغزو السلجوقي الوجود العربي في شمال منطقة الجزيرة والموصل، وانتهت دولة العقيليين العرب بالتزامن مع انهيار المروانيين الكرد، وفشلت جبهة المقاومة الكردية العربية المشتركة في صد الزحف التدفق العسكري التركي بسبب عدم انتهاء التدفق البشري الناجم عن انفجار سكاني وانهيار للموارد المعيشية، في شرق ووسط آسيا، وهي فرضية لم تخضع للدراسة التاريخية.

رغم خسائرها الكبيرة، على الكرد والعرب، مرت هذه الحقبة المصيرية بهذه التسوية، أي فتح الممر للترك للتقدم غرباً بدلاً من استيطانهم أراضي الكرد والعرب، ولم يحدث ذلك بأثر فوري ودون ضحايا. وبفضل سياسة المروانيين وأتباعهم الكرد، تم تفادي الدخول في معركة فاصلة مع الوافدين الجدد (السلاجقة)، فللكرد أرض سيخسرونها في حال هزيمتهم، بينما للترك أن يغيروا وجه لجام خيولهم وينتهي الأمر. بالتالي، أي معركة فاصلة كانت تعني فناء أحد الطرفين، كما حدث مع آخر دولة ذات روح عربية في العصر العباسي، وهي إمارة بني عقيل في الموصل والجزيرة التي تحطمت عسكرياً واجتماعياً في الحرب الفاصلة مع السلاجقة

العهد الأيوبي: الحروب الكردية التركية

أخذت العلاقات التركية الكردية في الفترة الأيوبية طابعاً تناحرياً خطيراً، تخللتها صدامات اجتماعية واسعة

تدخلت فيها الجيوش للحسم.

حين تسلم صلاح الدين الأيوبي الحكم في مصر سنة ١١٧٤م، كانت بلاد الكرد ترزح تحت حكم القبائل التركمانية. ومع تمدد الأيوبيين إلى بلاد الشام والجزيرة نشبت حرب طاحنة مع بقايا السلالات التركية الحاكمة دامت سنتين، وألحقت خسائر فادحة بالطرفين، وتوقفت مؤقتاً تحت غرض الاتحاد ضد الصليبيين. إلا أن الحروب التركية الكردية اندلعت مجدداً "حتى أسفرت عن جلاء الكرد عن بعض البلاد السورية وكيليكيا وأضنة" (محمد أمين زكي – تاريخ الكرد وكردستان – ص ٢٢٢).

أول ذكر للحروب التركية- الكردية في العهد الأيوبي وردت في الجزء العاشر من "الكامل في التاريخ" لابن الأثير، في حوادث سنة ٥٨١ هجرية (١١٨٥ م) تحت عنوان "ذكر الفتنة بين التركمان والكورد بديار الجزيرة والموصل" (ص ١١)، وفيها تفاصيل عن منشأ النزاع الاجتماعي حين تعرضت مجموعة من الكرد لحفلة عرس تركمانية، فعمّ القتال بلاد الكرد قاطبة:

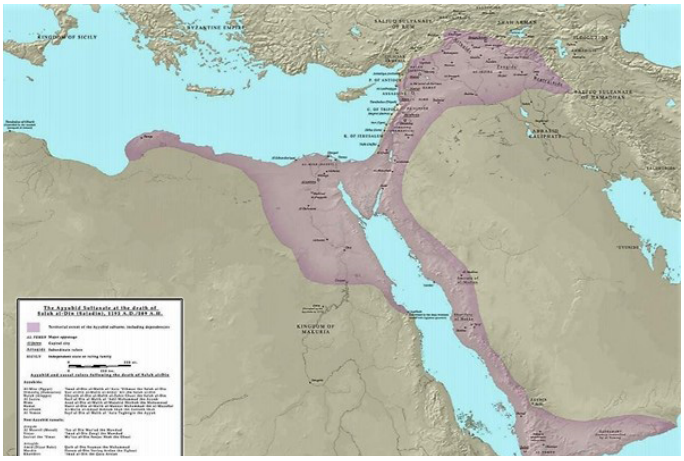

"وفيها ابتداء الفتنة بين التّركمان والكورد بالموصل، والجزيرة، وشهرزور، وأذربيجان، والشّام. وقتل فيها من الخلق ما لا يحصى، ودامت عدّة سنين. وتقطّعت الطّرق، وأريقت الدّماء، ونهبت الأموال".

بعدها بعام ينقل شمس الدين الذهبي في موسوعة "تاريخ الإسلام":

"وفي هذه الأيام كثر الخلاف بديار بكر والجزيرة بين الكورد والتّركمان" (الجزء ٤١ – ص ١٤)

تدل هذه الوقائع الدامية في قلب الديار التاريخية للكرد إلى أن القبائل التركية قد استوطنت كل زاوية من زوايا بلاد الكرد. ولا يفضّل ابن الأثير، المتحيز بلا ريب للزنكيين ضد الأيوبيين في كتابه، سوى هذا التبرير لتلك الحرب الكردية التركمانية عام ١١٨٥م. لكن في العام نفسه، كان صلاح الدين قد وافق على الصلح مع أتابك عز الدين، وهم من رعايا الزنكيين، ومن اللافت أن الصلح قضى بإبقاء الموصل في أيدي الأتابك، على أن يأخذ صلاح الدين المناطق الواقعة خلف الموصل كاملة وكلها كردية خالصة، وهي شهرزور وولاية قرابلي (نواحي كركوك) وما وراء الزاب، وأن يخطب له على منابره، ويضرب اسمه على السكة.

المماليك: تصفية الأرستقراطية الكردية

في الجزء الـ٤٧ من تاريخ الإسلام للذهبي، ترد وقائع متتالية عن استيلاء المماليك على الحكم من الأيوبيين، ومجريات المجازر التي ارتكبها المماليك بحق الأمراء الكرد في مصر والشام، فكانت تصفية شاملة، للأرستقراطية الكردية الحاكمة، لكن الشريحة القبلية القيادية لم تمس وبقيت تساهم في المجهود العسكري المملوكي مقابل معادلة جديدة من السيادة المحلية، خاصة أن المجتمع الكردي قد تم إنهاكه بالاستنزاف المديد جراء الحروب الأيوبية البعيدة عن أراضي الكرد، ومع نهاية المرحلة الأيوبية، كانت المدن الكردية قد استقرت على معادلة تضرب بتأثيرها حتى اليوم. فقد نجت هذه المنطقة من الاستيطان التركي، لكنها لم تتحرر تماماً من السيطرة التركية.

على عكس كافة الدول والإمارات الكردية، سجلت السلالة الأيوبية استثناء بخروجها من حدود الكرد. وهذا حدث يؤرّخ للمرة الأولى على الصعيد الكردي منذ الدولة

الميتانية – الهورية ١٥٠٠ ق.م. لكنه كان توسعاً إشكالياً، فقد كان معكوساً، بدأ من مصر ودمشق ثم اتجه نحو بلاد الكرد.

انشغلت دولة المماليك بالغارات المستمرة على الإمارات التركمانية في الأناضول وشمالي حلب، فكانت فترة استقرار نسبي للكرد الذين حافظوا على حصة وازنة من القوة العسكرية المملوكية (يراجع كتاب محمد عبد الله سالم العمايرة، "الكورد في النظام العسكري المملوكي"). وباتت هناك سيادة كردية على مناطق واسعة استوطنها التركمان في حلب وأطرافها الشمالية. واستمرت الاستقلالية الكردية القبلية والعسكرية صامدة حتى ظهور العثمانيين على مسرح التاريخ، فشكلوا جزءاً صلباً من التوسع العثماني نحو الشرق والجنوب وكفة راجحة في تغليب العثمانية على الإمارات التركمانية المنافسة.

العثمانية: تحالف الإمبراطورية والقبيلة

منذ دخول السلاجقة إلى الشرق الأوسط، وحتى صعود الدولة العثمانية، دخلت البلاد الممتدة من خراسان إلى الأناضول في حرب أهلية منهكة، غالبيتها بين القبائل التركية التي نقلت خلافاتها الآسيوية إلى مناطق الاستيطان الجديدة في بلاد الشام والعراق وكردستان والأناضول. استمرت حلقة الحروب الداخلية التركية على امتداد المنطقة التي نتج عنها فرز للقوى المسيطرة آنذاك، تضمنت في طورها الإمبراطوري ثلاث ممالك؛ اثنتان من الأنساب التركية، هي الصفوية والعثمانية، والثالثة مختلطة، تركية وقفقاسية، تمثلت بالمماليك في مصر والشام والحجاز.

وهوية الصفوية مميزة، فهي ذات رأس تعود بأصولها إلى الكرد ومستتركة في الوقت نفسه، وجيش عماده من التركمان القزلباش، ورعية غالبيتها فارسية.

في عهد الصفوية، استكمل تتريك أذربيجان التي كانت حاضرة قديمة للشعوب القفقاسية والإيرانية، وباتت مستوطنة هائلة لقبيلة قره قوينلو (الخروف الأسود) التي كانت تؤلف عماد القوات العسكرية للصفويين.

على الطرف الآخر، كان السلطان العثماني سليم الأول، يحشد باسم الملّة السنية، شرقاً، قواته المؤلفة من القبائل التركية. لكن قواته هذه لم تكن كافية لتحقيق انتصار حاسم ونقطة تحول في تاريخ المنطقة، وما كان لهذا النصر أن يكتمل إذا لم يضمن وجود الكرد إلى جانبه.

وجد الكرد في سليم الأول نصيراً تركياً ضد القبيلة التركية الحاكمة في كردستان الآق قوينلو (الخروف الأبيض- السنّة) والقره قوينلو (الشيعة) اللذين كانا يستوليان على كامل كردستان، وكان أمير آق قوينلو، حسن الطويل، ذو مطامع امبراطورية.

في بعض مراحل التاريخ كان الوصول إلى ما وراء وسط آسيا عن طريق مسار البحر الأسود أكثر أمناً بالنسبة للتجار الأوروبيين، وكان هذا من سوء حظ بعض المحطات التجارية في شرقي المتوسط، فقد أصبحت المنطقة الممتدة عبر أرمينيا وكردستان وشمالي بلاد الشام، مهجورة وغارقة في الفقر، كذلك الحال في الأناضول التي تحولت في مراحل قصيرة، لكن في غاية القسوة، إلى "جيوش بلا مجتمعات" تركت أثرها الكبير في تأخير استيطان الشعوب الوافدة حديثاً، مثل القبائل التركية، في المدن، وبقيت ردحاً من الزمن شعوباً عسكرية بالكامل، ولعل هذا ما ساهم بشكل إيجابي في إبقاء السكان الأصليين في المدن والقرى الزراعية المتلاشية في الأناضول بدون مزاحمة من الوافدين الجدد، وبقيت صفة

الترحال ، أو عدم الإقامة في المدن، صفة ملازمة للقبائل التركية حتى وقت متأخر في زمن

حكمت قبيلة الأق قوينلو التركمانية من (١٤٦٩ – ١٥٠٢)، ومنحت امتيازات لتجار البندقية الإيطاليين في دياربكر، بدون أن تشكل مدناً لسكانها التركمان. وكانت البندقية ترى في دياربكر، بعاصمتها التاريخية الحصينة آمد، الفك الشرقي من الكماشة لمحاصرة التوسع العثماني المبكر، حيث أن العلاقات توترت ودخل الطرفان عدة حروب عقب استيلاء محمد الفاتح على القسطنطينية عام ١٤٥٣م، فعقدت البندقية تحالفاً مع أوزون حسن الذي كان خائر القوى وسرعان ما انهارت سلالته.

وفق أكمل الدين إحسان أوغلو، في كتابه "الدولة العثمانية"، كان أوزون حسن (حسن الطويل) يتصور نفسه "تيمورلنك الثاني" ويحلم بتوحيد الإمارات التركمانية بعاصمتهم دياربكر، أي أنه امتلك رؤية استيطانية مستقبلية تكون فيها آمد عاصمة التركمان.

كانت حرب جالديران بين العثمانيين والصفويين سنة ١٥١٤م فرصة لتأسيس علاقة تركية كردية جديدة، تتجاوز التوترات المديدة منذ السلاجقة ومن تبعهم. في المقابل، كانت هذه الوقعة فرصة لبني عثمان أن يتخلصوا من الصداع الذي تسببه لهم قبائل التركمان البدوية، الرافضة لمبدأ الدولة الإمبراطورية نفسها. فـ"سليم الأول" بهذا المعنى، استقوى بالكرد ضد الصفويين، وقوّاهم ضد التركمان الذين كانوا من الرعايا غير المرغوب فيهم عثمانياً حتى تأسيس الجمهورية التركية، لرفضهم التحول إلى رعايا بالمفهوم الامبراطوري.

قبل معركة جالديران التي حطمت تطلعات الصفوية في جعل نهر الفرات الحد الغربي مع دولة الروم (العثمانية)، نال الشيخ والعالم الكردي الشهير إدريس البدليسي، تفويض السلطان سليم، لترتيب الأوضاع في أصقاع كردستان المفككة والمتنازعة بين أمرائها، فجمع كلمتهم وأقنعهم بنظام إداري خاص، يكون الحكم بالوراثة، فقام مندوب السلطان، البدليسي، بتنظيم العلاقة بين الإمارات الكردية والسلطنة العثمانية بعهد مكتوب للحكم الذاتي شمل أكثر من ٤٦ أميراً كردياً، منهم ١٢ بلقب الخان (شرفخان بدليسي – الشرفنامة).

وعن هذا كتب الرحالة العثماني أوليا جلبي منتصف القرن السابع عشر:

إن هذه الحكومات الاثنتى عشرة منذ قانون السلطان سليم، لا يولّون ولا يعزلون، وهم يحكمون وذريتهم من قبل الوزراء وبأمر السلطان ويرسل إليهم أمر سلطاني بذلك، وأهل الولايات يسمون الحاكم منهم الخان. ولله الحمد فقد سحتُ في كردستان ذات الأرض الحجرية سبعة أعوام، وكتبت عن كردستان ما تحققت من صحته في كتاب قائم بذاته، ولولا وجود كردستان كسد بين آل عثمان والفرس لما تحقق الاستقرار لآل عثمان لأن الفرس خصم عتي شجاع.

وتقديراً للموقف الكردي، أرسل السلطان سليم للأمراء الكرد "١٥ علماً و٥٠٠ خلعة من الخلع السلطانية الفاخرة" (خلاصة تاريخ الكرد – ص ٢٤٩).

سرعان ما تحولت كردستان مجدداً إلى ساحة التقاء الجيوش الإقليمية. وحتى عام ١٥٥٠، كانت الحواضر الكردية قد تعرضت لتدمير شامل على أيدي هاتين القوتين، وكل منهما كان يستولي على قسم من الأراضي المأهولة بالكرد.

خلال الفترة من ١٥١٤ وحتى نهاية عهد سليمان القانوني سنة ١٥٦٦، تعرض الكرد لعقوبات جزئية طاولت بعض الأمراء، فقد كان للاتفاق الشامل، الكردي التركي، في جالديران، صدى في سنوات حكم القانوني، رغم خرقه للاتفاق حين عزل أميراً كردياً وعيّن محله أحداً من غير ورثته في بدليس. لكن ما إن تسلم مراد الثالث الحكم، سنة ١٥٧٤، حتى كان "عهد السلام" الهش قد اهتزّ بشدّة. فقد تحولت الديار الكردية إلى هدف مستمر للغارات الصفوية، عاماً بعد عام، وهذا لم يسمح بالعمران بسبب الحملات العسكرية المتتالية، ومقتل عدد كبير من الكرد في كل حملة، فقد تنصلت الدولة من مسؤولياتها في الدفاع عن كردستان في وجه الصفويين، باعتبار أن مسؤولية الدفاع ذاتية – إلا في حالات تراها السلطنة ضرورة- ليدفع الأمراء الكرد ثمن الاستقلالية الممنوحة لهم في وجه جيش يفوقهم في الموارد.

فضلاً عن ذلك، فإن اتفاق السلام الكردي العثماني المذكور قد قيّد بطريقة صارمة نمو أي إمارة كردية مركزية لقيادة مسائل الدفاع والإدارة، وبقيت حدود الإمارات شبه المستقلة ثابتة "لا تتوسع، ولا تتوحد" تحت راية غير راية بني عثمان.

هناك اجتهاد يحتاج متابعة وتنقيباً بحثياً مفاده أنّ هنالك مبالغة في تصوير تأثير الاتجاهات الدينية على القادة الكرد في مرحلة الصدام العثماني الصفوي، و أنّ الكرد فضلوا التحيز إلى دولة المذهب السني (العثمانية) تحت تأثير الميل المذهبي. حقيقة لا تشير الوقائع المدونة في "الشرفنامة"، وهو أهم مصدر في التاريخ الكردي، على اتخاذ الكرد قراراتهم تحت هاجس المذهب السني أو الشيعي، لكن ما تم تصويره أكاديمياً في الدراسات الحديثة يذهب في عكس هذه الفرضية، ويربط "عدم النجاح" بوقوع الكرد تحت هيمنة التفكير الديني، و هي خلاصة لا تستند إلى الأدلة بقدر استنادها إلى القراءة الغربية للتاريخ الحديث في المشرق و تعظيم العامل الديني في صناعة الأحداث.

إن إلقاء نظرة على التقديرات السكانية مطلع القرن السادس عشر بين ثلاثة شعوب توضح جانباً من علاقة السيكولوجيا بنمط بناء الدولة؛ فرغم أن التقديرات المعقولة لا تستند لأرقام وإحصائيات موثقة، لكن حجم وكثافة الانتشار الجغرافي والقبلي، يوضح أن عدد السكان كان متقارباً بين الكرد والفرس والترك. نجحت سلالات حاكمة في تأسيس إمبراطوريات إيرانية وتركية تجاوزت حدودها الطائفية والإثنية، و ذلك على عكس الكرد، الذين حكموا طيلة العصور الوسطى والحديثة مناطق أقل من مساحة انتشارهم الفعلية. التفسيرات عديدة وربما متناقضة، ولا ينبغي إغفال أن "الإبتكار التجاري" يكمن في قلب هذه المفارقة، فالقادة الذين أهملوا "البعد التجاري" في بناء الكيانات السياسية لم ينجحوا في بناء دول إمبراطورية، وهذا كان حال الكرد – وما زال – في الشرق الأوسط، وتم تصويرهم، مثلهم مثل الأوزبك والبلوش والبشتون، كقوة معيقة لتوسع رأس المال التجاري. بعبارة أخرى، لم يقدموا أنفسهم كشركاء تجاريين للقوى الإمبراطورية – ولاحقاً الرأسمالية – الباحثة عن مراكمة الثروة والنفوذ. حتى في التفاهمات التي تمت بين السلطان سليم الأول والأمراء الكرد بين أعوام ١٥١٤- ١٥١٦ كانت الشراكة مبنية، في الجوهر، على منح الحرية للكرد في أن يبقوا منعزلين.

إنّ قراءة الاتفاق – الشراكة – بين الدولة العثمانية والكرد في بدءاً من العام ١٥١٤ وقع أيضاً ضحية الفرضية الدينية، لذلك لم يحظ هذا الحدث الحاسم في التاريخ

العثماني بتحليل يرقى إلى حجم التغير الذي طرأ. كان الاتفاق هو الرافعة الاستراتيجية الأولى التي رسمت الطابع الامبراطوري للدولة العثمانية بعد أن كانت قبل هذا التاريخ دولة نصف بلقانية ونصف أناضولية. بعد هذه الشراكة التي منحت للأمراء الكرد حق حكم إماراتهم وتوريثها و الحق في إقامة حكومة كونفيدرالية باسم كردستان، انكسرت الدولة الصفوية، ليس في المعركة العسكرية (جالديران)، فسرعان ما استعادت العاصمة تبريز و معظم أراضي كردستان؛ إنما خسرت التحالف مع الإمارات الكردية، من أورميه إلى آمد، وهذا الأمر أجبر الصفوية على إعادة صياغة كلية لاستراتيجيتها، فبدلاً من الطموح الامبراطوري للشاه اسماعيل الصفوي في أن يكون نهر الفرات هو الحد الطبيعي بينه وبين العثمانية، فإنه بات مقتنعاً بنهر آراس.

حاولت الصفوية الاستثمار في الأخطاء العثمانية في كردستان، فكسبت ولاء عدة إمارات كردية بشكل متفرق دون أن يشكل تحولاً في مجرى الصراع على الهضاب الثلاث المتسلسلة (الفارسية والأرمنية والأناضولية).

يمكن صياغة المعادلة عشية جالديران على الشكل التالي:

"الطرفَ الذي سيتحالفُ مع الكرد، كان سيغدو القوةَ السائدةَ في منطقةِ الشرقِ الأوسط. وموقفُ السلطانِ العثمانيِّ ياووز سليم بعقدِه التحالفَ الاستراتيجيَّ بين القوتَين اللتَين تكادان تُعتَبَران متكافئتَين (الكرد و الترك)، لَم يتأخرْ عن إعطاءِ ثمارِه التاريخية. والتحالفُ المُبرَمُ كان يعترفُ للإماراتِ الكرديةِ بشبهِ استقلاليةٍ واسعةِ النطاقِ وبصلاحياتِ التحولِ إلى حكومة. وأكثر من كونه تحالفاً، فقد كان يَشُقُّ طريقَه صوب إمبراطوريةٍ تركيةٍ – كردية، مثلما حالُ الإمبراطوريةِ النمساويةِ – المجرية. وأيُّ راصدٍ يَقِظٍ للتاريخ، سيَتمكنُ من رؤيةِ الطابعِ الاستراتيجيِّ للشراكةِ بين بلادِ الأناضولِ وميزوبوتاميا".(عبدالله أوجلان – خريطة الطريق – ص ١٠٨).

شيئاً فشيئاً، لم يبق من العهد الاستراتيجي بين سليم الأول والأمراء الكرد سوى الذكرى. وبدأت الإمارات الكردية تسقط بالتتالي، ووجهت لها ضربات قاضية منذ تدشين الإصلاحات في الدولة العثمانية بدءاً من سنة ١٨٣٩. فبينما كانت تتقلص حدود الإمبراطورية في البلقان، كانت تزداد عنفاً في الداخل، خصوصاً أن الطبقة السياسية قد قررت الإجابة عن سبب تأخرهم وتقدم أوروبا.

تطلبت الرؤية الجديدة إلغاء إمارات الحكم الذاتي في الدولة، ومنها ولايات كردستان. وكانعكاس مباشر لذلك، تصاعد التوتر الديني بين المكونات والطوائف. بعد الإصلاحات (خط كلخانة ١٨٣٩ – خط همايون ١٨٥٦) باتت الدولة متحيزة – في نظر الأمراء والشيوخ الكرد – لصالح المسيحيين.

هناك الكثير من الإشكالات التاريخية في تشريح هذه المرحلة، إلا أن نتائجها ظاهرة للعيان. فقد أنهت الدولة العثمانية إمارة صوران، الواقعة اليوم في إقليم كردستان العراق سنة ١٨٣٤. وإمارة بوطان سنة ١٨٤٧. كما انهارت إمارة بابان بقرار عثماني أيضاً مع منتصف القرن التاسع عشر. وحين تسلم السلطان عبد الحميد الثاني الحكم سنة ١٨٧٦، كانت الإمارات الكردية التاريخية الممتدة منذ بواكير التحول إلى الإسلام، قد اختفت تماماً، وخلفت وراءها فوضى ومجازر وحملات تهجير.

مع تسلمه السلطة في فترة حرجة، حاول السلطان

عبدالحميد الثاني (١٨٧٦ – ١٩٠٩)، الانقلاب على الإصلاحات، وأوقف العمل بالدستور الذي أقره بنفسه عام ١٨٧٦، وسحب المزايا الممنوحة للأرمن في الإصلاحات السابقة.

كانت تلك إشارة التقطها الكرد على الفور وهم يرون كيف حوّل إرث الإصلاحات العثمانية بلدهم إلى كومة من الخراب مليئة بقطاع الطرق والقتل. فقد بات لديهم مجدداً حليف هو السلطان نفسه، وهذا لم يحدث سوى مرة واحدة في السابق، مع السلطان سليم الأول. وقد ابتكر السلطان عبدالحميد منهجاً جديداً سمح فيه للكرد بالتمييز بين الدولة وبين الخليفة – السلطان.

بهذا المعنى، كانت حقبة السلطان عبد الحميد هي التي كان فيها الكرد مناهضين للدولة الإدارية (موظفين، جيش، ولاة.. إلخ) وموالين للدولة السلطانية، لشخص السلطان عبدالحميد. ويمكن إيجاد هذا الأثر في أن عبد الحميد الثاني، كان على اتصال مباشر مع بعض الشيوخ الكرد، دون مرور المراسلات بالأجهزة الرسمية.

كان للطرفين، الكرد والسلطان، حساباتهما، ويلتقيان في مناهضة القوميات والطوائف الموالية لروسيا داخل الدولة. ونتيجة الاستثمار المتبادل، فضلاً عن تعدد مراكز النفوذ في الأستانة، حملت أبرز شخصية كردية في تلك الحقبة، الشيخ عبيد الله النهري، لواء ثورة وطنية كردية عامة شملت أراضي كردستان في الدولتين الإيرانية والعثمانية، معاً، سنة ١٨٨٠. وبعد هجومها الواسع على الحاميات القاجارية في كردستان الإيرانية، تمكن أتباع القائد الكردي من تحرير معظم مناطق العشائر الكردية في حوض بحيرة أورميه، لكنه تعرض للهزيمة لاحقاً بعد تدخل الباب العالي سياسياً لإيقاف اندفاعة الشيخ التي أقلقت الدولتين رغم شبهة تواطؤ بين الشيخ النهري والسلطان عبدالحميد.

خلال الأعوام التالية، شهدت العلاقات بين الكرد والسلطة هدنة غير معلنة، بسبب ضعف القوى الاجتماعية الكردية المستقلة، وصعود تنظيم الألوية الحميدية. إلا أن هذه الهدنة لم تشمل بأي حال من الأحوال الكرد الإيزيديين والعلويين الذين بقوا هدفاً مستمراً للسلطات العثمانية منذ أول تفاهم كردي تركي.

مع نجاح عبدالحميد الثاني في التحكم بأدوات العنف – الحكم في الدولة، ارتسمت ثلاثة خيارات متعارضة، لماهية الدولة، متفاوتة في درجة القوة.

١- الأمة الإسلامية

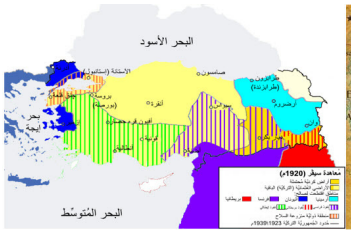

كان القالب الإصلاحي للدولة يدفع بالنظام نحو "الدولة الأمة" فيما السلطة المركزية تعيش فوضى التطبيق، وتآكل الولاء للدولة من قبل القطاع الأوسع من السكان.

في كردستان، أدى تعيين الدولة للولاة على الكرد، بدلاً من السلالات الكردية التاريخية، وعدم نجاح هؤلاء المركزيين في تقدم أفضل مما كان يقدمه الأمراء السابقون، إلى اهتزاز شرعية الدولة داخلياً، فضلاً عن منح الدولة أفضلية في ثمار الإصلاح للأرمن، الذين – رغم قوتهم – إلا أنهم ما كانوا سيصمدون طويلاً أمام نقمة شعبوية كردية كانت تلوح في الأفق. فزادت التوترات وباتت على وشك الانفجار اجتماعياً لولا إيقاف السلطان عبدالحميد الثاني مسار التحديث الهمايوني، عبر طريقة مربكة أيضاً في إدارة التعددية الامبراطورية، فلجأ إلى دعم قيادات اجتماعية كردية وشركسية وأرناؤوطية، في الداخل، ضد

الرعايا المسيحيين الذين تعهدت فرنسا وبريطانيا وروسيا بحمايتهم. صحيح أنه أوقف العمل بالدستور الذي أصدره، مؤقتاً، ثم تعايش مع الهزيمة المدوية في الحرب مع روسيا عام ١٨٧٨، ثم التوقيع على معاهدة سان ستيفانو المذلة، ثم معاهدة برلين، لكن هذه التطورات أدت إلى أن تصبح الدولة رهينة بشكل أكثر من أي وقت سابق، في أيدي بريطانيا وفرنسا. كان الوقت قد فات لإيقاف المسار الذي رسمه جدّه محمود الثاني، ووالده عبدالمجيد الأول. ولم تنشأ حركة إصلاح ذات جذر عثماني، فبقي الخيار أمام عبدالحميد إما الذهاب مع الإصلاحيين ذوي الثقافة الفرنسية، أو تقوية الرجعيات الداخلية لتعطيل مسار انتقال الدولة من الطور الامبراطوري إلى "الدولة القومية". وهو اختار تقوية النزعة المحافظة، دون أن يضفي عليها صفة شرعية تمثيلية حتى، ما عدا الألوية الحميدية في كردستان. فكانت هذه الصيغة منتجة لـ"القومية الإسلامية" داخل الدولة، والتي كانت في موقف هجومي أحياناً ودفاعي أحياناً أخرى، تجاه القوميات المسيحية، خصوصاً أن الصيغة التدخلية للدولة الأوروبية قد عبثت بالرتابة التعايشية على مدى قرون، وخلقت أوهاماً لدى جزء كبير من نخب الشعوب المسيحية أن خلاصها يتوقف على قرار ذاتي بالثورة حيث أن الخارج جاهز لتحويل ثورتهم إلى مكاسب استقلالية.

٢- القومية العثمانية

مرّت فكرة القومية بأطوار متوازية من الطروحات الإصلاحية، منها ما ظهر لدى تنظيم "العثمانيون الجدد" بقيادة نامق كمال، رائد القومية العثمانية.

ما قدمه نامق كمال كان رؤية أكثر منه نظرية. فالقومية العثمانية محاولة محلية، لم تتكرر، في إيجاد حل لمعضلة إدارة التنوع الداخلي بالتوازي مع تحديث الدولة الذي لا رجعة عنه وفق طراز الدولة الأمة، لأنه لم يظهر نموذج غيره ناجحاً في ذلك الحين حتى يتم تقليده.

الفكرة تفترض مساواة بين الرعايا المسلمين والمسيحيين واليهود ضمن توليفة قومية تصنعها الدولة من الأعلى تحت حكم آل عثمان. وهو – نامق – كان ذو نزعة تركية في الشعر والأدب، وألهم العديد من القوميين لاحقاً، مثل مصطفى كمال وخالدة أديب، ولم ينل إعجاب السلطان عبدالحميد الثاني الذي وصفه في مذاكرته بأنه شخص يعيش حياتين مزدوجتين دون أن يدري، رغم ذلك أثنى على خلاف نامق مع مجموعة مدحت باشا، الأكثر تغريباً.

خلال جهوده لإحباط الامتيازات الممنوحة للغرب، ظهرت معضلتان ذو نتيجة كارثية. فقد ازدادت ثقة الأرمن بأنفسهم كقومية لها قوة داخلية مسلحة، وعين غربية وروسية تحرص عليها. في المقابل، عمل عبدالحميد على إفشال ما وجد أنها نزعة استقلالية أرمنية داخل الدولة، بمعنى أنه رأى مبكراً فشل فكرة "القومية العثمانية"، فعمل على تدعيم موقف الجماعات المسلمة المجاورة للأرمن، خوفاً من هجوم أرمني على الدولة من جهة الجبهة الروسية، وقد حدث شيء من هذا القبيل في أعوام ١٨٩٤ – ١٨٩٦ وانتهت بمذبحة على أيدي تحالف "الأمّة الإسلامية" ضد "القومية العثمانية".

٣- القومية الطورانية

كان بداية تأسيس جمعية الاتحاد والترقي إحياء للفكرة العثمانية في إطار من الفلسفة الوضعية المتطرفة،

إلا أن الفكرة لم تتأقلم مع العثمانية من حيث التاريخ. فكانت الجمعية تبحث القطع مع الماضي العثماني، والبدء من جديد، تحت الاسم ذاته. بعد عام ١٩٠٦، حدث اضطراب داخل الجمعية بسيطرة العناصر المؤيدة للطورانية وتتريك الامبراطورية كاملة، وخرجت العناصر غير الطورانية، في مقدمتهم اثنان من المؤسسين الستة، هما الأكاديميان الكرديان عبدالله جودت واسحاق سكوتي.

لكن الفكرة القومية تحتاج إلى عدّة أكاديمية مشغولة وجاهزة، ومتكاملة، سواء بالاختلاق أو الاجتهاد أو الوقائع. ولم تكن المجموعة الطورانية تمتلك هذه العدّة حين تأسست جمعية الاتحاد والترقي نحو ١٨٩٤ في باريس، لكن في باريس نفسها باتت هذه المجموعة تحت تأثير ثلاثة مفكرين تتبع نتاجاتهم، الباحث نيازي بيركيش في كتابه "تطور العلمانية في تركيا".

أول هؤلاء ديفيد ليون، فقد قدم قراءة تاريخية صادمة حتى للقوميين العثمانيين، أمثال نامق كمال، معتبراً أن المغول (الذين وصفهم بالأتراك) بناة أهم امبراطورية في التاريخ، وجنكيز خان (التركي) أعظم قائد في التاريخ.

الثاني هو آرثر لوملي دافيدز، الذي حاجج في كتابه "قواعد اللغة التركية" على الاتصال التاريخي الاجتماعي بين اللغة التركية والشعوب التركية منذ القدم وحتى عهد محمود الثاني. وانتقد الكتاب الأوروبيين والأتراك على تمييز التتار عن الأتراك، فهم برأيه أتراك ولغتهم تركية. وقامت أمه بترجمة الكتاب بعد وفاة آرثر، وقُدِم هدية إلى السلطان محمود الثاني.

المفكر الثالث، أرمينيز فامبيري، (١٨٣٢- ١٩١٣) وأجرى أبحاثاً اجتماعية ولغوية في الصلات الاثنية بين شعوب آسيا الوسطى وأتراك آسيا الصغرى. وهؤلاء الثلاثة، هم من يهود أوروبا.

رغم التوترات الحرجة في القرن التاسع عشر بين الكرد والدولة، لم يسقط التحالف التاريخي الكردي التركي، لكنه تعرض لانتكاسات شديدة وترنح في مراحل عديدة، خاصة منتصف القرن التاسع عشر. لقد استغرق أكثر من ٤٠٠ عام منذ جالديران ونحو ٩٠٠ عام منذ ملازكرت، وكان في كل مرة يجد ما يعيده إلى الحياة، وآخرها فترة السلطان عبدالحميد الثاني. وكما يشرح حميد بوز أرسلان في كتابه تاريخ تركيا المعاصر (ص ١٩، ٢٠):

أتاحت الفترة الطويلة لحكم السلطان عبدالحميد الثاني؛ التي تميزت بغياب حروب كبيرة بين ١٨٧٧ و١٩٠٩ أن يعيد التفكير بالإمبراطورية في إطار هويّويٍّ جديد. وبدا عبدالحميد الثاني مدركاً أن الإمبراطورية ستنكمش في النهاية داخل الأناضول. كانت عقيدته تهدف إلى خلق تجانس في هذه «النواة الصلبة» وحمايتها بدائرةٍ تضم الجماعات المسلمة ولكن غير التركية؛ مثل الكورد والعرب.

كانت مذابح ١٨٩٦-١٨٩٤ التي أوقعت على الأقلّ مئة ألف ضحية أرمنية تشكل في الواقع الخطوة الملموسة الأولى نحو إعادة اكتشاف الأناضول ككيانٍ تركيّ ومسلم.

في ٢٤ تموز ١٩٢٣، قررت الشريحة الحاكمة للأناضول ليس فقط إنهاء ٤٠٠ عام من الحماية الكردية التركية المشتركة للامبراطورية، أو على الأقل جبهتي القفقاس وإيران، بل قاموا بعد لوزان بكل ما يؤكد إحياء مشروع أوزون حسن في تتريك كردستان.

> أنقرة قررت العودة إلى بيت الطاعة الغربي عبر بوابة السويد

ناعمة للكرملين؟" لجهة استعراضها أبرز مراحل التعاون الروسي والكردي، وكيف أن موسكو وظّفت قوتها الناعمة في خطب ودّ الكرد، وذلك بالاعتماد على العلاقات الثقافية والسياسية المبكّرة، فقد أبدت روسيا اهتماماً بالتنوّع الإثني في روسيا القيصيرية؛ ففي إحصاء جرى عام ١٨٩٧ بلغ مجموع الذين قالوا إن الكردية هي لغتهم الأم ١٠٠ ألف نسمة، كما ساهمت روسيا السوفيتية في إقامة جمهورية كردية في القوقاز أطلق عليها كردستان الحمراء "كراسنايا كردستان" وعاصمتها لاتشين (١٩٢٣-١٩٢٩)، لكن رغم ذلك لم يسلم الكرد من بطش جوزيف ستالين، المتشكّك والمرتاب، الذي غيّر من شكل التواجد الكردي في أذربيجان وأرمينيا وجورجيا وقام بنقل قرابة مئتي ألف كردي إلى كازاخستان وآسيا الوسطى في أعوام ١٩٣٧ و ١٩٤٤.

وإلى جانب رعاية الروس للثقافة الكردية داخل حدودها، فقد رفدت العالم الكردي بمستشرقين روس/سوفييت قدّموا دراسات مهمّة في مجال الكردولوجيا كمينوريسكي ولازاريـف وباسيل نيكتين وحصرتيان وأولغا جيغالينا..والقائمة تطول طبعاً، فإن الجانب السياسي لم يغب عن الروس الذين حاولوا استمالة الكرد نظراً إلى تموضعهم بين الإمبراطوريتين العثمانية، والصفوية (وإيران البهلوية لاحقاً)، وبطبيعة الحال شكّلت المناطق الكردية المجال الحيوي لروسيا والدافع للتعامل مع الكرد، وربما استخدامهم في إضعاف خصومها، إذ سنشهد على سبيل المثال دعم موسكو إقامة جمهورية كردستان (مهاباد) عام ١٩٤٦ وتخلّيهم عنها لاحقاً، وإقامة العلاقات مع الثورة الكردية في كردستان العراق عبر بوابة الاستخبارات السوفيتية (الكي جي بي)، ثم تخليهم عنها أيضاً مع وصول حزب البعث إلى السلطة، ولا تغيب كذلك محاولة التعاون مع العمال الكردستاني التي لم تفضي إلى أي شكل جدّي للتعاون؛ فمع اندلاع حرب الشيشان الأولى كانت موسكو تلوّح لأنقرة بالورقة الكردية للحد من جموح أنقرة في دعمها المجاهدين الشيشان.

على أن تاريخ الخذلان الروسي للكرد، لا يقل عن ذلك الأمريكي الذي يستحضره دارسو التاريخ الكردي المعاصر. وقد يمثّل هذا التخلّي الروسي عن الكرد غير مرة، تفريطاً بحليف محتمل تربطه بالعالم الروسي وشائج ثقافية وسياسية، وجغرافية أيضاً. ففي الحالة الكردية السورية، غابت قوة موسكو الناعمة التي كان من الممكن أن تنفذ من خلالها إلى وجدان المجتمع الكردي، كما غابت قوتها الخشنة عن حماية الكرد عندما تمدّدت داعش

> تاريخ الخذلان الروسي للكرد، لا يقل عن ذلك الأمريكي

وأطبقت الحصار على كوباني، فضلاً عن تهاونها أمام الاعتداءات التركية واحتلالها لعفرين ورأس العين/ سرى كانيه وتل أبيض.

واقعياً كانت المحاولات الروسية قليلة الأثر من قبيل الحديث عن حكم ذاتي ثقافي للكرد، ثم التراجع عن ذلك، وتصريحات وزير الخارجية سيرغي لافروف عن إمكانية استنساخ تجربة فدرالية كردستان العراق في سوريا، والمطالبات الروسية بمشاركة الكرد في مباحثات جنيف، واستضافتها لأطراف سياسية كردية في موسكو، غير أنها انزاحت لاحقاً وبقوّة لدعم تركيا والتشبيك معها منذ نهاية العام ٢٠١٥.

في الحقيقة كان الإغراء التركي أقوى من أن يقاومه الروس، صفقات تجارية وأخرى عسكرية ومشاريع إنشائية كبرى، والأهم الوصول لانسجام سياسي في سوريا تمثّل بالرغبة المشتركة في خروج القوّات الأمريكية وترك الكرد بلا غطاء يقيهم العدوان التركي أو سيطرة النظام بدعم روسي إيراني على كامل مناطق الشمال الشرقي.

في الأثناء وبعد أن عادت تركيا إلى قواعدها الأطلسية وإلى حضن واشنطن وبروكسل، تشعر روسيا بمرارة الخيبة من آخر استدارات أردوغان؛ فبوتين الذي ظنّ أن نجاح أردوغان في الانتخابات هو المقدمة الجيدة لاستكمال الخطوط العريضة التي خطّاها معاً في سوريا وأوكرانيا والقوقاز وكسر الحصار عن روسيا وإحداث اختراق في جبهة الأطلسي خابت توقّعاته، وألغى زيارته المنتظرة إلى أنقرة، فيما عبّر المتحدّث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف عن خيبة بـلاده من فعلة أردوغـان، وبمسحة من السخرية لا تخفي الألم قال: "لا أحد من الأوروبيين ينتظر تركيا في أوروبا، ولا ينبغي أن ترتدي أنقرة نظارات وردية في هذا الصدد".

وعليه قد لا يكون الرد الروسي في سوريا قائماً على توسّل القوّة العارية، ذلك أن أحوال تركيا وروسيا في سوريا لا تشجّع أحدهما على كسر خطوط خفض التصعيد بشكل حاد، لكن روسيا قد تتبع طرقاً أخرى لترد اعتبارها. وعليه، قد يكون الكرد المادّة التي سيشتغل عليها الروس في سياق "تأديب" أنقرة وتشجيع النظام السوري للخوض في حوار مع الإدارة الذاتية. لكن هذا الافتراض يمرّ بالحاجز الأمريكي واحتمالات التصعيد بين موسكو وواشنطن في سوريا، ويمر كذلك بسيرة كردية روسية طويلة ومضطربة حيث كان الكرد جزءاً من تكتيكٍ روسيّ أثير لإشغال الآخرين ليس أكثر.

*وكالة نورث برس

مئوية معاهدة لوزان وحقوق الشعب الكردي

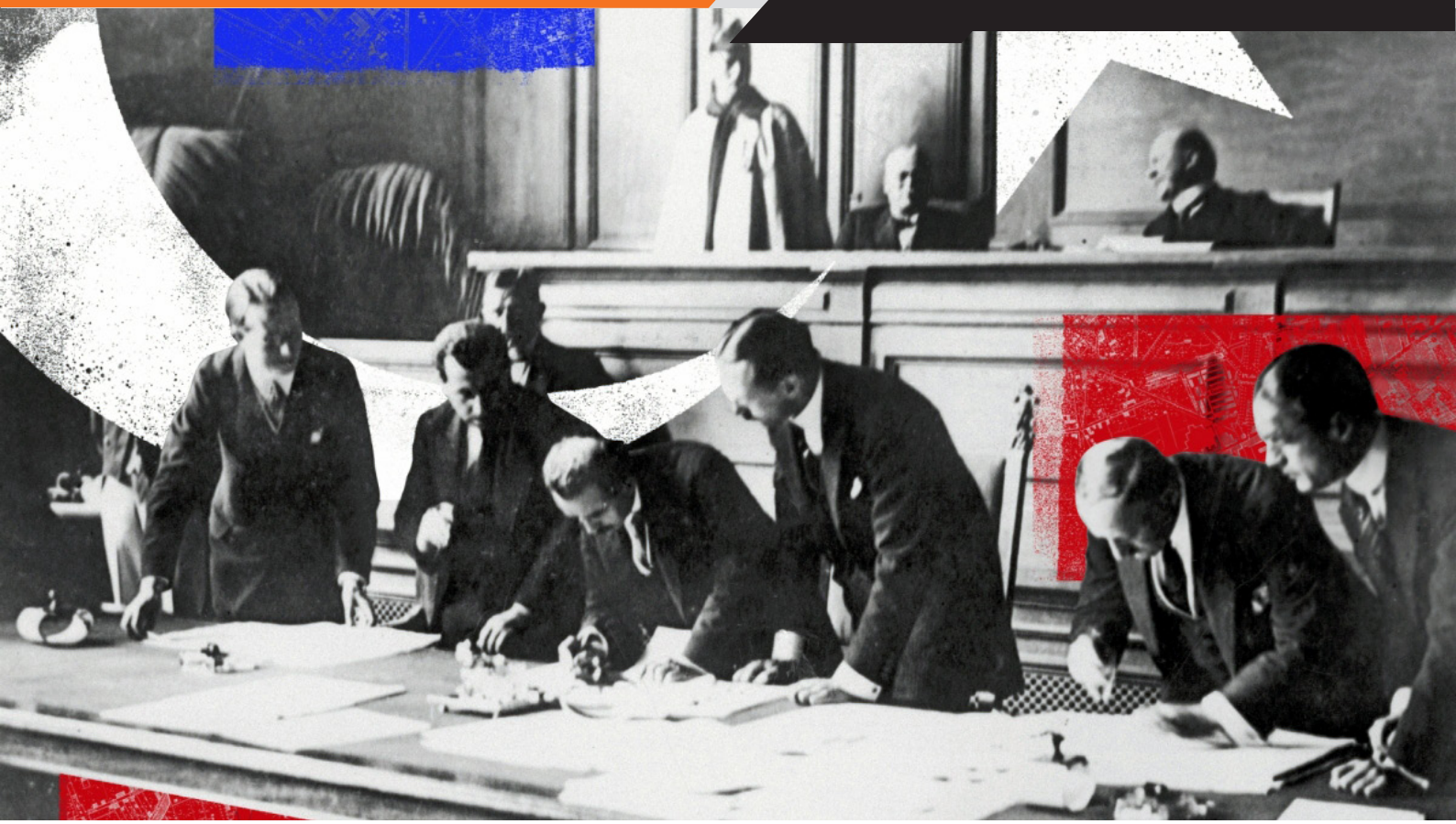

شيرزاد اليزيدي:

في مئويتها..
شعلة القضية الكردية تبدد «ظلام» لوزان

مع مرور قرن كامل على عقد اتفاقية لوزان في ٢٤ يوليو ١٩٢٣، التي ألغيت بموجبها معاهدة سيفر (١٩٢٠) التي كانت قد أقرت بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره، في أعقاب انتهاءالحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية، بما في ذلك الحق في الاستقلال في دولة قومية خاصة، على غرار مختلف القوميات الكبرى في المنطقة .

فإن بقاء القضية الكردية حية ومتقدة كأحد أكبر القضايا العالقة دون حلول عادلة وجذرية لها في مختلف الدول التي تقتسم كردستان، يثبت بعد ١٠٠ عام بالتمام والكمال على لوزان أنه لا بد في نهاية المطاف ومهما أوغلت تلك

الـدول في سياسات الإبادة والقمع والإنكار والصهر القومي، وفي عقد الاتفاقات البينية ومـع قـوى دولـيـة لتصفية هذه القضية، فإن السبيل الوحيد يبقى الاقـرار بحقوق هذا الشعب القومية والديمقراطية وفق صيغ حل سلمية وعادلة تضمن مصالح كافة الأطراف.

> **باقون ليس كوجود بيولوجي فقط، بل كحلم وطموح وكقوة وإرادة شعبية**

فالخطاب السياسي الكردستاني عامة وعلى صعيد مختلف القوى السياسية وخاصة المؤثرة والكبرى منها، هو خطاب مطلبي وحقوقي مبدئي لكن واقعي وبراغماتي وعقلاني، ملم بقواعد اللعبة الدولية وتوازنات القوى وتشابك المصالح في المنطقة وحول العالم.

ولهذا فالكرد مع احتفاظهم بطموحهم المشروع في تأسيس كيانهم القومي الجامع لهم، يسعون لممارسة تقرير مصيرهم في إطار دول ديمقراطية تعددية تصون خصوصية وضعهم بشكل دستوري وقانوني، وبما يضمن لهم الشراكة والتكافؤ مع القوميات السائدة والحاكمة في الدول التي يتوزعون عليها، في سياق تعزيز مفاهيم ومبادىء اللا مركزية والديمقراطية التوافقية، وتوزيع السلطات والثروات بشكل عادل بين مختلف المكونات والشعوب التي تتشكل منها هذه الدول.

ففي كردستان العراق مثلا اختاروا الفيدرالية شكلا لحل قضيتهم في اطار العراق الديمقراطي الاتحادي، وكان الإتحاد الوطني الكردستاني أول من تبنى الحل الفيدرالي، في أول تجربة من نوعها رغم كل ما يشوبها من ملاحظات وأخطاء وسلبيات.

لكنها أثبتت إمكانية التوصل لحلول توافقية وعملية لفك عقدة الفوبيا الكردية في هذه الدول، ونجح العراق وكرده بذلك في تقديم نموذج حل سلمي ودستوري للقضية الكردية، رغم بقاء ملفات خلافية عديدة عالقة أبرزها ملف المادة ١٤٠ لكن مع ذلك فإن المهم هو أن الكرد هم جزء من ادارة الدولة العراقية ككل، وليسوا فقط متقوقعين فـي إقليمهم الفيدرالي، ويخوضون معركة إكمال نيل استحقاقاتهم الدستورية والوطنية من قلب العاصمة العراقية بغداد.

وهو ما يمكن بل وينبغي تعميمه في بقية الدول التي يتوزع الكرد بينها، ليس بالضرورة بمعنى قص ولصق نموذج كردستان العراق، وإنما وفق منهجية الإقرار بإن الكرد هم شريك وطني كبير ويشكلون مع مناطقهم الغنية بمختلف الموارد والثروات الطبيعية والبشرية، قوة لا يستهان بها وحقيقة لا يمكن اغفالها ولا طمسها، وبإن هذه القوة هي عامل إثراء وإغناء وتعزيز لاستقرار وديمقراطية هذه الدول وضمان لمستقبلها ووحداتها الطوعية القائمة على احترام التعدد والتنوع.

فلكل جزء من كردستان بطبيعة الحال خصوصياته وظروفه الموضوعية والذاتية التي تميزه، لكن مع هذا فإن اعتماد هكذا مقاربة عقلانية وديمقراطية بعيدة النظر في التعاطي مع القضية الكردية في كل بلد، سينعكس إيجابا في كسب عقول وقلوب عشرات ملايين الكرد في المنطقة ككل وليس في ذلك البلد المعني فقط، فنحن نتحدث عن أمة عريقة تشكل جزءا لا يتجزأ من النسيج الحضاري والتاريخي لهذه المنطقة الحيوية من العالم.

ليس بالبكاء على أطلال معاهدة سيفر ولعن اتفاقية لوزان، بل بإبقاء شعلة النضال القومي المشروع متقدة، وبآليات مدنية وديمقراطية وعصرية بالدرجة الأولى، يثبت الكرد أنهم في مئوية مؤامرة لوزان قد أفرغوها من محتواها، فهم باقون ليس كوجود بيولوجي فقط، بل كحلم وطموح وكقوة وإرادة شعبية مترجمة في حراكات ثورية بلا هوادة ومشروعات سياسية وتغييرية كبرى، ترنو نحو غد الحرية والديمقراطية للشعب الكردي وللشعوب الشريكة له في تلك البلدان .

*ايلاف

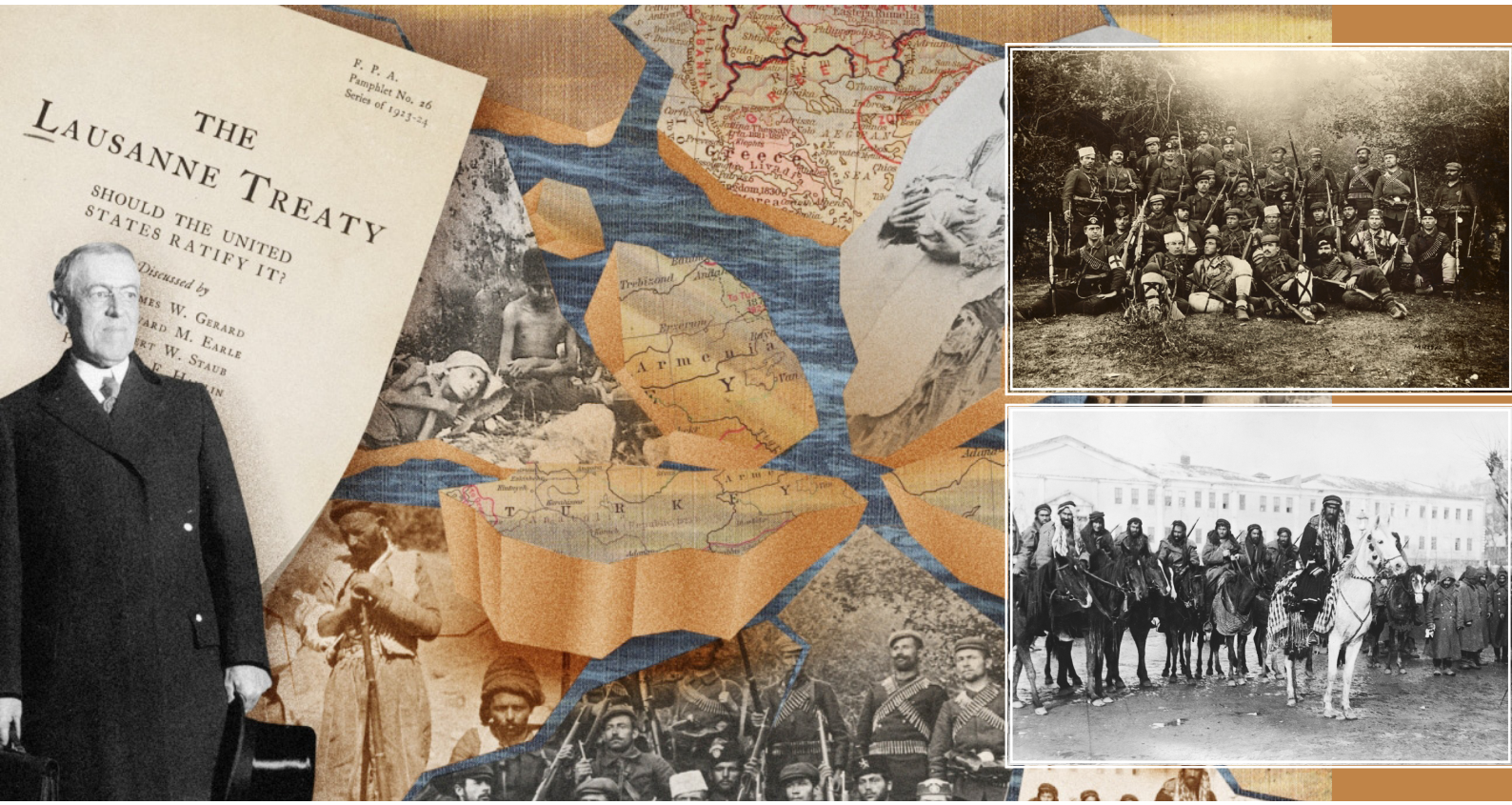

صالح مسلم:

معاهدة لوزان ظالمة... وتفاهماتها سارية

هناك اتفاقيات ومعاهدات دولية كثيرة عبر التاريخ، أغلبها طمرت ونسيت تماما وانتهى مفعولها عندما وجدت الأطراف أنها لم تعد مجدية أو أن أطرافها تغيرت. لكن اتفاقية تقسيم كردستان بين العثمانيين والصفويين في قصر شيرين عام ١٦٣٩ بقيت سارية إلى يومنا هذا، رغم التغييرات الهائلة التي حدثت لدى طرفي المعاهدة، فقد انتهت الدولة الصفوية ودولة «ولاية الفقيه» هي التي تحكم إيران الآن، والدولة العثمانية انتهت وتتحكم سلطة جديدة في الجمهورية التركية، ورغم كل المتغيرات العالمية لا زالت اتفاقية قصر شيرين سارية.

قوى الهيمنة العالمية التي كانت تتحكم في العالم بدايات القرن العشرين قررت التخلص من «الرجل المريض» أي العثمانيين واقتسام ميراثه فيما بينها، فتم الاتفاق سرا على معاهدة «سايكس-بيكو» عام ١٩١٦ التي بقيت سارية بخطوطها العريضة بعد انسحاب روسيا القيصرية من الاتفاقية. وانتهت الدولة العثمانية ووقعت على اتفاقية الاستسلام في مودوروس ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٨. وبعدها تأسست عصبة الأمم لتكون راعية لسلسلة من المؤتمرات والاجتماعات وعقد اتفاقات ومعاهدات تهدف إلى تقاسم ميراث ألمانيا والعثمانيين ومقايضات تاريخية لا زالت آثارها قائمة حتى يومنا، منها مؤتمر الصلح في باريس الذي امتد من ١٨ أكتوبر ١٩١٨

حتى ١٩٢٠، لتقاسم التركة. وكذلك مؤتمر سان ريمون ٢٤ يوليو/تموز ١٩٢٠ بين كل من فرنسا وبريطانيا لتقسيم التركة وفرض الانتداب بينهما على كل من العراق وسوريا ومن ضمنها أجزاء كردستان في الدولتين.

أبرز تلك المعاهدات كانت معاهدة سيفر في ١٠ أغسطس/آب ١٩٢٠ التي حضرتها ٢٧ دولة وشارك فيها الوفد الكردي برئاسة شريف باشا والوفد الأرمني.

وبموجب التفاهم الذي حصل هو أن تنال كل من أرمينيا وكردستان استقلالهما الذاتي بعد فترة، ولكن ما كان على أرض الواقع أن فرنسا وبريطانيا كانتا قد تقاسمتا أجزاء من كردستان وقررتا فرض الانتداب؛ مما فتح باب المساومات الثنائية بين فرنسا وتركيا من جهة وبريطانيا وتركيا من جهة أخرى. ومن ناحية أخرى كانت تركيا قد عززت علاقاتها مع الروس الدولة الاشتراكية التي تحارب الرأسمالية، وهذا ما كان يثير مخاوف إنكلترا وفرنسا.

في هذه الأثناء، عقد مؤتمران مهمان لتحديد السياسة البريطانية في عموم المنطقة. مؤتمر القاهرة الذي ضم المسؤولين البريطانيين فقط ١٩٢١، حيث تم فيه تحديد مناطق النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط ومنها كردستان، وسياسة التعامل مع الدولة التركية التي بدأت تخوض حرب الاستقلال. أما المؤتمر الثاني، فكان مؤتمر لندن ١٩٢٢ الذي حضره مسؤولون أتراك وتوافقت الأطراف على تعديل «سيفر» ونفي أية حقوق للكرد.

في هذه الأجواء الدولية عقد مؤتمر لوزان فيما بين الدولة التركية والحلفاء بعد إلغاء الخلافة والرضوخ للشروط السياسية والتجارية المفروضة عليها، وحضرته بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان ويوغسلاقيا ورومانيا واليابان. وهي المعاهدة التي ألغت معاهدة «سيفر» وتنكرت لكل ما ورد فيها عن الكرد والأرمن وحقهم في تقرير مصيرهم، مثلما لم يشارك فيه وفود عن الكرد والأرمن.

فالأجواء السياسية كانت قد تبدلت تماما بعد أن رفض مصطفى كمال معاهدة «سيفر» وعزل جميع الوزراء والمسؤولين الذين وقعوا على المعاهدة واستطاع إقناع الكرد بأن الدولة الحديثة سوف تضم الشعبين الكردي والتركي وشدهم إلى جانبه لخوض حرب الاستقلال ضد الفرنسيين واليونان وتحرير مناطق شاسعة بالإضافة إلى إقامة علاقات وثيقة مع لينين في الاتحاد السوفياتي الحديث، مما زاد من مخاوف الإنكليز والفرنسيين لانزلاق تركيا إلى أحضان الروس، ولهذا قدموا كثيرا من التنازلات على حساب الشعوب الأخرى.

> **قوى الهيمنة العالمية قررت التخلص من العثمانيين واقتسام ميراثه**

خلال الحرب العالمية الأولى استطاع الضباط الأتراك الاتحاديون التخلص من الشعوب غير المسلمة القاطنة في ميزوبوتاميا والأناضول بارتكاب الإبادات العرقية على الأرمن والسريان والبونتوس على سواحل البحر الأسود والروم في وسط وغرب الأناضول. ومن خلال إلغاء «سيفر» تم لجم أية حقوق للكرد والأقليات الباقية.

لقد كانت الدولة القومية وصفة العصر في بدايات القرن العشرين، والشعوب التي عانت من الاستعمار العثماني تطلعت إلى إنشاء دولتها القومية وقد تلقت وعودا بذلك من القوى المهيمنة التي تنازعت مع الدولة العثمانية، بينما قوى الهيمنة لم تفكر سوى في منافعها

الاقتصادية بعيدا عن المبادئ التي نادت بها، وعلى رأسها «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، الشعار الذي رفعه وودر ويلسون رئيس الولايات المتحدة. فاستنجد الأرمن بالروس، والسريان والعرب بالإنكليز، أما الكرد فقد تذبذبوا بين قوى الهيمنة والعثمانيين.

ولعدم توفر القوة الذاتية لدى أي منها تعرضت جميعها للظلم سابقا أو لاحقا. فقد تم تقسيم ميزوبوتاميا بين أربع دول قوموية وتم ترك العنان لها لإبادتها قتلا وتهجيرا وجوعا وصهرا، وتم إنشاء قومية تركية مصطنعة من بقايا الدولة العثمانية التي لم تكن تركية.

معاهدة لـوزان التي مر قرن كامل على التوقيع عليها فـي ٢٤ يوليو/ تموز ١٩٢٣ كانت بمثابة منح الشرعية للدولة التركية بحدودها الراهنة لتتأسس على أنقاض العثمانيين وجماجم شعوب الأرمن والسريان والبونتوس والروم والكرد الذين لا زالـوا يقاومون الدولة التركية حتى يومنا الراهن.

وكذلك بالنسبة للدول القومية الأخرى التي كسبت حدودها الشرعية من معاهدة لوزان، لم تتورع عن ارتكاب كل أساليب ووسائل التغيير بحق الشعوب التي بقيت ضمن حدودها في سبيل خلق دولة أحادية متجانسة تركية أو فارسية أو عربية، فمنعت التعليم باللغة الأم، وأعادت كتابة تاريخ دولتها بما يتناسب مع أهدافها، وأرغمتها على اعتناق دينها ومذهبها الرسمي، ومنعت العادات والتقاليد التي يمكن أن تحافظ على خصوصياتها الإثنية.

فكر وفلسفة الدولة القومية التي ظهرت مع الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر انتشرت وتعممت في أوروبا وتسببت في مصرع ثلاثمائة مليون من البشر لرسم حدود الدولة القومية، وآخر حروبها كانت الحرب العالمية الثانية التي أودت بالملايين، إلى أن توفرت القناعة لديها بالديمقراطية والعيش المشترك وحرية الشعوب والمكونات ضمن الدولة الواحدة فأسست الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المشتركة والعيش المشترك بتنوعاتها واختلافاتها.

على صعيد الشرق الأوسط تأثرت أيضا بفكر وفلسفة الدولة القومية مع بدايات القرن العشرين، واستخدمت قوى الهيمنة هذه التوجهات في تفتيت الدولة العثمانية ونجحت في ذلك ولكنها تركت العنان للدولة القومية بكل أجهزتها القمعية والتسلطية الفاسدة على الشعوب والمكونات، ومنحت الشرعية لتلك الكيانات التي رسمت حـدودهـا بالمسطرة عـلـى طـاولات لـوزان والاجتماعات الثنائية والثلاثية في مقايضات لا تعلم بها الشعوب، مما أسفر عن تحول منطقة الشرق الأوسط مسرحا للإبادات العرقية والمجازر الجماعية إلى يومنا الراهن، ولا زالت تلك التوافقات والمعاهدات مثل «لوزان» وغيرها تفعل مفاعيلها إلى يومنا الراهن.

> **استطاع اتاتورك إقناع الكرد بأن الدولة الحديثة سوف تضم الشعبين**

ولا يبقى إلا أن نتمنى أن تتخلص شعوبنا من براثن الماضي والمعاهدات التي تحافظ على مصالح احتكارات السلطة والثروة وتتوجه نحو الديمقراطية الحقيقية التي تضمن الحرية والمساواة لجميع الشعوب والمكونات في حياة حرة كريمة.

*مجلة «المجلة» اللندنية

محمد سيد رصاص:

من هدنة مودروس إلى معاهدة لوزان: فشل التركي في تحقيق مطالبه

المبحث الاول

حصلت استسلامات عسكرية لدول، مثل فرنسا عام ١٨١٥ وألمانيا واليابان عام ١٩٤٥، أمام قوى عدوة متحالفة. في الحالات الثلاث ،لم تستطع الحكومة (أو النظام السياسي القائم) التي استسلمت أن تحافظ على استمرارها، بل إما قام المنتصرون بإدارة أراضي وشؤون الدولة لفترة محددة كسلطة أو سلطات محتلة ،وبعدها جاءت سلطة جديدة للدولة ،مثل السلطات في دولتي ألمانيا الغربية عام١٩٥٥ والشرقية عام ١٩٤٩، أو اليابان عام ١٩٤٧، أو فرنسا التي عاد إليها آل بوربون للسلطة بحراب الأجنبي الذي رفض استمرار السلطة النابوليونية من خلال نابليون الثاني ابن نابليون بونابرت الذي استسلم وأسر من قبل القوى الأربعة،بريطانيا روسيا وبروسيا والنمسا،التي هزمته في معركة واترلو.

في الحالات الثلاث كانت اتفاقيات الاستسلام تعني فقدان السيادة للدولة المهزومة وتحولها لأراضي محتلة من قبل أجنبي أوقوى أجنبية متحالفة، وبالتالي يصبح الأجنبي ليس فقط مديراً احتلالياً لشؤونها وإنما في حالات

عديدة كان هذا يعني السيطرة على ممتلكاتها وفي حالات أخرى تقسيم الدولة كما فعل ستالين من خلال احداث الدولة الألمانية الشرقية عام ١٩٤٩. في استسلام ألمانيا للحلفاء عام ١٩١٨ تم الاكتفاء بنظام التعويضات الألمانية للمنتصرين حسب مقررات مؤتمر فرساي ولكن النظام السياسي تم تغييره من إمبراطوري إلى جمهوري بتشجيع المنتصرين.

في اتفاقية هدنة مودروس، التي عقدت في مرفأ مودروس بجزيرة ليمنوس اليونانية في يوم ٣٠ تشرين الأول/أوكتوبر ١٩١٨، والتي استسلمت فيها الدولة العثمانية للحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى ممثلين في بريطانيا، كان "استسلام تركيا يعني أن كل الممتلكات العثمانية قد أصبحت تحت سيطرة القوى المحتلة الحليفة". في تلك الاتفاقية كان الاستسلام يشمل كافة القوات العسكرية العثمانية خارج منطقة الأناضول، واحتلال مضيقي الدردنيل والبوسفور من قبل الحلفاء، وحق القوى الحليفة في احتلال كافة المناطق التي تتعرض لاضطرابات ما، وعلى أن تكون كل المرافىء وسكك الحديد العثمانية تحت تصرف الحلفاء. في تلك الاتفاقية لم يتم حل النظام السياسي السلطوي للدولة العثمانية بل أبقى الحلفاء عليه،بخلاف مافعل المنتصرون مع النظامين النابليوني والنازي، ولكن وفق منطق ضمني بالاتفاقية في مودروس فإن جغرافية الدولة العثمانية، سواء في لحظة التوقيع أو ما قبلها، لم تعد قائمة.

في أيار/مايو ١٩١٩ قام اليونانيون باحتلال أزمير، وفي آذار/مارس١٩٢٠ احتل البريطانيون اسطنبول. وعندما فرضت معاهدة سيفر في ١٠آب/أغسطس١٩٢٠ من قبل الحلفاء المنتصرين، وكانت مسودتها موضع اتفاقهم في مؤتمر سان ريمو قبل أربعة أشهر،كانت المعاهدة مع الحكومة العثمانية التي "تمثل تركيا في نص المعاهدة"، وهي في توطئتها تقول بأن (سيفر) انبنت على طلب "حكومة الامبراطورية العثمانية من دول الحلفاء الرئيسية منحها الهدنة في ٣٠ تشرين الأول/أوكتوبر١٩١٨ من أجل معاهدة السلام". أي أن (مودروس) كانت هدنة إنهاء قتال واستسلام عسكري ولم تكن معاهدة السلام وإنهاء الحرب بل (سيفر) كانت ذلك.

وفق المنطق الضمني في (سيفر) كانت (مودروس) تعني انتهاء الكيان الجغرافي للدولة العثمانية، ثم أتت (سيفر) لكي تفصل ذلك جغرافياً من خلال رسم حدود جديدة لتركيا، وأيضاً كانت تعني انتهاء سيادتها حتى على أراضي ظلت في (سيفر) من ممتلكاتها ولكنها وضعت في (سيفر)تحت سلطة دولية مثل مضيقي الدردنيل والبوسفور وبحر مرمرة وفي ساحل شاطئي بعرض ٣ ميل بري في منطقة ساحلي بحر مرمرة الآسيوية والأوروبية الفاصل بين المضيقين.

من هنا كان التربط بين (سان ريمو)،الذي تقاسمت فيه بريطانيا وفرنسا الممتلكات العثمانية في سوريا ولبنان و فلسطين ومنطقة مابين النهرين، و(سيفر)، وذلك عبر رابط جسر نظام الانتداب الذي أقره ميثاق عصبة الأمم في ٢٨ كانون الثاني/يناير١٩١٩ الذي وضع في معاهدة فرساي للمنتصرين في الحرب. عبر هذا كان توقيع الحكومة العثمانية على (سيفر) يعني قبولها باختفاء وانتهاء كيان الدولة العثمانية الجغرافي الذي كان قائماً قبل يوم ٣٠ تشرين الأول/أوكتوبر١٩١٨عندما تم توقيع (مودروس).

المبحث الثاني

كان الإسراع في عقد (سيفر)، والأرجح (سان ريمو:١٩-٢٥ نيسان/إبريل ١٩٢٠) نتيجة لـ(الميثاق الملي) الذي أصدره (مجلس المبعوثان العثماني) في ٢٨ كانون الثاني/يناير١٩٢٠.في انتخابات ذلك المجلس (تشرين الثاني/

نوفمبر١٩١٩) وضح رجحان أعضاء المجلس الموالون لقوة جديدة عسكرية – سياسية أطلقها الضابط في الجيش العثماني مصطفى كمال مع إعلانه عن "بدء حرب التحرير" في ١٩أيار/مايو١٩١٩. كان اليونانيون يتمددون في سواحل بحر إيجة حتى شمالاً بالقرب من مضيق الدردنيل والايطاليون في ساحل البحر المتوسط عند مرمريس والفرنسيون قد وصلت قواتهم حتى كيليكية. أعلن مصطفى كمال الجمهورية في ١٧شباط/فبراير١٩٢٠رافضاً الاعتراف بالحكومة العثمانية ثم اتجه نحو تسمية جديدة لـ(مجلس المبعوثان) باسم (الجمعية الوطنية الكبرى) في جلسته بأنقرة في يوم٢٣ نيسان/إبريل١٩٢٠ ثم أتبعت ذلك بإعلانها التأكيد على تبني (الميثاق الملي) وأنها أصبحت "تملك مؤقتاً كافة السلطات التشريعية والتنفيذية" مع تشكيل حكومة مفوضين برئاسة مصطفى كمال أعطتها الجمعية صلاحية ممارسة السلطة التنفيذية.

في (الميثاق الملي:الميثاق الوطني ahd.i milli)، ذو المواد الستة، نجد تحديداً في مادته الأولى لحدود الوطن التركي في الأراضي غير المحتلة والتي كان مازال فيها الجيش العثماني في يوم توقيع اتفاقية مودروس: " الأراضي غير المحتلة في ذلك الوقت والمسكونة من غالبية تركية مسلمة هي أرض الأمة التركية " . هذا يعني أن" تركيا الميثاق الملي"تمتد شمالاً من البحر الأسود بما فيها باطوم المدينة الجيورجية وفارنا البلغارية حتى خط جنوبي يشمل من الغرب للشرق: أنطاكية- إدلب- حلب- الرقة- الحسكة- الموصل- إربيل- السليمانية- كركوك"، وشرقاً حتى الحدود مع فارس والدولة القيصرية الروسية عام١٩١٤، وتمتد حتى بحر إيجة وإلى تراقيا الغربية قريباً من سالونيك.الغالبية المسلمة التركية التي يقولها الميثاق الملي بما يخص هذه المنطقة هي غالبية على عرب وكرد وشركس من المسلمين وعلى مسيحيين أرمن ويونانيين.

لم يكن من الصدف أن يعقد أو يدفع مصطفى كمال ذلك المجلس للانعقاد في أسبوع انعقاد مؤتمر سان ريمو حيث وضعت خطط تجزئة الأراضي العثمانية، وبعد شهر من احتلال البريطانيين لاسطنبول الذي أتى بشكل أوآخر رداً على اعلان "الميثاق الملي"وعلى إعلان الجمهورية، وحماية من لندن أو تدبيراً منها لحماية الحكومة العثمانية في اسطنبول أمام العاصفة الكمالية الجمهورية الآتية من أنقرة. وليس خارج السياق من ثم أن يدفع الحلفاء ويرغمون حكومة اسطنبول على عقد معاهدة سيفر في ١٠آب\أغسطس١٩٢٠.

المبحث الثالث

هناك خريطة جديدة في (سيفر) تنهي "تركيا العثمانية"باعتراف حكومة الدولة العثمانية وتوقيعها. في هذه الخريطة تمارس الدولتان المنتدبتان وفق (سان ريمو) على سوريا وبلاد الرافدين،أي فرنسا وبريطانيا، صلاحية التوقيع على الخريطة الجديدة للحدود بين "تركيا سيفر" وسوريا وبلاد الرافدين مع مشروع لكيان كردي جديد تنص عليه المعاهدة، وكذلك دولة أرمينية حرة ومستقلة اعترفت فيها تركيا عبر المعاهدة. هذه الصلاحية تأتي من كونهما طرفاً في (مودروس) ومن كون (سيفر) هي معاهدة السلام و÷نهاء الحرب التي تفترضها هدنة مودروس ذات الطابع العسكري فيما تكملتها السياسية والقانونية في (سيفر).

في نظام الانتداب الذي يتضمنه ميثاق عصبة الأمم بالمادة ٢٢ ليس للدولة، أو الجهة المنتدبة صلاحية السيادة على الأرض المنتدبة عليها، بل صلاحية إدارية وصائية لصالح عصبة الأمم. وفي يوم ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٢ عندما صادقت عصبة الأمم على قرار مؤتمر سان ريمو بانتداب فرنسا على سوريا ولبنان لصالح عصبة الأمم فإن الفقرة الرابعة

من قرار المصادقة قد أكدت ونصت على أن "سلطة الانتداب ستكون مسؤولة عن النظر على أن ولا جزء من أراضي سوريا ولبنان يتم التخلي عنه أو يؤجر أو يوضع بأي شكل تحت سيطرة دولة أجنبية".

بشكل أو آخر أخذت فرنسا وإنكلترا صلاحية رسم حدود سوريا وبلاد الرافدين من (مودروس) بمنطقه الضمني الذي يعني امتلاك المنتصر لأملاك المهزوم وليس من ميثاق عصبة الأمم بموجب مادته الـ ٢٢التي انبنت عليها انتدابات مؤتمر سان ريمو. والانتداب عندما يشير ميثاق عصبة الأمم له في المادة ٢٢ بالفقرة الرابعة فيما يتعلق بالممتلكات الجغرافية العثمانية السابقة فإنه يشير إلى "مجتمعات محددة كانت تنتمي سابقاً للامبراطورية التركية قد بلغت درجة من التطور حيث وجودها كأمم مستقلة يمكن الاعتراف به بعد فترة مؤقتة من تحويلها إلى توجيهات ومساعدة إدارية من قبل دولة منتدبة حتى ذلك الوقت الذي يمكن أن تقف لوحدها".

هذا يعني انتداب على السكان وليس الأرض. كما يعني أن هناك "سيادة معلقة"على الأرض لا تملكها الجهة المنتدبة ولا عصبة الأمم وهي معلقة حتى يملك سكان تلك الأرض شؤونهم بأنفسهم. وبالتالي فإن فرنسا تملك الحق في (سيفر)، بعد أسبوعين من سيطرتها على دمشق، أن ترسم الحدود الخارجية للمساحة الجغرافية للأرض السورية المحدد أنها انتدبت من عصبة الأمم عليها ولكن لايحق لها التصرف بها في التجزئة والاقتطاع أوضمها لأجزاء أخرى.

هذا يعني أن (سيفر) فيها التزام فرنسي بحدود السلطة الانتدابية، لما أشارت المادتين ٩٤و٩٥ من المعاهدة أن المادة ٢٢من ميثاق عصبة الأمم ينطبق على الوضعية الفرنسية الانتدابية على سوريا، فيما خرقت باريس ذلك في (اتفاقية أنقرة)، في ٢٠ تشرين الأول/أوكتوبر١٩٢١، مع الحكومة الكمالية، عندما تخلت لتركيا عن مساحة ١٨ ألف كيلومتر مربع من الأراضي السورية وعندما وضعت وضعية إدارية أشبه بالإدارة الخاصة لمقاطعة الإسكندرون، وخرقته في (اتفاقية لوزان) بتاريخ ٢٤تموز/يوليو١٩٢٣، عندما ثبتت المعاهدة المذكورة حدود اتفاقية أنقرة السورية- التركية والوضعية الخاصة لمقاطعة الاسكندرون، وخرقته باريس أخيراً عام١٩٣٧من خلال اتفاقها مع أنقرة على سلخ لواء الاسكندرون عن سوريا مع أنها اعترفت في معاهدة ١٩٣٦مع (الكتلة الوطنية)السورية أن اللواء جزء من الأراضي السورية التي ينتهي الانتداب الفرنسي على سكانها خلال ثلاث سنوات من توقيع المعاهدة.

في (سيفر) رسمت الحدود التركية مع سوريا وفق خط يمتد من شمال بلدة كاراتاش شرق مرسين وصولاً إلى جيهان ومن ثم يتجه شرقاً على مسافة شمالية من خط حديد برلين- بغداد بخمسة كيلومتر على خط عنتاب-أورفا- ماردين ومن ثم إلى نهر دجلة شمال نقطة التقاء نهر خابور- سو مع دجلة على بعد شمالي من جزيرة بوتان/ابن عمرو بعشرة كيلومتر ومن ثم جنوباً بخط مستقيم من جزيرة بوتان/ابن عمرو حتى دخول دجلة في أراضي بلاد مابين النهرين(مادة ٢٧- قسم ٢- رقم ٢)

مع بلاد مابين النهرين (الدولة العراقية تأسست في آب١٩٢١):الحدود الشمالية لولاية الموصل وشرقاً حتى التقاء الحدود التركية- الفارسية(م٢٧- ق٢- ر٣).

في المواد ٨٨ و٨٩ تعترف تركيا بدولة أرمنية حرة ومستقلة وتترك معاهدة سيفر الرئيس الامريكي مع وفي تفويض تعطيه إياه لرسم الحدود التركية- الأرمينية في ولايات إرضروم،ترابزون،وان، بتليس، مع صلاحية له بتحديد ممر يتيح لأرمينيا الوصول للبحر، فيما تترك حدود الدولة الجديدة مع أذربيجان وجيورجيا لاتفاقات ثنائية.

في المادة ٦٢ من المعاهدة هناك رسم لمعالم كيان كردي جديد:"يطلب من لجنة ثلاثية معينة من الحكومات البريطانية والفرنسية والايطالية خلال ستة أشهر من سريان هذه المعاهدة وضع مسودة خطة لحكم ذاتي محلي

للمناطق ذات الغالبية الكردية الواقعة شرق نهر الفرات وجنوب أرمينيا وشمال الحدود المحددة مع سوريا وبلاد مابين النهرين في هذه المعاهدة وفق المادة ٢٧...".

المادة ٦٣ :

"الحكومة التركية توافق وتقبل بالقرارات الصادرة عن اللجنة المشار إليها في المادة ٦٢ خلال ثلاثة أشهر من إبلاغها بالقرارات.

المادة ٦٤:

"إذا قام الناس الكرد في المنطقة المحددة بالمادة ٦٢ خلال سنة من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ بمخاطبة مجلس عصبة الأمم بطريقة تظهر رغبة غالبية السكان في هذه المنطقة بالاستقلال عن تركيا ،وإذا اعتبر المجلس عندئذ بأن هؤلاء هم قادرون على استقلال كهذا وفق توصيته،فإن على تركيا عندئذ أن توافق على تنفيذ هذه التوصية وأن تتنازل عن كل الحقوق والادعاءات بهذه المنطقة. إن التدابير التفصيلية للتخلي التركي عن هذه المنطقة يجب أن توضع في اتفاقية منفصلة بين القوى الحليفة وبين تركية. في حال حصول هذا التخلي التركي فإن قوى الحلفاء لن تثير أي اعتراضات على الاندماج الطوعي للكرد القاطنين في ذلك الجزء من كردستان الواقع حتى الآن في ولاية الموصل مع الدولة المستقلة للكرد".

رفض مصطفى كمال معاهدة سيفر متهماً حكومة اسطنبول بالخيانة والاستسلام للحلفاء. توسع نفوذ حكومة أنقرة العسكري والسياسي، وحققت انتصارات كبيرة ضد اليونانيين الذين حاولوا الوصول إلى الأناضول الغربي، وفي منطقة كيليكية كان وضع الفرنسيين حرجاً أمام القوات الكمالية في ظل انشغالهم بالاضطراب السوري العسكري والسياسي، فيما كان مصطفى كمال يرغب بشق صفوف الحلفاء من خلال إبعاد باريس عن لندن التي تدعم اليونانيين، وكان يرغب باستمالة فرنسة للتفرغ لليونانيين في الغرب والشمال الغربي، فيما كانت باريس تريد رفع دعم مصطفى كمال للثوار السوريين وفي تأمين خط سكك حديد لإمداد قواتها في سوريا ولبنان عبر الأراضي التركية. من هذه البيئة العسكرية- السياسية جاءت اتفاقية أنقرة الفرنسية – التركية في ٢٠ تشرين الأول/أوكتوبر١٩٢١عندما تخلت فرنسا لـ"لحكومة الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة"، في إشارة إلى أنها لاتعترف بها بوصفها "الحكومة التركية" في ظل وجود ثاني لحكومة إسطنبول العثمانية، عن ١٨ألف كيلومتر مربع من الأراضي السورية المحددة في معاهدة سيفر، وهي نفس الحدود الحالية التركية-السورية إضافةً للواء اسكندرون (أو مقاطعة الاسكندرون) التي اعترفت تركيا في الاتفاقية بتابعيته السورية ولو مع وضعه في وضع إداري وثقافي خاص تحدده الاتفاقية في المادة ٧مع رسم الحدود التركية- السورية الجديدة في المادة ٨.

اعتبرت لندن الاتفاقية"صلحاً فرنسياً منفرداً مع العدو".كان التشدد البريطاني تجاه تركيا هو سياسة حكومة رئيس الوزراء لويد جورج ووزير خارجيته اللورد كرزون ، حيث رأيا أن تركيا، كدولة توسعية وكمركز للنزعة الاسلامية العالمية، يجب أن تختفي. كان هذا منطقهما في (سيفر)، وأحسا بتزعزع الأرض التي يقفان عليها بعد الاتفاقية الفرنسية-التركية، في وقت رأى (مكتب الهند)البريطاني، ووزارة الحربية بلندن،أن مصادقة الكماليين، الذين كانوا آنذاك موضع تعاطف مسلمي العالم وخاصة بالهند في وقت لم يشهر فيه بعد مصطفى كمال علمانيته بل ظهر كمسلم يكافح "الكفرة"،

ضرورة للبريطانيين الذين أصبحوا مع الوجود في بلاد مابين النهرين وفي المضائق على حافة الصدام مع الكماليين.

في أزمة جناق قلعة في منطقة الدردنيل،أيلول/سبتمبر١٩٢٢، كادت الحرب أن تقع بين لندن وأنقرة. تزامنت (هدنة مودانيا) بالشهر التالي بينهما مع هزيمة اليونانيين أمام الكماليين، وفصلت أيام ثمانية بين تلك الهدنة وبين سقوط حكومة لويد جورج بالبرلمان في ١٩تشرين الأول\اوكتوبر١٩٢٢وتشكيل حكومة جديدة برئاسة (بونار لو) بقي فيها اللورد كرزون وزيراً للخارجية، ولكن سياسته في العداء لتركية كانت قد هزمت في لندن، مع رؤية بريطانية أصبحت ترى التقارب مع مصطفى كمال، الذي تقارب كثيراً مع لينين في معاهدة ١٦آذار/مارس١٩٢١والذي أمده بالسلاح والمال بشكل أفزع البريطانيين، والبريطانيون، بعد هزيمة حلفائهم اليونانيين، رأوا في مصطفى كمال سياسياً براغماتياً يقرأ اتجاه الرياح وميلانها وهو كان يعرف بأن الصداقة مع لندن أربح من موسكو وبالتأكيد من باريس وهي المصدر الرئيسي للتهديد ضده مع وجود بوارجها في المضائق وفي مدينة اسطنبول، وهي المصدر الأكبر المحتمل للمساعدة الاقتصادية لتركيا الخارجة من حروب بدأت عام ١٩١٤، وأنه لايستطيع أن يؤمن الاعتراف بحكومته ممثلاً وحيداً للدولة التركية إلا عبر الممر البريطاني، وهو عندما أحسّ ببوادر بدء المفاوضات على معاهدة جديدة مع الحلفاء وبالذات بريطانيا بادر إلى خطوة إعلان الغاء الدولة العثمانية في ١تشرين الثاني/نوفمبر١٩٢٢، وهو ماأعقبها بعد ثلاثة أسابيع بدء أعمال مؤتمر لوزان بين القوى الحليفة في الحرب العالمية وبين "حكومة الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا" وليس " حكومة الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة" كما أسمتها الاتفاقية التركية- الفرنسية عام١٩٢١. وقد استغرق المؤتمر من ٢٠تشرين الثاني/نوفمبر١٩٢٢حتى توقيع معاهدة لوزان في ٢٤تموز/يوليو١٩٢٣مع انقطاع خلافي استعصائي حصل فيه بين الشهر الثاني والرابع من عام ١٩٢٣ ثم استأنف أعماله.

المبحث الرابع

كان مؤتمر لوزان عملياً، ورغم حضور الدول الحليفة لبريطانيا، مؤتمراً بين اللورد كرزون وبين عصمت باشا (إينونو) رئيس الوفد التركي. هو مؤتمر يمكن القول عنه بأنه كان حصيلة لظهور قوة جديدة غير متوقعة، لم تكن محسوبة في زمني(مودروس)و(سيفر)، هي قوة مصطفى كمال. ربما، وهذامرجح، أن ركض الفرنسيين المنفرد للاتفاق معه في عام١٩٢١قد فتح عيون البريطانيين على ضرورة كسبه، وربما كذلك كان تقاربه مع لينين كان دافعاً ثانياً للبريطانيين نحو كسبه. يبقى أن ميزان القوى العسكري في صيف وخريف ١٩٢٢الذي مال لصالح الكماليين ضد حلفاء لندن اليونانيين، وجعلهم على شفا حفرة من الصدام مع القوات البريطانية في المضائق، قد كان عاملاً حاسماً في ضرورة الخطوبة البريطانية مع الكماليين.

كان إرسال كاره قديم للأتراك إلى لوزان ،هو اللورد كرزون،تكتيكاً بريطانياً حاذقاً، في وقت لم يرسل مصطفى كمال ديبلوماسياً على رأس الوفد بل عسكرياً من دون خبرة ديبلوماسية أوقانونية.كان هذا وذاك يعنيان أن الخطبة ستكون صعبة ومعها "عقد الكتاب"و"الزواج"،ولكن كل هذا، وخاصة شخصية رئيس الوفدين ومستواهما عند دائرتي صنع القرار في لندن وانقرة،كان يوحي بأن الزواج البريطاني – الكمالي حتمي الوقوع بعد طريق وعر- صعب.

منذ بداية المؤتمر أعلن عصمت باشا أن تركيا في المؤتمر "تريد تحقيق الهدف الرئيسي وهو الميثاق الملي".كان عنده منطق أن (سيفر) لا تعني الكماليين لأنهم لم يكونوا في حرب مع الحلفاء في الحرب العالمية الأولى حيث كانت (سيفر) لانهاء حالة الحرب وصنع السلام بعد (هدنة مودروس)، وإنما كانوا في حرب مع اليونانيين منذ عام ١٩١٩

وفي حالة صدام عسكري مع الفرنسيين بفترة ١٩١٩-١٩٢١ وفي حافة تصادم عسكري مع البريطانيين في خريف١٩٢٢، وبالتالي وفق عصمت باشا فإن مفاوضات المؤتمر يجب أن تقوم على ثنائية قائمة بين طرفين هما الحلفاء والكماليين وأن تكون حصيلتها مبنية على ذلك. كان هذا يعني تكتيكاً تجاوزياً لـ(سيفر)أراده الكماليون ومن ثم خلال ثمانية أشهر من المؤتمر كان هذا منطق سير أعماله وكانت نتيجته أيضاً بالمحصلة مبنية على ذلك.

نجح الأتراك في ذلك بلوزان، ولكنهم لم ينجحوا في نيل (الميثاق الملي). حققوا أهدافهم في منع الدولة الأرمنية ومنع الدولة الكردية ونجحوا حتى في منع قيام كيان حكم ذاتي كردي محلي قالت به المادة٦٢من معاهدة سيفر. نجح عصمت باشا في الغاء نظام الامتيازات زمن العثمانيين وفي أن لاعلاقة للدولة التركية الجديدة بالدين العثماني، وفي ربط توقيع المعاهدة بانسحاب القوات البريطانية من اسطنبول والمضائق وساحلي بحر مرمرة. فشل الأتراك في موضوع الموصل بلوزان أمام إصرار كرزون على ابقائها ضمن الدولة العراقية الوليدة، كما فشلوا أمام البريطانيين في مطلبهم هم والبلاشفة بعدم تدويل المضائق وبلا حرية المرور والملاحة بها.كان التهديد البريطاني بالحرب،الذي أعلنه كرزون صراحة لعصمت باشا في ٤شباط، دافعاً لليونة مصطفى كمال عندما عاد وفده بعد شهرين لاستئناف المفاوضات، وعندما وقعت معاهدة لوزان ارتفعت أصوات كثيرة في (الجمعية) تتهم مصطفى كمال وعصمت باشا بالتفريط ب"أراضي الميثاق الملي".

كانت (لوزان) ضربة بريطانية لباريس وموسكو، ومحاولة احتواء لمصطفى كمال، نجحت وكان أول نجاحاتها بعد قيام الدولة التركية في ٢٩تشرين الأول/أوكتوبر١٩٢٣على أساس (لوزان) هو إلغاء مصطفى كمال للخلافة الإسلامية بعد خمسة أشهر، حيث كانت لندن منذ أيام السلطان عبدالحميد١٨٧٦-١٩٠٩تخشى كثيراً من النزعة الاسلامية العالمية و"الجامعة الاسلامية"، وهي التي كانت إمبراطوريتها تحوي مئات الملايين من المسلمين.

في الختام

ليست معاهدة لوزان ذكرى تاريخية تستحضر أو تستذكر في ذكراها المئوية، بل هي واقعاً سياسياً راهناً، مادام قادة أتراك، مثل رئيس الجمهورية رجب أردوغان عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨ ووزير داخليته سليمان صويلو عام ٢٠١٩ والناطق باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالين عام٢٠١٩، قد قالوا صراحة أنهم يريدون "الميثاق الملي"، وفي تصريح لأردوغان أثناء عودته من باكو من على متن الطائرة يوم ١٦أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ قال صراحة التالي:"نحن لانعترف بالدولة السورية"، وفي تصريح لكالين بيوم ٢٥ كانون الأول/ديسمبر٢٠١٩ قال: "أمن تركيا يبدأ من خلف حدود الميثاق الملي".

توحي تلك التصريحات بأن تركيا هي دولة توسعية وبأنها تشعر بأن معاهدة لوزان قد وضعتها في قفص مغلق وهي تريد الخروج منه للتوسع في حدود "الميثاق الملي"،وربما ماتوحيه سياستها في قبرص منذ عام ١٩٧٤بأنها تريد أراضي أبعد من "حدود الميثاق الملي".

يجب فحص تركيا مابعد ٢٤تموز\يوليو٢٠٢٣على ضوء كل ماسبق.

*أطروحة قدمت من الباحثة التركية لنيل شهادة الدكتوراة في الفلسفة باختصاص التاريخ الدولي أمام مدرسة لندن في الاقتصاد عام١٩٩٧. نسخة ب د ف في ٢٧٧صفحة

*المركز الكردي للدراسات

أحمد بيرهات :

من مهد الحضارات إلى العصرانية الديمقراطية

تلعب المعاهدات التي تُبرم بين النظم الدولتيّة دوراً مؤثراً في دوران عجلة التاريخ وتحديد مصير الشعوب والمجتمعات وتفرز نتائج تؤسس لمراحل مُتقدمة، والتي تتمخض عنها الكثير من المعطيات والجوانب منها الإيجابية والسلبية ترفع شأن بعض الدول على حساب دول أخرى أو على حساب مصالح الشعوب.

فما جاءت به نتائج الحرب العالمية الأولى بين الأعوام ١٩١٤- ١٩١٨ هو تقسيم ما تبقّى من ميراث الدولة العثمانية وبناء عدة دول قوميّة في المنطقة خدمةً لمصالح المنتصرين فيها (كإحدى مرتكزات قوى الحداثة الرأسمالية إضافةً إلى الرأسمال والصناعوية)، بعد أن وقّع العثمانيون على هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩١٨ التي أعلن فيها رسمياً حل الإمبراطورية العثمانية واتفق الحلفاء بموجبها على تقسيم تركتها بعد أن سبق ذلك قيام ثورة عربية لاقت تشجيعاً وتحريضاً من البريطانيين ضد العثمانيين عام ١٩١٦، وبدأت تبعات ذلك بتأسيس "الدول المستقلة" أو المنتدبة ابتداءً من المملكة السوريّة عام ١٩١٨ إلى

الدولة العراقية ١٩٢١في منطقة الشرق الأوسط، كانت حصة التركياتية البيضاء المشكّلة من الطبقة البرجوازية وأعضاء جمعية الاتحاد والترقي والرأسمال المالي و"دونمة الأتراك" هو السيطرة على المشهد العام في تركيا من خلال اتفاق فيما بينهم لتحديد مصير تركيا الجديدة.

يُصادف يوم ٢٤ تموز عام ٢٠٢٣ الذكرى المئوية لمعاهدة لوزان هذه المعاهدة التي وُقّعت في مدينة لوزان السويسرية بين كل من الدولة التركيّة من جهة ومجموعة الدول التالية بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان ورومانيا وصربيا وكرواتيا وكانت بمثابة الانتهاء الفعلي للحرب العالمية الأولى، وانتهاء الخلافات بين الدول المذكورة مع تركيا، ويعتبر الإسقاط الفعلي لحقوق الكرد المذكورة وفق معاهدة سيفر، فقد استمرت مفاوضات توقيع معاهدة لوزان حوالي ٩ أشهر من ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٢ إلى ٢٤ تموز ١٩٢٣ قبل التوقيع عليها رسمياً، حيث تم الاتفاق من خلالها على ١٤٣ بند، كان يرأس الوفد التركي نائب أتاتورك ومن أصول كرديّة عصمت اينونو، لم يُذكر فيها حتى بند واحد عن الكرد وحقوقهم ماعدا بنود من ٣٧ حتى ٤٥ لحقوق الأقليات (الذي لم يتم استثماره من قبل الأحزاب والشخصيات الكردية السياسية والدبلوماسية ولم يتم إثارتها دبلوماسياً وحقوقياً وسياسياً).

تركيا والتناقضات الدوليّة

استغلت تركيا الأوضاع السائدة آنذاك ولعبت على التناقضات الدولية بين طرفي الصراع الفرنسيين والإنكليز من جهة والسوفييت من جهة أخرى (وهذا يشبه ما يحصل في الساحة الأوكرانية ومحاولة تركيا الاستفادة من الصراع المحتدم فيها بين دول حلف الناتو وروسيا...).

لقد عمل الكرد في تلك الفترة قبل الإعلان الرسمي لمعاهدة لوزان لتثبيت حقوقهم عن طريق شريف باشا رئيس وفد جمعية تعالي كردستان عندما ذهب مع آخرين إلى مؤتمر السلام في سيفر بفرنسا عام ١٩١٩، وعملوا هناك على المطالبة بتقرير مصير الكرد بتأسيس كيان خاص بهم مما شجع ذلك ما ورد في مبادئ "اتفاقية سيفر" والمبادئ الأربعة عشر للرئيس الأمريكي ويلسون (١٨٥٦-١٩٢٤) في خضم الصراعات التي جرت وما تمخض عنها من تموضعات وتحالفات جديدة، والتي شُكّلت آنذاك، ومع انتصار ثورة أكتوبر السوفييتية عام ١٩١٧ والتي كشفت عن الاتفاقية السرية المعروفة بسايكس بيكو وانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى وبسبب مخاوف الفرنسيين والإنكليز من ميل تركيا ومصطفى كمال أتاتورك إلى السوفييت، وخوفاً على مصالحهم الاستراتيجية أكّدوا للجانب التركي استعدادهم بالتنازل عن بعض امتيازاتهم في تركيا والتخفيف من شروطهم السابقة في المنطقة، وبسبب هذه السياسة الجديدة تغيرت موازين القوى لصالح أنقرة وأتاتورك على حساب الكرد خاصةً، وقد ساهم في ترجيح هذه السياسة خسارة الرئيس الأمريكي ويلسون وحزبه الديمقراطي الانتخابات في أمريكا، وهذا ما أدى إلى تخلّي وابتعاد أمريكا عن المطالبة بتطبيق مبادئ معاهدة سيفر، والاختفاء من المشهد بشكلٍ كامل فالجزء الشمالي من كردستان كان تحت الوصاية الأمريكية فتنازل عنها.

وهنا يمكننا ملاحظة كيف تغيّر المصالح حقوق وقضايا الشعوب، فمعرفة قضايانا وحقوقنا ووضع برنامج

للسير نحو تحقيقها يحمل في طياته أهمية قصوى (كما حصل للكرد في تجربة سري كانيه وكري سبي بوجود الرئيس الأمريكي السابق ترامب والحالي جو بايدن).

إذاً الظروف والأجواء لم تكن ملائمة للكرد قبل مؤتمر لوزان لتثبيت حقوقهم في اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠، فبعد انعقاد مؤتمر القاهرة حول القضية الكردية عام ١٩٢١ بإشراف كبار المسؤولين البريطانيين وبرئاسة ونستون تشرشل (١٨٧٤-١٩٦٥) وزير المستعمرات الإنكليزية آنذاك، فقد تم رفض إنشاء كيان للكرد في العراق من خلال توصلهم إلى الاستنتاج الخاص بهم وهو أنَّ الكرد يميلون للتحالف مع الأتراك المتحالفين مع السوفييت، مما زاد من مخاوف البريطانيين خسارتهم لإقليم الموصل المُكتشف فيه النفط للتو (آنذاك)، فسعت بريطانيا إلى كسب تركيا بقيادة مصطفى كمال أتاتورك (إضافةً لما ذكرناه حول خسارة ويلسون الانتخابات الأمريكية والابتعاد عن الصراع والمنافسة على التركة العثمانية).

شراسة الوفد التركي برئاسة إينونو في مفاوضات لوزان

وضع الوفد التركي في لوزان برئاسة عصمت إينونو ذو الأصول الكردية شرطاً وهو عدم حضور وفد يمثّل الكرد (وفق مبدأ أنه يمثل الكرد في المؤتمر ولا يريدون الانفصال عن تركيا).

فخلال المؤتمر تنكَّر عصمت إينونو لحقوق الكرد، وطالب خلال المؤتمر بالسيطرة على الجزر اليونانية وبتطبيق الميثاق الملي الذي أقروه بأنفسهم في عام ١٩٢٠ (والذي يتضمن إضافةً إلى الحدود التركيّة الحالية ضم ولاية حلب والموصل أيضاً لحدودهم) واعتُبرت هذه المطالب التركيّة كأحد أشكال الضغط على الدول المشاركة في مؤتمر لوزان، طبعاً تم رفض الشروط التركيّة هذه مما أدى لاستمرار المناقشات عدة أشهر إلى أن توصلوا إلى توقيع المعاهدة في ٢٤ تموز ١٩٢٣ بصيغتها النهائية، بعدما اضطر أتاتورك لقبول شروط الحلفاء بمؤتمر لوزان (عندما توصل إلى نقطة اللاعودة مع دول الحلفاء لعدم خسارة كل شيء) لتثبيت أركان حكمه وإنشاء دولة علمانية على أنقاض الدولة العثمانية اعتماداً على أسس شوفينية وبحرمان الكرد والشعوب الأخرى من حقوقهم والقيام بترتيبات بما يخص المضائق البحرية والجزر المتنازع عليها مع اليونان، واعتبر مصطفى كمال أتاتورك أنَّ هذا ما سوف يقرّبه من الغرب، وحتى الآن مازالت القضايا الشائكة والخلافات مستمرة حول الجزر اليونانية والقضايا القومية للشعوب الكردية والأرمنية وغيرها، إذاً هذه المعاهدة كانت نواة تأسيس لتركيا الحديثة التي أُعلنت رسمياً في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٢٣.

الدور المحوري لبريطانيا في عدم حصول الكرد على حقوقهم

لعب الاستعمار البريطاني الدور الأبرز في إبرام هذه المعاهدة، لاتخاذها مصلحتها على حساب قضية الكرد ابتداءً من مؤتمر القاهرة ١٩٢١ وانتهاءً بمسألة الموصل التي وُقّعت في صيغتها النهائية في اتفاقية أنقرة عام١٩٢٦ والتي بموجبها تمَّ الاتفاق على إعطاء تركيا حصة ١٠٪ من نفط كركوك لمدة ٢٥ سنة، ورسمت الحدود الحالية التركية العراقية على حساب اللعب بالقضية الكردية ومحاولة طمرها إلى الأبد.

تم ذلك دون حسم مسألة الموصل التي تمَّ تأجيلها أثناء مفاوضات لوزان، بسبب تعنُّت الأطراف بمواقفها،

وبعد تفنيد بريطانيا حجج الأتراك كُلفوا من قبل عصبة الأمم للانتداب على العراق، فتركيا كانت متمسكة بالموصل بحجة أنَّ سكان المنطقة يرغبون بالانضمام إليهم، وكانت تحت النفوذ العثماني وأنَّ هناك "وحدة العرق" بين الكرد والترك وأنَّ تجارة الموصل مرتبطة بالأناضول، فكان الرد البريطاني هو على الشكل التالي أنَّ غالبية سكان المنطقة من العرب وهم ساميين والكرد من أصول آرية وهم مختلفين عن الأتراك، كذلك فإنَّ غالبية تجارة الموصل هي مع بغداد وفق ذلك رفع طلب من قبل بريطانيا عصبة الأمم للانتداب على العراق والتي أقرّت لاحقاً بأنَّه لا يحق لأي طرف احتلال المنطقة، وأَعفى ذلك الموقف التركي لتعود الموصل إلى الانتداب البريطاني، وهنا تكمن أهمية قراءة التاريخ وإسقاطها على الاتفاقات التي حصلت وتحصل في الشرق الأوسط كـ لوزان أو اتفاقية أضنة واتفاقية الجزائر.

فعند التمعّن في ظروف وأهداف توقيع معاهدة لوزان يتراءى لنا أنَّ الدول الأوروبية ولمصالحها الأنانية قد أسقطت فعلياً تجربتها السابقة في توقيع معاهدة وستفاليا التي أُبرمت عام ١٦٤٨(عندما كانت الإمبراطوريات والشركات الرأسمالية تتصارع فيما بينها آنذاك على امتلاك الجغرافية ونهب ثروات البلدان والشعوب الأخرى وامتلاك الأسواق لبضائعها التجارية وصناعتها)، على منطقة الشرق الأوسط والتي قامت بها عبر تقسيمها إلى دول وكيانات صغيرة ومتصارعة ووضع حدود لها تقودها سلطات ونظم وشخصيات محافظة مرتبطة أغلبها بالأجندات الخارجية، وكانت ذات دول مُنتدِبة وتعيش خلافات حدودية كثيرة وضعتها الاتفاقات والمعاهدات المتعددة الثنائية أو الدولية، كل هذا استهدافٌ للإرث الثقافي لشعوب المنطقة في ميزوبوتاميا وتعايشهم المشترك وإبعادهم وإشغالهم بقضايا ثانوية دخيلة وبعيدة عن ثقافة المنطقة كالتعصب للقومية على حساب الوطن والدفاع عنها وربط مفهوم الوطن بالحدود التي رُسِمت نتيجة سياسات الاستعمار والقوى الخارجية والرجعيين والمتواطئين معهم في الداخل، وبات يُعرف الوطني بقدر ما كان مرتبطاً ومناصراً للزعيم أو الحاكم وعكس ذلك يعني إنهاءه من الوجود كما حصل ذلك مع الشعوب كالكرد والأرمن والآشور.

يشير عبد الله أوجلان إلى وجود تحالف في هذه النقطة في مجلده الخامس حيث يقول: "إن تحالف الأشراف وملاّكي الأراضي من الكرد والمستثمرون والكوادر النخبويون من اليهود والعناصر القوموية البيروقراطية التركية، وأن هذا التحالف استمر في حرب التحرير الوطنية التركية (بين أعوام ١٩١٩-١٩٢٢) رغم التشكيك إلى أن غالبية الكرد المثقفين، والأسياد الكرد، قد آزرت هذا التحالف والذي رسّخ في معاهدة أماسيا ومؤتمر أرضروم ومؤتمر سيواس والتشكيلة الأولى للبرلمان التركي ويترسخ هذا التحالف بقانون الحكم الذاتي الكردي المزيَّل بتاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢".

*(كاتب وباحث ورئاسة مشتركة لمنتدى حلب الثقافي)
*صحيفة« Ronahi »

مظالم تأبى النسيان

معاهدة لوزان التي شكلت تركيا الحديثة لا تزال تنكأ جراح الكرد والأرمن

لوزان (سويسرا) – لا تزال معاهدة لوزان التي شكلت تركيا الحديثة تحظى بتقدير البعض، لكنها تمثل في الوقت نفسه مصدرا لخيبة الأمل وتنكأ جراح آخرين من بينهم الكرد والأرمن الذين كانوا يأملون في إقامة مناطق لهم تتمتع بحكم ذاتي وأن تأخذ العدالة مجراها في ما يتعلق بجرائم الحقبة العثمانية.

ووردت بعض هذه الآراء في معرض حمل اسم "حدود" نظمه متحف تاريخ المدينة السويسرية لتسليط الضوء على أهمية المعاهدة التي جرى توقيعها بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بعد مئة عام على توقيعها بين تركيا وقوى متحالفة منها بريطانيا وفرنسا في الرابع والعشرين من يوليو من عام ١٩٢٣.

وأحيا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذكرى ببيان أصدره العام الماضي، وأشاد فيه ببنودها وقال إن تركيا تراقب بدقة متناهية تنفيذها. وقالت سيفجي كويونجو التي ولدت في قرية كردية وتعمل الآن في لوزان في مقابلة جرى تصويرها في القصر الذي شهد توقيع المعاهدة إنها تجاهلت شعبها.

وشارك نحو ستة آلاف متظاهر كردي في مسيرة جابت أنحاء المدينة السبت ورفعوا فيها أعلاما وشكلوا سلاسل بشرية. وأما بالنسبة لمانوشاك كارنوسيان، التي تقيم في سويسرا وسبق أن فر أجدادها الأرمن في أوائل

> منذ تأسيس الدولة التركية، لم يتوقف الكرد عن المطالبة بحقوقهم

القرن العشرين مما صارت اليوم تركيا، فإن المعاهدة بمثابة "إبادة جماعية ثانية».

وقصدت كارنوسيان بذلك مذابح ١٩١٥ والترحيل القسري للأرمن إبان الإمبراطورية العثمانية، وهو ما تصنفه العشرات من الدول حاليا على أنه إبادة جماعية فيما تنفيه تركيا التي تقول إن الآلاف من كل من الأتراك والأرمن قتلوا في أعمال عنف عرقية. وتابعت "لا يمكنك أن تنسى. عليك أن توضح ما الذي تعنيه (هذه المعاهدة)"، معتبرة أنها "نقطة الانطلاق لإنكار ما حدث" للأرمن.

وقال خيرالدين أوزتكين، وهو عضو في المركز الثقافي الكردستاني، "نريد الإفادة من هذه المئوية لكي نظهر للعالم بأسره أن القضية الكردية لا تزال بلا حل"، منددا بـ"تداعيات معاهدة لوزان" وعواقبها "المأسوية" التي ما زال الكرد يعانون منها.

والمعاهدة بحسب المركز الثقافي الكردستاني "أقرت توزيع الشعب الكردي على أربع دول هي تركيا والعراق وإيران وسوريا، وهي دول فاشلة ديمقراطيا إلى حد كبير".

وفي تركيا تخلّت القوى الكبرى عن الكرد "لدولة تركية قومية وعنصرية، ما أدى إلى قرن من المجازر وعمليات التهجير القسري وسياسات القمع والاستيعاب"، بحسب المركز الثقافي الكردستاني.

وقال المتحدث باسم المجلس الديمقراطي الكردي في فرنسا بيريفان فرات إن "الشعب الكردي، على غرار جميع شعوب العالم، يطالب بالحق في العيش بهويته على أرضه". وأضاف «هذه المعاهدة فتحت الباب أمام كل المضايقات وكل المذابح بحق الشعب الكردي». وتابع «منتقدونا هم أسوأ الدكتاتوريين في الشرق الأوسط وقد حان الوقت لإلغاء تجريم الحركة الكردية وقبل كل شيء لمراجعة معاهدة لوزان التي لا قيمة لها بالنسبة إلينا. إنها باطلة ولاغية».

ومن بين التداعيات التي نجمت من المعاهدة تبادل قسري للسكان بين تركيا واليونان. وألحق شرق الأناضول بتركيا الحالية في مقابل تخلي الأتراك عن المطالبة بمساحات في سوريا والعراق كانت ضمن أراضي الإمبراطورية العثمانية. وتُرك الأرمن والكرد على الهامش وتم تجاهل طموحاتهم المتعلقة بإنشاء كيان لهم.

وقال كاردو لوكاس لارسن (٤١ عاما)، المقيم في الدنمارك، «نعلم أنه لا يوجد بلد يمكنه مساعدتنا (..) في اتخاذ القرار الصحيح لحل المشكلة الكردية". وأضاف «تظاهرة كهذه تجمع الشعب الكردي وتمنحنا الشعور بالانتماء إلى وطن».

وقال جوناثان كونلين، المؤرخ في مشروع يدرس تداعيات المعاهدة، إنه رغم أنها قوبلت بحفاوة في ذلك الوقت باعتبارها فرصة لتحقيق سلام دائم فإنه ينظر الآن إلى بعض نتائجها على أنها "خطأ فادح" مثل تبادل ترحيل

> قمع العديد من الانتفاضات وقتل الآلاف من الكرد من قبل الحكومات المتعاقبة

أكثر من ١/٥ مليون من اليونانيين والأتـراك. وأضاف "أعتقد أنها (المعاهدة) صمدت لأن الجميع غير راضين عنها بنفس القدر".

تقر أنقرة أن نحو ٥٠٠ ألف شخص قتلوا في تلك المجازر، إلا أنها تقول إن معظمهم قتل بسبب القتال والمجاعة خلال الحرب العالمية الأولى عندما انتفض الأرمن ضد الحكام العثمانيين، ووقفوا إلى جانب الجنود الروس الغزاة. كما تصر تركيا على الزعم بأن ما وقع من مجازر فظيعة وإبادة جماعية كارثية بحقّ الأرمن في الرابع والعشرين من أبريل ١٩١٥، وما تلاها في الأحداث التي وقعت بين عامي ١٩١٥ و١٩١٧، لم يكن إبادة جماعية، وتصف تلك الأحداث بالمأساة لكلا الطرفين.

ويقدر الأرمن بمليون ونصف مليون عدد الذين قتلوا منهم بشكل منهجي خلال الحرب العالمية الأولى على أيدي قوات الإمبراطورية العثمانية التي كانت حينذاك متحالفة مع ألمانيا وإمبراطورية النمسا - المجر، وهم يحيون ذكرى هذه الحملة في الرابع والعشرين من أبريل من كل عام.

وكانت الهضبة الجبلية العظيمة في شرق الأناضول، وهي في شرق تركيا حاليا، مأهولة لعدة قرون بشكل أساسي من قبل الأرمـن المسيحيين الذين تقاسموا المنطقة مع الكرد المسلمين، بحسب دائرة المعارف البريطانية. وحكمت المنطقة في العصور القديمة والوسطى سلسلة من الأسر الأرمنية على الرغم من أنها غالبا ما واجهت توغلات من قبل قوى خارجية.

وانتهى الاستقلال السياسي الأرمني إلى حد كبير نتيجة سلسلة من الغزوات والهجرات من قبل الشعوب الناطقة بالتركية بداية من القرن الحادي عشر، وفي القرنين الخامس عشر والسادس عشر تم بسط سيطرة الأتراك تماما على تلك المناطق ودمجها في الإمبراطورية العثمانية الشاسعة.

وتقول دائرة المعارف البريطانية إن المشاعر المعادية للأرمن تحولت إلى أعمال عنف جماعية عدة مرات في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فعندما رفض الأرمـن في منطقة ساسون في عام ١٨٩٤ دفع ضريبة جائرة قتلت القوات العثمانية الآلاف من الأرمن في المنطقة. وبدأت سلسلة أخرى من عمليات القتل الجماعي في خريف عام ١٨٩٥ عندما تحول قمع السلطات العثمانية لمظاهرة للأرمن في إسطنبول إلى مذبحة.

وإجمالا، قُتل مئات الآلاف من الأرمن في مذابح بين عامي ١٨٩٤ و١٨٩٦، والتي عُرفت فيما بعد بمذابح الحميدية. وقُتل حوالي ٢٠ ألف أرمني آخر في أعمال عنف ومذابح في أضنة في عام ١٩٠٩.

ومهدت تلك المذابح الطريق للدولة القومية الأكثر تجانسا، والتي أصبحت في النهاية جمهورية تركيا الحالية. وبحلول نهاية الحرب، غاب أثر أكثر من ٩٠ في المئة من

> الاعتراف بإبادة الأرمن سيؤثر سلبا على شعور الفخر بالهوية التركية

الأرمن في الإمبراطورية العثمانية وتم محو العديد من آثار وجودهم السابق، وتم منح منازل وممتلكات الأرمن المهجورة في شرق الأناضول للاجئين المسلمين، وكثيرا ما أُجبر الناجون من النساء والأطفال على التخلي عن هوياتهم الأرمنية واعتناق الإسلام، ومع ذلك، وجد عشرات الآلاف من الأيتام بعض الملاذ في حماية المبشرين الأجانب. وذلك بحسب دائرة المعارف البريطانية.

وكانت للإبادة الجماعية للأرمن أسباب قصيرة وأخرى طويلة الأمد، فعلى الرغم من أن طرد وقتل مئات الآلاف من الأرمن في ١٩١٥ – ١٩١٦ كانا استجابة فورية لأزمة الحرب العالمية الأولى ولم يكونا نتيجة لخطة طويلة الأمد للقضاء على الشعب الأرمني، إلا أن الأسباب العميقة لذلك تعود إلى الاستياء من النجاحات الاقتصادية والسياسية للأرمن، مما أدى إلى انعكاس التسلسل الهرمي الاجتماعي العثماني التقليدي الذي كان المسلمون متفوقون فيه على غير المسلمين، والشعور المتزايد من جانب قادة تركيا الفتاة والمسلمين العاديين بأن الأرمن عنصر غريب وخطير في داخل المجتمع.

ولعبت بعض القبائل الكردية دورا في مذابح الأرمن كونها كانت أكبر الأقليات المسلمة في تركيا وقتها. إذ استغلتهم السلطات العثمانية للزج بهم في عمليات القتل ضد الأرمن والسريان. ومع ظهور الحركات والأحزاب الكردية في الثمانينات من القرن الماضي مثل حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا، وحزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد، اعتذرت تلك الأحزاب عما ارتكبه أسلافها بحق الأرمن والآشوريين.

كان الكرد موعودين بقيام دولتهم المستقلة من قبل مصطفى كمال أتاتورك، الذي استغلهم من أجل تأسيس الدولة التركية بعد أن ضعفت وانهارت الإمبراطورية العثمانية. وكانت معاهدة سيفر التي أبرمتها الدولة العثمانية عام ١٩٢٠، تلزمها «بترك الأراضي التي يقطنها الأرمن والكرد، مما كان يسمح لهم بقيام دولتهم منفصلة».

وبعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، ودعم الغرب لأتاتورك، التفتت تركيا إلى حلفائها الكرد وقمعت انتفاضاتهم وثوراتهم وهجّرتهم من أراضيهم في جنوب شرقي تركيا باتجاه الأناضول في الفترة ما بين ١٩٢٥ – ١٩٢٨. واتبع أتاتورك سياسة التتريك، إذ أصدر قانونا عام ١٩٣٢ ينص على «منع الأشخاص الذين يتكلمون لغة غير التركية من إعادة بناء قراهم أو بلداتهم التي يقطنونها».

ومنذ تأسيس الدولة التركية، أي ما يقارب المئة عام، لم يتوقف الكرد عن المطالبة بحقوقهم إلى يومنا هذا، رغم قمع العديد من الانتفاضات واعتقال وقتل الآلاف من الكرد من قبل الحكومات التركية المتعاقبة.

*صحيفة «العرب» اللندنية

رسمت حدود تركيا والشرق الأوسط... وحامت حولها الأساطير والخرافات

100 عام على «معاهدة لوزان»... انتصار أتاتورك وانكسار حلم الكرد

أنقرة: سعيد عبد الرازق:تعد معاهدة لوزان الموقعة منذ ١٠٠ عام، والتي كتبت نهاية الحرب العالمية الأولى، ورسمت خريطة جمهورية تركيا الحديثة التي قامت على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، العامل الرئيس في تشكيل صورة الشرق الأوسط وحدوده.

فرضت المعاهدة، الموقعة في ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٢٣، تسوية نهائية بين الأتراك والحلفاء المنتصرين في الحرب. وعلى الرغم من اعتبارها -من وجهة نظر كثير من المؤرخين- أهم معاهدة سلام في التاريخ الحديث، فإنها أثارت قدراً كبيراً من الجدل، ونُسج حولها ما يشبه الأساطير في تركيا، كما لا يزال الكرد في المنطقة يعدونها أسوأ حدث تاريخي يعانون آثاره لعقود.

وقعت المعاهدة بمدينة لوزان جنوب سويسرا، بين ممثلي مجلس الأمة الكبير (البرلمان التركي) وممثلين لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا وبلغاريا والبرتغال وبلجيكا ويوغوسلافيا، وهي القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، والتي كانت تتصارع على تقاسم تركة الإمبراطورية العثمانية المهزومة.

* لوزان والشرق الأوسط

عُرفت المعاهدة رسمياً بمعاهدة «حل معضلات الشرق الأوسط»، وتم التوصل إليها بعد ماراثون مفاوضات صعب وطويل في الفترة من أول نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٢ وحتى ٢٤ يوليو ١٩٢٣، وتضمنت ١٤٣ مادة لم يتطرق أي منها إلى المسألة الكردية.

وترأس الوفد التركي في المفاوضات «التوأم الفكري» لمؤسس الجمهورية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك، عصمت إينونو، الذي خلفه في رئاسة تركيا.

عالجت المعاهدة كثيراً من القضايا، كترسيم الحدود والتبادل السكاني، فضلاً عن قضايا سياسية شملتها ٤ فصول، ودخلت حيز التنفيذ في ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٢٣، عبر المصادقة عليها من قبل البرلمان التركي.

وتناولت مواد المعاهدة نصوصاً حول استقلال تركيا وتحديد حدودها، وحماية الأقليات المسيحية اليونانية الأرثوذكسية فيها، مقابل حماية الأقليات المسلمة في اليونان، إضافة إلى مواد تتعلق بتنظيم وضع تركيا الدولي الجديد، وترتيب علاقاتها بدول الحلفاء المنتصرين في الحرب، وتعيين حدودها مع اليونان وبلغاريا.

وفرضت المعاهدة تنازل الدولة التركية النهائي عن ادعاء أي حقوق سياسية ومالية، وأي حق سيادي في الشام والعراق ومصر والسودان وليبيا وقبرص، بجانب تنظيم استخدام المضايق البحرية التركية (البسفور والدردنيل) في وقت الحرب والسلم.

ولم تتوصل المفاوضات إلى تفاهم نهائي حول الحدود العراقية- التركية؛ حيث طالبت حكومة أنقرة بضم الموصل والسليمانية إلى حدودها، وهو ما رفضته بريطانيا. ولذلك، نصت المعاهدة على تشاور تركيا وبريطانيا حول مسألة الموصل.

وبالنسبة للحدود التركية- السورية، ظلت مسألة لواء إسكندرون الذي كان جزءاً من ولاية حلب التي كانت تابعة للدولة العثمانية معلقة في مفاوضات بين تركيا وفرنسا، إلى أن أعيد ربطه بسوريا عام ١٩٢٦، ثم قامت فرنسا بمنحه حكماً ذاتياً عام ١٩٣٨، مع بقائه مرتبطاً شكلياً بالجمهورية السورية، ثم ألغت هذا الرباط الشكلي. وفي عام ١٩٣٩ انسحبت فرنسا بشكل نهائي، ودخلت اللواء قوات تركية، قامت بضمه وإعلانه جزءاً من الجمهورية التركية تحت اسم ولاية هطاي.

* سقوط معاهدة سيفر

ضمنت معاهدة لوزان لتركيا اعترافاً دولياً بسيادتها واستقلالها، كما ألغت أحكام معاهدة سيفر التي كانت الدولة العثمانية وقّعتها في ١٠ أغسطس ١٩٢٠، والتي وصفتها حكومة أنقرة بـ«المعاهدة المذلة» التي لا يمكن القبول بها.

ومع تحقيق حكومة أنقرة انتصارات على الاحتلال اليوناني عام ١٩٢١، حظيت بالاعتراف الدولي الذي أهَّلها لتمثيل بلاد الأناضول التي أصبحت «جمهورية تركيا» عام ١٩٢٣.

نصت معاهدة لوزان على الاعتراف بحدود اليونان كما وردت في معاهدة مودانيا، بينما تنازلت اليونان عن منطقة كارا أغاتش التي تقع في ولاية أدرنة شمال غربي البلاد حالياً، تعويضاً عن الحرب.

وكانت معاهدة سيفر التي تضمنت ٤٣٣ بنداً، قد اعتمدت أساساً على تقسيمات «سايكس بيكو» للأقاليم، وفق مناطق نفوذ فرنسي وبريطاني وإيطالي، فضلاً عن مناطق تضمها حليفتهم الجديدة اليونان. واحتوت على منطقة حكم ذاتي مستقل للكرد في البند ٦٢، وعلى وطن قومي لليهود بفلسطين في البند ٩٥.

وأشعلت تلك المعاهدة الحركة الوطنية التركية، وبدأت في خوض المعارك ضد الجيش اليوناني الذي خوَّله الحلفاء احتلال غرب الأناضول.

وحسب الأكاديمي التركي جوكهان شتينكايا، حمل الوفد التركي ٣ خطوط حُمر، هي: عدم قبول الوطن الأرمني على الإطلاق، وعدم قبول الامتيازات التجارية، وبسط تركيا سيادتها على إسطنبول والمضايق.

* تتويج كفاح أتاتورك

وصفت الأكاديمية التركية، نورتان شتين، مديرة مركز أبحاث «مبادئ أتاتورك وتاريخ الثورة»، التابع لجامعة تراقيا، معاهدة لوزان، بأنها كانت بمثابة وثيقة اعتراف بسيادة واستقلال تركيا التي كانت قد خرجت للتوّ من الكفاح الوطني.

ولفتت إلى أن الظروف التي كانت سائدة عام ١٩١٩ جعلت من الأتراك أسرى في وطنهم الأم، الأمر الذي دفع أتاتورك ورفاقه لإطلاق عملية الكفاح الوطني التي استمرت أعواماً، إلى أن كانت معاهدة لوزان للسلام إحدى ثمارها ونتائجها.

وذكرت شتين أن دول الحلفاء والقوى الإمبريالية، وبعد عام ١٩٢٢ وانتصارات عملية الكفاح الوطني بقيادة أتاتورك، أدركت أن اليونان التي كانت بمثابة رأس حربتهم في منطقة الأناضول، لا تستطيع المقاومة أمام الأتراك، فلجأت إلى عرض هدنة على الدولة التركية، أسفرت عن توقيع «هدنة مودانيا» في ١١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٢ التي ألغت أحكام «هدنة موندروس» المبرمة مع الدولة العثمانية عام ١٩١٨.

وأوضحت أن هدنة مودانيا سمحت بانضمام تراقيا الشرقية إلى الأراضي التركية من دون قتال، قبل أن يتم تحديد حدودها النهائية عبر معاهدة لوزان للسلام التي ضمنت أيضاً ضم جزر جوكتشا أدا وبوزجا أدا، الواقعة قبالة السواحل التركية في بحر إيجه، إلى الأراضي التركية.

وأشارت شتين إلى أن الوفد التركي في مفاوضات معاهدة لوزان الذي كان ممثلاً حينها بعصمت إينونو، حمل مذكرة تعليمات مقدمة من الدولة، كانت تتضمن ١٤ بنداً، تؤكد الإصرار على بعض الأمور، والمقاومة من أجل عدم القبول بغيرها، مثل قبول حدود تراقيا بهيئتها التي كانت عليها عام ١٩١٤.

وشددت شتين على أنه من أجل استيعاب معاهدة لوزان بشكل صحيح، يجب تقييم بنودها وتفاصيلها وفق الظروف والمعادلات التي كانت سائدة حين توقيعها.

وفي مناسبة مرور ١٠٠ عام على توقيع المعاهدة، أعد «وقف إينونو» فيلماً وثائقياً بعنوان «لوزان ١٩٢٣... أكون أو لا أكون»، استناداً إلى مذكرات عصمت إينونو، مع وثائق تم الحصول عليها من أرشيفات دول ومؤسسات مختلفة.

وفي المناسبة، طالب زعيم المعارضة التركية رئيس حزب «الشعب الجمهوري»، كمال كليتشدار أوغلو، بتحويل ذكرى توقيع معاهدة لوزان إلى عيد وطني. وكتب على «تويتر»: «أحيي ذكرى القائد مصطفى كمال أتاتورك، وعصمت إينونو، مهندس معاهدة لوزان وصك ملكية بلدنا، وأبطالنا الذين خاضوا النضال الوطني، باحترام وامتنان، وأحتفل بالذكرى المئوية لهذا الانتصار... بالتأكيد، سنعمل على ضمان قبولها كعطلة رسمية».

* معاهدة لوزان والكرد

يعد الكرد معاهدة لوزان «معاهدة غادرة استعمارية» قضت على مكتسبات ضمنتها لهم معاهدة سيفر.

وكالعادة في ذكرى توقيع الاتفاقية، شارك آلاف في مظاهرة كردية كبرى في لوزان، السبت، بمناسبة المئوية الأولى للمعاهدة التي أبرمت في المدينة السويسرية، ورسمت حدود تركيا الحديثة، منددين بتداعياتها على الكرد.

كما نظم كرد مظاهرة أمام مقر الأمم المتحدة في جنيف، وقرروا استمرار المظاهرات حتى الاثنين.

وانطلق المتظاهرون من جوار فندق «شاتو دوشي» الواقع على ضفاف بحيرة ليمان، والذي استضاف المحادثات التي أفضت إلى المعاهدة، رافعين أعلام حزب «العمال الكردستاني»، وصور زعيم الحزب المسجون في تركيا منذ عام ١٩٩٩، عبد الله أوجلان، وصولاً إلى قصر رومين في وسط المدينة؛ حيث وقعت المعاهدة.

وقال عضو المركز الثقافي الكردستاني، خير الدين أوزتكين، لوكالة الأنباء السويسرية: «نريد الإفادة من هذه المئوية لكي نُظهر للعالم بأسره أن القضية الكردية لا تزال بلا حل»، منددًا بـ«تداعيات معاهدة لوزان» وعواقبها «المأسوية» التي ما زال الكرد يعانون منها.

وحسب المركز الثقافي الكردستاني: «أقرت المعاهدة توزيع الشعب الكردي على ٤ دول، هي تركيا والعراق وإيران وسوريا، وهي دول فاشلة ديمقراطياً إلى حد بعيد».

وذكر المركز أنه في تركيا تخلت القوى الكبرى عن الكرد «لدولة تركية قومية وعنصرية»، ما أدى إلى «قرن من المجازر وعمليات التهجير القسري وسياسات القمع والاستيعاب»، حسبما نقلت وكالة الأنباء السويسرية.

وقال المتحدث باسم المجلس الديمقراطي الكردي في فرنسا، بيريفان فرات، إن «الشعب الكردي، على غرار جميع شعوب العالم، يطالب بالحق في العيش بهويته على أرضه».

وأضاف لوكالة «الصحافة الفرنسية»: «هذه المعاهدة فتحت الباب أمام كل المضايقات وكل المذابح بحق الشعب الكردي... منتقدونا هم أسوأ الديكتاتوريين في الشرق الأوسط، وقد حان الوقت لإلغاء تجريم الحركة الكردية، وقبل كل شيء لمراجعة معاهدة لوزان التي لا قيمة لها بالنسبة إلينا. إنها باطلة ولاغية».

ومن بين التداعيات التي نجمت عن المعاهدة: تبادل قسري للسكان بين تركيا واليونان؛ وإلحاق شرق الأناضول بتركيا الحالية في مقابل تخلي الأتراك عن المطالبة بمساحات في سوريا والعراق كانت ضمن أراضي الإمبراطورية العثمانية؛ وترك الأرمن والكرد على الهامش، مع تجاهل طموحاتهم المتعلقة بإنشاء كيان لهم. كما أولت المعاهدة أهمية بالنسبة للأقليات الدينية، بينما تجاوزت الأقليات العرقية.

وأكد الأكاديمي الكردي، الدكتور آزاد أحمد علي، في دراسة له حول معاهدة لوزان، أنها سمحت بالقفز على مقترح إجراء انتخابات حول حق تقرير المصير السياسي لكردستان العثمانية، بناء على معاهدة سيفر، لذلك انتصرت تركيا من هذه الزاوية بشكل حاسم، وتم دفن مشروع استقلال كردستان، والانتقال إلى مشروعات فرعية لتقسيمها وإزالة ثقافة شعب كردستان وطمس هويته.

وقال أحمد علي إن معاهدة لوزان شكلت إحدى أهم المحطات «القبيحة» للتسوية السياسية وتقاسم النفوذ في الشرق الأوسط، والتي تم بموجبها التمهيد لبناء جمهورية تركيا بحدودها الراهنة، وجعلها دولة قابلة للحياة، بعد أن اختزلت السلطنة العثمانية في ٣ ولايات داخلية من الأناضول الغربية؛ لكن القوى الأوروبية المنتصرة توافقت مع تركيا وبالتنسيق، بصيغة ما، مع روسيا على تأمين مصالح كل الدول الموقعة على المعاهدة، في ظل غياب تام لممثلي كردستان وأرمينيا والبلاد العربية.

وذهب إلى أن معاهدة لوزان مهدت لصعود كمال أتاتورك، وساهمت في التأسيس للكمالية (العلمانية) وتم «تنصيب جمهورية ذات طابع قومي عنصري عدواني» بمساعدة أوروبية؛ حيث كان شعارها وما زال: «شعب واحد، لغة واحدة، وعلم واحد». لذلك جرت بمساعدة أوروبية عمليات تبادل سكاني وتغيير ديموغرافي هائلة لصالح تكثيف

العنصر التركي في الأناضول.

ويمثل كرد تركيا النسبة الأكبر من الكرد الموزعين جغرافياً عليها و٣ دول أخرى، هي العراق وسوريا وإيران، ويتم إحصاء عددهم حسب التقديرات والدراسات فقط. فالإحصاء الدوري للسكان منذ معاهدة لوزان وقيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، لا يشمل الأعراق والقوميات ولا المذاهب، وتقدر أعدادهم بما يتراوح بين ١٢ و١٥ مليوناً، مقارنة بنحو ٧ ملايين في إيران، و٥ ملايين في العراق، ومليونين في سوريا.

وتسبب غياب الكرد عن خريطة لوزان في اندلاع انتفاضات وثورات وحركات تمرد مباشرة عقب إعلان الجمهورية، للمطالبة بالاعتراف بالهوية الكردية وخصوصيّة الشعب الكردي. وزاد الاضطهاد الرسمي ضدهم؛ لأن ما لا يقل عن ثلثهم ينتمي إلى المذهب العلوي غير المعترف به أيضاً، على الرغم من مشاركتهم في حرب التحرير التي قادها أتاتورك.

وكان أبرز الثورات الكردية في تركيا ثورة الشيخ سعيد بيران عام ١٩٢٥ التي انتهت بإعدامه، ثم جاءت انتفاضتا آغري الأولى والثانية في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات.

واتخذت السلطات التركية إجراءات لإضعاف الوجود الكردي في مناطقهم، مثل تهجير السكان إلى أماكن بعيدة، واستبدال الأتراك بهم. وخلال ثورة آرارات في عام ١٩٣٠، كشفت تصريحات لوزير الداخلية التركي في ذلك الوقت، محمود عزت بك، عن حقد شديد على العرق الكردي؛ حيث قال إن «التركي هو السيد والمالك الوحيد في هذه البلاد، وللأتراك غير الأنقياء (الكرد) حق واحد، هو أن يكونوا عبيداً وخدماً».

وربما يكون الحدث الأشهر والأكثر إثارة للحزن في تاريخ الكرد، والذي يتذكرونه حتى اليوم، انتفاضة ديرسيم عام ١٩٣٦ التي اعتبرت انتفاضة كردية علوية قادها سيد رضا، وتم سحقها بقسوة ودموية، وتم إعدام قائدها في ١٥ نوفمبر ١٩٣٧، ليعقبها سكون دام أكثر من ٣ عقود.

ووصف وزير الداخلية التركي، شكري كايا، أمام البرلمان، الكرد، بأنهم الأتراك في الجبال. ومنذ ذلك الحين عرف مصطلح «أتراك الجبال» الذي شكل قمة الإنكار للهوية الكردية.

وتم إحياء الحركة الكردية عبر ظهور الحركات اليسارية في الشارع، مثلما حدث في الجامعات التركية في السبعينات، وخرج تيار الوعي الكردي الجديد من كلية الحقوق في أنقرة، مع الطالب عبد الله أوجلان الذي شكل نواة الحركة القومية الكردية على قاعدة يسارية ماركسية، وأسس حزب «العمال الكردستاني» عام ١٩٧٨ الذي شكل محطة حاسمة في تاريخ الحركة الكردية. لكن انتماء «العمال الكردستاني» للماركسية جعله على طرفي نقيض مع الكرد المحافظين في شرق وجنوب شرقي تركيا، وكذلك مع الأحزاب الكردية التقليدية في شمال العراق، وفي مقدمتها الحزب «الديمقراطي الكردستاني»، بقيادة مصطفى بارزاني. وعلى الرغم من ذلك، نجح «العمال الكردستاني» في جذب قسم كبير من الرأي العام الكردي في تركيا والدول الأخرى، وأصبح له الدور الأبرز في قيادة الحراك الكردي وإبرازه، نحو المطالبة بإقامة دولة كردية مستقلة في جنوب شرقي تركيا.

خرافات حول «لوزان»

انتشر كثير من الشائعات والخرافات والأخطاء الشائعة حول معاهدة لوزان، تم تداولها على نطاق واسع، وتحولت إلى ما يشبه الأساطير التي صدقتها أطياف واسعة في الشارع التركي، ومن أكثرها انتشاراً أن هناك بنوداً سرية في

المعاهدة هي السبب في حرمان تركيا من التنقيب عن النفط والمعادن النفيسة، وعدم تحكمها في مضيقي البسفور والدردنيل، وحرمانها من تحصيل رسوم عبور السفن منهما، وكذلك التوتر في شرق المتوسط بين تركيا واليونان، وأن الاتفاقية ستنتهي في عام ٢٠٢٣.

وتحول الحديث عن انتهاء اتفاقية لوزان «الظالمة» عام ٢٠٢٣، ليكون بمقدور تركيا التنقيب عن مصادر الطاقة الموجودة في عمق أراضيها، شائعاً لدرجة أن كثيراً من المحللين والباحثين يؤكدونه عبر وسائل الإعلام المختلفة. ويقول المروجون لهذا الخطأ إن انتهاء الاتفاقية سيحرر تركيا من القيود التي منعتها طيلة القرن الماضي من الاستفادة من مضايقها وحقها في التنقيب عن الثروات الطبيعية، وسيعيدها كقوة عالمية عظمى كما كانت الدولة العثمانية سابقاً، مستندين إلى حديث إردوغان عن أهداف عام ٢٠٢٣ ومصطلح «قرن تركيا» الذي أُطلق في حملته للانتخابات البرلمانية والرئاسية التي أجريت في مايو (أيار) الماضي.

لكن الواقع أنه ليس هناك أي تقييد زمني للاتفاقية، كبقية الاتفاقيات الدولية المشابهة. كما تضمنت المعاهدة بنداً يسمح بحرية الملاحة والمرور عبر المضايق التركية في الاتفاقية، إلا أن موضوع المضايق عاد وتم تنظيمه في اتفاقية مونترو عام ١٩٣٦، وبذلك ليس صحيحاً أن إلغاء «لوزان» سيمكن تركيا من التحكم في المضايق والملاحة عبرها بشكل مختلف.

وحسب الكاتب التركي، أنيل طلعت إريونتوك، فإن المعاهدة لا تنطوي على أي بنود أو ملاحق سرية، وقد كفلت لتركيا العيش كدولة مستقلة وحديثة ومتساوية، وكانت من أهم نقاط التحول في التاريخ التركي، وانتصاراً عظيماً للأمة التركية. وأشار إريونتوك إلى أنه على الرغم من ذلك، فإن معاهدة لوزان واحدة من أكثر القضايا التي نوقشت في تاريخ الجمهورية التركية، لا سيما في ظل حكم حزب «العدالة والتنمية»، وتمت محاولة التقليل من قيمتها مع المغالطات القائلة بأن فترة الصلاحية هي ١٠٠ عام، وأنها تحوي بنوداً خفية، لتصبح أكبر أسطورة حضرية في تركيا، بسبب الأكاذيب والادعاءات والتشويهات التي لا أساس لها، والتي يتم ترويجها بكثافة غير طبيعية على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتساءل: «إذا كان الوضع كذلك، فكيف تحصّل تركيا رسوماً على عبور السفن في مضايقها، وتعلن عن زيادات متكررة؟ وكيف تنقب عن النفط في البحر الأسود وفي جنوب شرقي تركيا كما أعلن إردوغان بنفسه؟ وكيف تعمل شركات أجنبية في بعض المناطق في تركيا التي كان محظوراً التنقيب فيها للشركات الأجنبية حتى تم تعديل القانون الخاص بذلك عام ٢٠٠٣؟».

حقائق

يمثل كرد تركيا النسبة الأكبر من الكرد الموزعين جغرافياً عليها و٣ دول أخرى، هي العراق وسوريا وإيران، ويتم إحصاء عددهم حسب التقديرات والدراسات فقط. فالإحصاء الدوري للسكان منذ معاهدة لوزان وقيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، لا يشمل الأعراق والقوميات ولا المذاهب، وتقدر أعدادهم بما يتراوح بين ١٢ و١٥ مليوناً، مقارنة بنحو ٧ ملايين في إيران، و٥ ملايين في العراق، ومليونين في سوريا.

*صحيفة»الشرق الاوسط»اللندنية/ملفات وقضايا

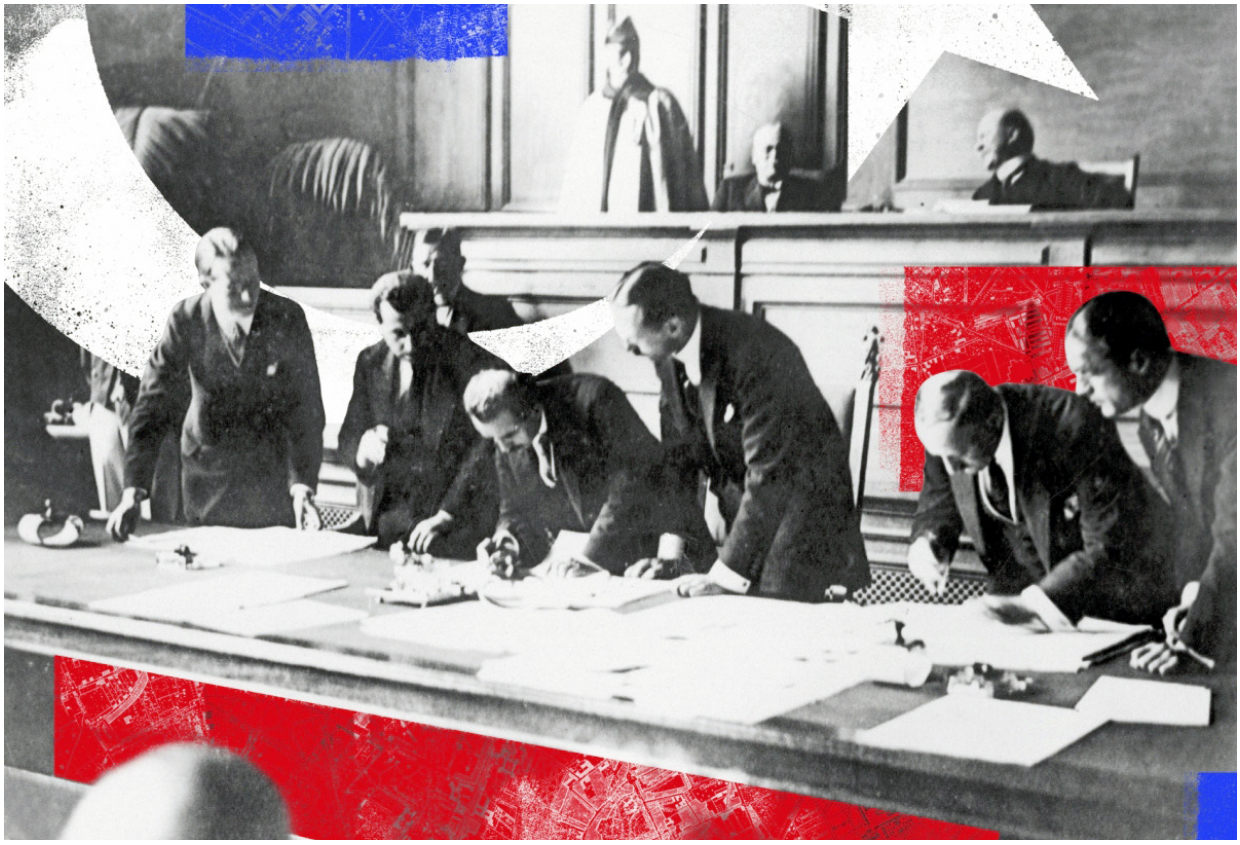

حسام عيتاني:

معاهدة لوزان.. بعض الترتيب للعالم

بعد مئة عام على توقيع معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء،لا زالت اثارها باقية في تركيا وجوارها. قدرتها على الحفاظ على اهميتها تصدر من المشروع الكبير الذي اعقب الحرب العالمية الاولى ورمى الى اضفاء بعض الترتيب على احوال عالم انهار وآخر يبزغ فجره.

بنود المعاهدة حرمت الكرد بعض ما اعطته لهم معاهدة سيفر في ١٩٢٠ وتراجعت عن اقتطاع اجزاء من الاناضول من السلطنة العثمانية المهزومة لمصلحة اليونان ووضعت حدا لاحتلال اسطنبول والسيطرة على ممرات الدردنيل والبوسفور، اضافة الى تجاهل الدولة الارمنية المستقلة التي كانت قد لفظت انفاسها بعد اجتياحها من قبل القوات السوفياتية ١٩٢٠ .

بكلمات ثانية، كانت المعاهدة اعادة قراءة للواقع الذي تغير تغيرا عميقا بين اتفاق الهدنة في جزيرة مودروس وهي اشبه باعلان استسلام في أكتوبر/ تشرين الاول ١٩١٨ التي انهت الاعمال القتالية بين السلطنة والحلفاء، وبين اتفاق الهدنة في مدينة مودينا التي اختتمت بها حرب الاستقلال التركية عمليا قبل ان يتكرس السلام في معاهدة لوزان.

كانت السلطنة العثمانية الى قبلت بهدنة مودروس، تعيش أيامها الاخيرة. سلطانها محمد السادس وحيد الدين مجرد ظل شاحب لما كان عليه سلاطين آل عثمان

> بعد مائة عام على توقيع المعاهدة لا زالت اثارها باقية في تركيا وجوارها

وجيشها الذي هُزم على الجبهات جميعها بعدما انهكته حرب البلقان التي قضت على كل ممتلكات السلطنة في اوروبا قبل ان تأتي الحرب العالمية لتقضي على ما تبقى منه بعدما اختارت حكومة جمعية الاتحاد والترقي الانحياز الى صفوف «دول المركز» التي ضمت المانيا والنمسا- هنغاريا.

اسفر ذلك عن رفض عدد من الضباط والسياسيين الاتراك معاهدة سيفر التي قسمت الاناضول والروملي (الاراضي التركية في اوروبا) بين القوى المنتصرة خصوصا الفرنسيين والبريطانيين واليونانيين والايطاليين، لتبدأ حرب الاستقلال التركية بقيادة مصطفى كمال القائد العسكري السابق لمجوعة جيوش «يلدريم» في الايام الاخيرة من الحرب.

ديبلوماسية الامر الواقع

السرد المعروف للاحداث يتابع ليصل الى الحاق قوات اتاتورك الهزائم المتتالية بقوات الحلفاء وخصوصا اليونانيين واستعادة هضبة الاناضول واسطنبول والمدن الساحلية الجنوبية وصولا الى اعلان الجمهورية التركية والغاء الخلافة الاسلامية وبـروز مصطفى كمال كأب للأتراك «اتاتورك» ومؤسس للحكم الجديد المستمر الى اليوم.

فرض ذلك العودة الى المفاوضات مع الحلفاء لتثبيت الوضع الجديد والانتصار التركي والغاء معاهدة سيفر.

بيد ان الصورة الأوسع تنطوي على العديد من السمات التي ميزت المرحلة تلك وغالبا ما يتجاهلها السرد التقليدي الذي يركز على معاهدة لوزان من دون المناخ العام الذي انتجها. التقديم الصحيح للمعاهدة يستدعي وضعها في المسار الذي أوصل اليها قبل البحث في تداعياتها ونتائجها.

وقد يصح وضع مؤتمر برلين في ١٨٨٤ كأحد اركان المناخ الذي انتج معاهدة لوزان نظرا الى اختصاره للرؤية التي سادت العالم حينذاك عن الكيفية التي تجيز للدول الكبرى تقاسم مناطق النفوذ في ما بينها.

كان مؤتمر برلين حدثا نموذجيا في صراحته لتجاهل مصالح الدول الصغيرة والفقيرة وشعوبها. فقد وضعت الخرائط على مائدة المفاوضات وتفاهم المشاركون على رسم الخرائط المناسبة لقوتهم وقدراتهم العسكرية ومصالحهم الاقتصادية. وليس كشفا ان مؤتمر برلين أسس ايضا للظروف التي افضت الى الحرب العالمية الاولى.

مهما يكن من أمر، ادت الحرب العالمية الاولى الى انهيار الامبراطوريات الاربع الكبيرة: الروسية التي شهدت الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ فخرجت من الحرب وانشغلت بصراعاتها الداخلية. والالمانية التي حولتها معاهدة فرساي الى كبش فداء لكل اوزار الحرب. والنمساوية – الهنغارية التي لم تعد تستجيب للطموحات القومية لشعوبها الكثيرة واخيرا السلطنة العثمانية التي اخفقت

> بنود المعاهدة حرمت الكرد بعض ما اعطته لهم معاهدة سيفر في 1920

في تحديث نفسها وايجاد مبررات وجودها امام شعوب تتطلع الى الاستقلال.

كان لا بد من اعادة النظام الى اوروبا والشرق الاوسط، الساحتين الابرز للحرب العالمية. ولجأ المنتصرون الى اسلوب مؤتمر برلين الذي انتج معاهدتي فرساي وسيفر. وسيكون لفرساي تبعات وخيمة وستؤسس للحرب العالمية المقبلة كما هو معروف بعدما فشلت جمهورية فايمار الالمانية في ارساء حكم ديمقراطي مستقر في ظل ازمة اقتصادية خانقة والصراعات المريرة بين التيارات اليسارية واليمينية المتطرفة.

لكن اجـواء ما بعد الحرب الاولـى كانت غير تلك التي رافقت مؤتمر برلين. فقد ظهرت الولايات المتحدة الامريكية كقوة دولية للمرة الاولى بعدما ارسلت مئات الالاف من جنودها لحسم الفصل الاخير من الحرب على المسرح الاوروبـي. وسعى الرئيس وودرو ويلسون في برنامج النقاط الاربعة عشر الذي اعلنه في اطار مشاركته في مؤتمر الصلح في باريس الى الحفاظ على سلامة الجزء التركي من الامبراطورية العثمانية مقابل ضمان حق المناطق غير التركية في تقرير مصيرها.

غني عن البيان ان برنامج ويلسون مني بأضرار بليغة لتعارضه مع مصالح القوى الاوروبية الكبرى التي لم تكن قد تخلت عن اساليبها القديمة ومشاريعها الاستعمارية خصوصا انها رأت «رجل اوروبـا المريض» يخر صريعا امامها.

عالم في حاجة الى ترتيب

من جهة ثانية، كانت عملية اعادة رسم خريطة اوروبا والشرق الاوسط تجري على قدم وساق. وإذا كان الاهتمام ينصب في العادة على معاهدة فرساي التي تضمنت انشاء عصبة الامم (بناء على افكار ويلسون في شأن السلام العالمي)، وعلى معاهدتي سيفر ولوزان لارتباطهما ارتباطا غير مباشر بالعالم العربي من طريق رسم الخريطة التركية ثم تعديلها بعد انتصار «الجمعية الوطنية التركية الكبرى» التي قادت حرب الاستقلال التركية، الا ان من المهم الاشارة الى ان مؤتمر باريس قد فتح العديد من المسارات التي رمى جميعها الى تكريس نتائج الحرب على امتداد مساحة اوروبا والشرق الاوسط.

فقد وقعت معاهدة لوكارنو التي تعهدت ألمانيا فيها بعدم شن المزيد من الحروب. كذلك جرى توقيع معاهدة نويي التي تخلت بلغاريا فيها عن اراض كانت استولت عليها من تركيا واعادتها الى اليونان. وفصلت معاهدة سان جيرمان النمسا عن هنغاريا وانهت عمليا الامبراطورية النمساوية- الهنغارية. اما معاهدة تريانون فغيرت خريطة هنغاريا لمصلحة جيرانها.

كان مؤتمر باريس والمعاهدات التي اعقبتها محاولة كبيرة لترتيب العالم وتنظميه وللوفاء للشعار الذي رفعه الكاتب البريطاني أتش جي ويلز «الحرب التي ستنهي كل الحروب» ثم تبناه الحلفاء. لكن المفارقة كانت ان «انهاء كل الحروب» تحول الى زرع بذور الحروب المقبلة.

> كان مؤتمر برلين حدثا نموذجيا لتجاهل مصالح الدول الصغيرة والفقيرة وشعوبها

فالمعاهدات التي وقعها الحلفاء مع الدول المهزومة غالبا ما حملت طابعا ثأريا كان شديد الوضوح في معاهدة فرساي التي يجمع المؤرخون اليوم على انها هدفت الى إذلال المانيا ومعاقبتها على التسبب بالحرب، من دون ان يلقي واضعو المعاهدة بالا الى الاثار بعيدة المدى لسلوكهم هذا.

كذلك الامر بالنسبة الى معاهدة سيفر التي لم تأخذ في الاعتبار ان تسليم مناطق شاسعة من الاناضول واحتلال اسطنبول، سيؤدي الى اشتعال حرب الاستقلال التركية. وعلى الرغم من ان معاهدة لوزان اعادت بعض الاعتبار الى تركيا الا انها كانت شديدة الوضوح لناحية حظر اية مطالبة تركية بالاراضي التي خسرتها من امبراطوريتها السابقة في قبول غير معلن باتفاقية سايكس- بيكو التي تقاسمت فيها فرنسا وبريطانيا المشرق العربي بينهما وقضت ايضا بضم شرق تركيا الى روسيا التي انسحبت بعد ثورتها من الاتفاقية.

الادهى ان «لوزان» تبنت القيم والممارسات ذاتها التي سادت في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. فقد قضت المعاهدة باجراء تبادل سكاني بين تركيا واليونان بحيث أبعد مئات الالاف من المسلمين اليونانيين الى تركيا لينضموا الى سابقيهم الاتين من مناطق البلقان التي منيت فيها السلطنة العثمانية بالهزائم اثناء حرب ١٩١٣ فيما دُفع باعداد كبيرة من يونانيي مناطق طرابزون والسواحل الجنوبية الى التوجه الى اليونان.

كما غض الحلفاء الطرف عن الابادة الارمنية التي ارتكبتها القوات التركية بين العامين ١٩١٥ و١٩١٧، وعمليات التطهير العرقي التي استهدفت اليونانيين والسريان وامتدت الى العام ١٩٢٢. وهي احداث لا تزال السلطات التركية ترفض تحمل مسؤوليتها وتنفي اي سمة منظمة لها وتضعها في اطار الجرائم الفردية غير المنهجية.

وتضمنت المعاهدة كذلك تخلي تركيا عن المطالبة بالموصل الواقعة في العراق حاليا، والتي كانت بريطانيا حريصة على الاستحواذ عليها لادراكها غنى المنطقة بالنفط الذي كان قد بدأ يظهر كسلعة اساسية في الصناعة والنقل.

وبتجاهلها حقوق شعوب اضعف من الاتراك وعاشت في كنف السلطنة الآفلة في اطار نظام الملل، أسست لوزان لجولات جديدة من الصراعات المتعلقة بالحقوق الوطنية والثقافية ربما كان اهمها الصراع مع الكرد الذي تتعدد وجوهه منذ حوالي القرن من الزمن وتتغير ادوات التعبير عنه حيث تتراوح بين الانتفاضة المسلحة والانخراط في العملية السياسية التركية الداخلية.

*مجلة «المجلة»اللندنية

مئوية لوزان وحقوق الشعب الكردي

بيان ومخرجات المؤتمر الكردستاني الدولي في لوزان

اختتم المؤتمر الدولي الذي نظم من قبل الكردستانيين في مدينة لوزان في الذكرى المئوية لمعاهدة لوزان الذي استمر يومين متتاليين، ببيان ختامي والكشف عن نتائجه.

وبمناسبة مرور ١٠٠ عام على معاهدة لوزان، عُقد مؤتمر بمشاركة أكثر من ٦٠٠ مندوب من الأجزاء الأربعة لكردستان في قاعة بوليو للمؤتمرات في لوزان بعنوان "في الذكرى ١٠٠ لمعاهدة لوزان، نحن الكرد وكردستان موجودون في لوزان ونرفض معاهدة لوزان". وتم الاعلان عن النتائج خلال مؤتمر صحفي أمام مبنى لوزان أوشي، الذي عُقدت فيه اجتماعات معاهدة لوزان قبل مئة عام من الآن.

وجاء في البيان الختامي مؤتمر لوزان على النحو التالي:

"عُقد مؤتمرٌ في مدينة لوزان السويسرية استمر يومي ٢٢ ـ ٢٣ تموز ٢٠٢٣، بمشاركة التنظيمات والأحزاب الكردستانية، والعديد من الأكاديميين، والحقوقيين، والمثقفين، وممثلي المكونات العرقية والدينية المختلفة، والنساء، وذلك بمناسبة مرور مئة على توقيع معاهدة لوزان.

تناول المؤتمر النتائج السلبية التي خلفتها معاهدة لوزان قبل مئة عام على الشعب الكردي وإنكارها لحقوقه.

كما ناقش المؤتمر الوضع الإقليمي والدولي، مشيراً الى الواجبات والمسؤوليات ومشدداً على حقوق الشعب الكردستاني وشرعية نضاله.

ودعا المؤتمر تلك الدول الموقعة على المعاهدة، إلى دعم شعبنا لحل هذه المسألة التاريخية وليس مساعدة قوى الاحتلال.

كما طُلب من الدول التي جزأت كردستان فيما بينها إلى فسح المجال لحل سلمي للقضية الكردية.

وشكر المؤتمر المشاركين وقرر تشكيل لجنة لمتابعة قرارات المؤتمر.

وتم تقديم مقترحات في المؤتمر على المستويات الثلاثة؛ الداخلية والإقليمية والدولية، وأُتخذت قرارات.

على المستوى الدولي:

١. على المؤسسات الدولية دعم مطالب الشعب الكردي في الدول التي قسمت فيها كردستان ليحصل الشعب الكردي على حقه لتقرير مصيره.

٢. تشكيل لجنة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة تتضمن ممثلين كرد، لإيجاد حل القضية الكردية بشكل سلمي وبالحوار، وتضع هذه اللجنة علاقة مع الجهات في معاهدة لوزان.

٣. العمل على أن يصبح الكرد أعضاء في الأمم المتحدة على مستوى المراقبة.

٤. يجب محاكمة الدول التي قسمت كردستان فيما بينها أمام محكمة دولية على الجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب الكردي، مع بذل جهود لذلك.

٥. تأسيس مؤسسة وطنية مشتركة لكردستان للقيام بالعمل الدبلوماسي على المستوى الدولي.

٦. ارتكبت خلال مئة عام لاتفاقية لوزان جرائم الإبادة الجماعية والمجازر بحق الشعب الكردي، على الدول التي أصبحت طرفاً في هذه الاتفاقية دفع تعويضات عن هذه الجرائم، وإعطاء ضمان للشعب الكردي بعدم تكرار هذه الجرائم مرة أخرى، يجب دعم معاقبة وحظر هذه الجرائم على المستوى الدولي.

٧. حظر الهجمات الجوية على شعب كردستان وخاصةً على روج آفا، يجب إعلان "منطقة حظر طيران" في مجلس الأمن، وستقوم القوات الكردية مع قوات حفظ السلام الدولية بواجبات أمنية على الحدود بين روج آفا وتركيا.

٨. يجب على المحكمة الدولية لحقوق الإنسان الأوروبية الضغط على تركيا للإفراج عن المعتقلين السياسيين.

من أجل الداخل:

١. حماية وتطوير المصالح الوطنية الكردستانية فوق كل المصالح الشخصية والسياسية.

٢. تجنب الخلافات السياسية الداخلية والسعي لإيجاد حل لها.

٣. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأجزاء كردستان الأربعة وحماية إدارتي إقليم كردستان وروج آفا كردستان.

على الإدارات السياسية لجنوب كردستان وروج آفا كردستان حل النزاعات فيما بينهما وبناء علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

٤. بناء وحدة وطنية كردستانية بمشاركة جميع الديناميات الوطنية.

٥. يدعو مؤتمر الكرد وكردستان الكبير الذي انعقد لرفض معاهدة لوزان بعد مرور مئة عام على توقيعها، جميع قادة الشعوب الكردستانية للقيام بوظائفهم الوطنية، ومن دون مبررات، بناء اتفاق كردستان الكبير وعقد المؤتمر الوطني الكردستاني لهذا الهدف.

٦. حماية الحياة المشتركة للأقليات في كردستان.

٧. إيلاء الأهمية لحرية المرأة من أجل التعايش المشترك.

المناطق التي قسمت إليها كردستان:

١. الاعتراف رسمياً بأجزاء كردستان التي تم تجزئتها بين حدود تركيا وسوريا بشكل رسمي باسم كردستان وقبولها في تركيا وسوريا بالوضع الذي تحدده.

٢. ينبغي أن يكون وضع الحكم الذاتي لكردستان ممثلاً في المنظمة الدولية للأمم المتحدة.

٣. يجب تشكيل لجنة دولية تحت إشراف الأمم المتحدة وذلك بمشاركة ممثلي الشعب الكردي، وستتواصل اللجنة المذكورة مع دول التي هي جزء من اتفاقية لوزان لإنشاء حوار وطرق سليمة لإيجاد حلول ظرفية.

٤. تشكيل لجنة تنسيقية للوفاء بمطالب المؤتمر.

٥. يجب تشكيل وتعيين لجنة خبراء للقيام بالأعمال الدبلوماسية المشتركة لكردستان.

٦. يجب اتباع عمل قوي ومشترك لتمثيل كردستان في الأمم المتحدة.

٧. لمتابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر، يجب تشكيل لجنة أو ديوان خبير.

٨. بغض النظر عن تركيا، سيتم إقامة علاقات دبلوماسية مع جميع الدول الأطراف في معاهدة لوزان للتعويض عن الظلم التاريخي ومطالبتهم بوضع حد لمعاناة الشعب الكردي وشعوب كردستان.

٩. سيتم القيام بعمل نشاط لإنشاء اتفاقية دولية بديلة.

١٠. سيطلب من الحكومة التركية أن تفي بوعودها بشأن الجالية الغير مسلمة دون تمييز.

١١. الإيزيديون مكون رئيسي للشعب الكردي من غير المسلمين، يجب قبولهم في فئة "الأقليات من الغير المسلمين"، كما يجب منح الحقوق الممنوحة للروم، الأرمن، السريان ـ الكلدانيين للكرد الإيزيديين، واليرسان والعلويين.

١٢. سيطلب من حكومة إقليم كردستان وإدارة روج آفا كردستان إنشاء مكتب خاص يتعلق بنتائج اتفاقية لوزان وتعويض الضحايا.

١٣. إنشاء هيئة دبلوماسية مشتركة لكردستان للعلاقات الدولية المشتركة.

١٤. أولاً وقبل أي شيء، سيطلب من الدولة التركية الإفراج في البداية عن قائد منظومة المجتمع الكردستاني KCK عبد الله أوجلان وجميع المعتقلين السياسيين دون قيد أو شرط.

١٥. يطلب من الأمم المتحدة نشر قوات السلام بين روج آفا وتركيا.

١٦. سيطلب من الأمم المتحدة إنشاء مكتب تحت رعايتها لتمثيل كردستان

مؤتمر مئوية لوزان يدعو الى نبذ الخلافات وتنفيذ المادة 140

شهدت مدينة لوزان السويسرية خلال الايام الماضية انعقاد مؤتمر مئوية اتفاقية لوزان التي قررت انكار وجود الشعب الكوردي والغاء حقوقه المشروعة.

شارك في المؤتمر وفد رفيع من الاتحاد الوطني الكوردستاني ضم كل من آريز عبدالله وبليسة جبار فرمان عضوي المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني.

وناقش المؤتمر اوضاع الشعب الكوردي ونضاله المستمر من اجل ترسيخ حقوقه المشروعة، واكد المؤتمر ضرورة انهاء الخلافات والسعي من اجل معالجة جميع المشاكل بالحوار والتفاهم، بالاضافة الى المطالبة بدعم الشعب الكوردي وتنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية، فيما يأتي نص البيان الختامي لمؤتمر مئوية لوزان:

في الفترة من ٢٢ الى ٢٠٢٣/٧/٢٤، شهدت مدينة لوزان السويسرية مؤتمر مئوية اتفاقية لوزان، بمشاركة عدد كبير من الاكاديميين والقانونيين والمثقفين والشخصيات السياسية، وممثلين عن المكونات الدينية والقومية والنساء. وعقد المؤتمر في المكان الذي تقرر فيه انكار وجود الشعب الكوردي وحقوقه في اطار اتفاقية لوزان المشؤومة.

بحث المؤتمر باسهاب تداعيات ونتائج اتفاقية لوزان من جميع الجوانب، وتم بحث جوانبها السلبية. وصاغ المؤتمر توصياته بشكل علمي وقانوني يتناسب مع الاوضاع الداخلية والاقليمية والدولية.

واعتبر المؤتمر نضال الشعب الكوردي لترسيخ حقوقه المشروعة، وازالة آثار اتفاقية لوزان أمراً مشروعاً، ودعا الدول الموقعة على اتفاقية لوزان الى دعم الشعب الكوردي والمساعدة في معالجة تلك المشاكل التاريخية والكف عن دعم

محتلي كوردستان.

كما دعا المؤتمر في نفس الوقت الدول التي قسمت عليها كوردستان وفقا لاتفاقية لوزان الى فتح باب الحل السلمي بوجه القضية الكوردية ومشاكلها.

في الختام قدم المؤتمر شكره الى جميع المشاركين وقرر تشكيل مفوضية فاعلة للمتابعة والتخطيط حول جميع الملفات المتعلقة باتفاقية لوزان، كما تم تقسيم جميع التوصيات والمقترحات وفقا لهذا الشكل الى ٣ مستويات داخلية واقليمية ودولية:

اولاً: على المستوى الدولي:

١- على المجتمع الدولي دعم مطالب شعب كوردستان في الدول التي قسمت عليها كوردستان لترسيخ حق تقرير المصير.

٢- انشاء مفوضية دولية تحت اشراف الامم المتحدة، تضم ممثلين عن شعب كوردستان، تقوم تلك المفوضية بفتح قنوات الحوار مع الدول المشاركة في اتفاقية لوزان لتهيئة ارضية الحوار والطرق السلمية من اجل معالجة القضية الكوردية وفقا للاعلان العالمي لحقوق الانسان.

٣- ان يصبح الكورد اعضاء مراقبين في منظمة الامم المتحدة، ووضع خطوات فعلية في هذا الاطار.

٤- السعي من اجل ان تصبح الدول التي قسمت عليها كوردستان اعضاء في محكمة العدل الدولية من اجل حماية شعب كوردستان من الجرائم الدولية.

٥- تشكيل مؤسسة وطنية كوردستانية مشتركة للنشاطات الدبلوماسية وتنفيذ مضمون هذه المقررات على المستوى الدولي.

٦- في مئوية اتفاقية لوزان نفذت العديد من عمليات الابادة الجماعية والجرائم الدولية ضد شعب كوردستان، يجب على الدول الموقعة على اتفاقية لوزان تعويض تلك الجرائم، وتوفير ارضية لمنع اعادة تلك الجرائم الدولية ضد شعب كوردستان بالاعتماد على قانون منع ومعاقبة منفذي الجرائم الدولية.

٧- اعتراض الهجمات الجوية ضد شعب كوردستان بشكل عام وفي غرب كوردستان بشكل خاص، وتشكيل منطقة حظر طيران بين تركيا وغربي كوردستان من اجل تعزيز الامن والاستقرار في المنطقة.

٨- من اجل اطلاق عملية السلام وضمان الاستقرار ومعالجة المشاكل عن طريق الحوار، نطالب باطلاق سراح السيد عبدالله اوجلان وباقي المعتقلين السياسيين.

ثانيا: على المستوى الداخلي لكوردستان:

١- حماية وتطوير المصالح الوطنية العليا لكوردستان ووضعها فوق المصالح الشخصية والسياسية.

٢- ترك الخلافات السياسية الداخلية والعمل باتجاه معالجة الخلافات الداخلية.

٣- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لباقي اجزاء كوردستان، وجعل حماية ودعم اطار اقليم كوردستان والادارة الذاتية في غربي كوردستان في اولوية المهام، وتشكيل لجنة مشتركة بين اقليم كوردستان والادارة الذاتية في غربي

كوردستان للتنسيق وانجاز المهام المشتركة.

٤- ندعو الى عقد مؤتمر وطني وقومي وتشكيل لجنة مشتركة لوضع استراتيجية وخطط النضال على مستوى جميع اجزاء كوردستان.

٥- ضمان حماية الخصوصية واحترام التعايش بين مكونات شعب كوردستان بجميع قومياتهم واديانهم.

٦- تثمين وتشجيع النضال الحر للنساء جنبا الى جنب مع الرجال من اجل تطوير النضال النموذجي داخل صفوف شعب كوردستان.

ثالثا: على المستوى الاقليمي والدول التي قسمت عليها كوردستان:

١- تعريف اجزاء كوردستان بشكل رسمي داخل حدود سوريا وتركيا، والمصادقة عليها داخل سوريا وتركيا بالواقع الذي يريدونه هم.

٢- الاعتراف بصورة رسمية بواقع الحكم الذي يختاره شعب كوردستان في الاوساط الدولية وخاصة في الامم المتحدة.

٣- للوصول الى جميع اهداف شعب يجب تشكيل وحدة صف وموقف عالي المستوى، وكسر عصر اتفاقية لوزان يتم ويثبت فقط بالاتفاق الداخلي.

٤- طلب جاد من الدولة التركية بتنفيذ الوعد الذي قطعته في اتفاقية لوزان للاقليات غير المسلمة دون تمييز او تحريف.

٥- تعريف والمصادقة على حقوق الايزيديين واليارسانيين ضمن الفئات غير المسلمة، بشكل يتم الاعتراف بحقوقهم كما تم الاعتراف بحقوق الروم والارمن والسريان والكلدان.

٦- يجب على حكومة اقليم كوردستان والادارة الذاتية في غربي كوردستان ان تفتحا مكتبا خاصاً باتفاقية لوزان وتداعياتها وتنفيذ المهام بشكل مشترك.

٧- تشكيل مؤسسة استشارية ارشادية بين جميع اجزاء كوردستان من اجل التوعية والتوضيح ووضع الخطط المشتركة.

٨- ندعو السلطتين في اقليم كوردستان العراق وغربي كوردستان، الى معالجة جميع المشاكل بينهما، وبالمقابل اتباع الاختلاط والتعاون السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي بينهما، بالاعتماد على قرار برلمان كوردستان للاعتراف بالادارات الذاتية في غربي كوردستان.

٩- معالجة المشاكل الموجودة في المناطق الكوردستانية خارج ادارة اقليم كوردستان وفقا للمادة ١٤٠ الدستورية مع مراعاة خصوصية المناطق التي تعرضت لحملات التعريب.

النصر لارادة شعب كوردستان

الخلود لشهداء طريق حرية شعب كوردستان

النهضة المُجهَضَة..
من سيفر 1920 إلى لوزان 1923

*خاص/ المركز الكردي للدراسات

مثلت فترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) ذروة الآمال الوشيكة ولكن المُجهَضَة للكرد وعدد من شعوب منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا في التشكل الدولتي الحديث والمشاركة الفعالة في النظام العالمي. كان الكرد الأمة الوحيدة تقريباً التي حدث نوع من "التواطوء التاريخي" بين فواعل السياسة الإقليمية والدولية على حرمانهم الدولة، فيما حصل العرب على عدد من الدول أو أشباه الدول، وحصل الترك والفرس، كل منهم على دولة- ولو أن منجز الدولة لديهم غير متوافق عليه بالتمام، إذ إن ظاهرة الدولة في المنطقة غير مستقرة، والمهم أنها موضوع نزاع وصراع يهدد بتفجيرها. وهكذا، فإن دول المنطقة، وخاصة في غرب آسيا، تعد الكرد مصدر تهديد لها، وثمة توافق تام الأركان تقريباً بينها على ذلك. الأمر الذي يجعل القضية الكردية جرحاً نازفاً، وبلا توقف.

تتألف الورقة من ستة محاور:

أولاً: في الرؤية والمقاربة،

ثانياً: انتهازية تاريخية،

ثالثاً: تحت راية مصطفى كمال،

رابعاً: اتفاقية سيفر ١٩٢٠،

خامساً: اتفاقية لوزان ١٩٢٣،

سادساً: متلازمتا سيفر ولوزان!

أولاً: في الرؤية والمقاربة

** ما الذي حدث بين "وعد الدولة" كردياً وفق معاهدة سيفر ١٩٢٠، و"إجهاضه" وفق معاهدى لوزان ١٩٢٣، وهل يعود إجهاض الحلم الكردي في النهضة وبناء الدولة، لـ "أسباب كردية"، أي تخص الكرد أنفسهم، أم لأسباب إقليمية ودولية؟

تتناول الورقة لحظة تاريخية حاسمة في تاريخ الكرد والمنطقة، ١٩٢٠-١٩٢٣، والواقع أنهما لحظتان فارقتان، ومتعاكستان: لحظة سيفر ١٩٢٠، ولحظة لوزان ١٩٢٣. وباعتبار أن التركيز على العامل الكردي، فإن السؤال هو: لماذا أمكن للترك والفواعل الأخرى القطع مع لحظة سيفر ١٩٢٠ التي قالت بحق الكرد بكيانية دولتية، وإيقاف ذلك الاندفاع القوي للكرد نحو الدولة؛ ولحظة لوزان ١٩٢٣ التي دشنت تاريخاً من التنكر والقمع والتسلط ضد الكرد في تركيا، بالمعنى المادي والرمزي، الأمر الذي أثار استجابات كردية متكررة تمثلت بعدد كبير من الانتفاضات والثورات.

وكيف أمكن لتركيا في بدايات القرن العشرين أن تعيد إدراج الكرد في سياسات الدفاع عن السلطنة، وتمكن مصطفى كمال من إدراجهم في قواته والمشاركة في حروبه مع الغرب والسلطان ومع الكرد أنفسهم، بل كانوا عماد القوة التي أقامت الجمهورية التركية؟

تحاول الورقة البحث في "العوامل الكردية" أو "الذاتية"، في تفسير وتحليل إخفاق مشروع الدولة لدى الكرد، على الرغم من بروزه المبكر في الفترة العثمانية المتأخرة، تحديداً، قبيل الانهيار العثماني مع الحرب العالمية الأول. ولو أن العامل الإقليمي والدولي كان غالباً وقاهراً على هذا الصعيد. وسوف تظهر التطورات ردود الفعل الكردية، وخاصة الثورات والانتفاضات المستمرة في الأناضول، وأن لدى الكرد الهمة والقوة من أجل تحقيق النهضة والكيانية الدولتية، ولاحقاً من أجل تحقيق السلام لشعوب المنطقة، في أفق "الأمة الديمقراطية"، بتعبير أثير للقائد الكردي عبد الله أوجلان. وهذا باب يتطلب المزيد من البحث والتقصي والتدقيق.

شهدت منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا، وليس فقط الكرد، تحولاً تاريخياً، عبر عنه إتفاقان تاريخيان:

الأول هو سيفر عام ١٩٢٠

والثاني هو لوزان ١٩٢٣،

كما لو أن كلاً منهما يحيل إلى ميزان للمعنى والقوة مختلف بالتمام عن الآخر.

ويبدو أن لوزان "نَسَخَ" -بالمعنى الذي يرد لدى الفقهاء- اتفاق سيفر ١٩٢٠، بكيفية لم تراع تطلعات شعوب المنطقة وكفاحها القومي أو نزوعها من أجل التشكل الكياني، دولة أو دولاً. ولا تذهب الورقة بعيداً أو عميقاً في خط الإجابة على الأسئلة المذكورة، إلا أنها تحاول تلمّس بعض أسس وأطر التفكير بهذا الخصوص.

ثانياً: انتهازية تاريخية

كان الكرد موضوع رؤيتين انتهازيتين سلطانية وكمالية، وحققتا إلى حد كبير ما كانتا تصبوان إليه كردياً، والكرد لم يخذلوا أحداً تقريباً، ولكن قواعد اللعبة ومنطق السياسة والتاريخ وإكراهات الواقع هو الذي شكل الأمور.

أعلنت السلطنة (كان السلطان تحت تأثير جماعة الاتحاد والترقي) "الجهاد ضد الكفار" خلال الحرب، وتم إيقاف الحياة السياسية والثقافية والجمعيات، ونجحت السلطنة في حشد الكرد في جبهات القفقاس والعراق، الكرد الذين قدموا:

جيشين، الجيش الحادي عشر (١١) ومقرة خاربوط، والجيش الثاني عشر (١٢) ومقره العام في الموصل، وكانا من الكرد بالكامل. و(٤-٥) فرق من الخيالة من الجيش الاحتياطي، وقوات لحرس الحدود والجندرمة، والقوام الرئيس للجيشين التاسع (٩) في أرضروم والعاشر (١٠) في سيواس، كان من الكرد؛ وقاد الكرد ١٣٥ سرية من الخيالة الاحتياط، بالإضافة إلى عدد من وحدات الحدود ومجموعات كاملة من رجال الدرك وقوى الأمن.

تعرَّضَ المجال الكردي لدمار كبير جراء الحرب، وثمة تقديرات بأن مئات الألاف من الكرد قتلوا أو أصيبوا خلال الحرب، كما مات كثيرون جراء المجاعة والأمراض والفوضى. وربما وصل عدد الضحايا الكرد خلال الحرب إلى المليون.

أرسل لطفي فكري عضو مجلس المبعوثان السابق عن ولاية ديرسيم (تونجلي حالياً) إلى السلطان محمد (وحيد الدين) السادس في آب/أغسطس ١٩١٨ آملاً أن ينال الكرد حقوقهم، بعد مشاركتهم القوية في الحرب، وكونهم لم ينخرطوا في الصراع على السلطة بين الاتحاديين والسلطانيين، إذ وقفت "جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية" التي كانت تنشط في إسطنبول على الحياد في ذلك الصراع. وفي عام ١٩١٩ كانت الجريدة الناطقة باسم الجمعية المذكورة في إسطنبول (حادثات) تتحدث عن حقوق للكرد، كما قامت الجمعية بمراسلة رؤساء دول الائتلاف التي دخلت قواتها إسطنبول بعد هدنة مودرس ١٩١٨.

ثالثاً: تحت راية مصطفى كمال

من الأمور التي يصعب تفسيرها قومياً! كيف أن رئيس فرع الجمعية المذكورة في أرضروم وجه دعوة إلى مصطفى كمال (١٠ تموز/يوليو ١٩١٩) لترؤس مؤتمر الجمعية. وكان كمال اتجه لتركيز جهوده على المنطقة الشرقية والكردية من أجل حشد القوى ضد الحلفاء ولاحقاً لاحتواء إسطنبول بشكل غير مباشر.

في (٢٢ حزيران/يونيو ١٩١٩) وجه كمال خطاباً أو تعميماً حول الوضع إلى الأعيان وولاة الولايات ذات الأكثرية الكردية، مثل أرضروم وسيواس وديار بكر ووان وغيرها، والزعماء والناشطين والقيادات، طلب فيه حضور ممثلين عنهم إلى مؤتمر في (١٠-٢٣ تموز/يوليو ١٩١٩). وفي (٢٨ حزيران/يونيو ١٩١٩) جرى استقبال احتفالي لـ كمال في سيواس، فقد نجحت حركته بكسب الكرد إلى صفه وحشدهم ضد قوات الحلفاء واليونانيين فيما سمي "حرب التحرير" أو "الاستقلال" التي انطلقت فعلياً من "المجال الكردي"!

في (١٨ تموز/يوليو ١٩١٩) وجه كمال رسالة إلى جعفر طيار قائد الجيش الأول في أدرنة متحدثاً عن عزمه تأسيس جبهة لتحرير البلاد تنطلق من شرق الأناضول، وطلب منه إرسال ممثلين من أسطنبول إلى أرضروم، حيث عقد المؤتمر (١٠-٢٣ تموز ١٩١٩). وقد مثلت التطورات ضربة قاضية لمشروع إقامة "دولة كردستان المستقلة تحت الحماية البريطانية"،

التي لم يعد لها أي معنى طالما أن الكرد انضموا للترك في مواجهة الغرب.

في (٢٤ تموز/يوليو ١٩١٩) انتخب مؤتمر الجمعية كمال رئيساً لجمعية الدفاع عن الحقوق شرق الأناضول. بعد ذلك راسل كمال رؤساء العشائر الكردية ورجال الدين والطرق الصوفية والأعيان والولاة إلخ داعياً إياهم للمشاركة في الحرب بقيادته، ومتحدثاً عن دور الكرد في نصرة خليفة المسلمين إلخ ولكن كمال لم يسمح بتشكيل قوات أو تنظيمات على أساس كردي.

وعليه، انقسم الكرد إلى فريقين:

– الفريق الأول،

يؤيد الانضمام إلى جهود كمال في محاربة التحالف، وتأجيل المطالب الكردية، ومن ذلك جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية. وشارك هؤلاء في مؤتمر سيواس (٤ أيلول/سبتمبر ١٩١٩) بوفد مؤلف من مصطفى كمال! والشيوخ رائف أفندي وشوقي أفندي، وسامي بك. واتخذ المؤتمر المذكور قرارات "لا كردية" بتحويل الجمعية إلى جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول وبلاد الروم، وعارض فكرة الدويلات والكيانات المستقلة، ورفض الانتداب.

ومضى كمال في تعبئة الكرد في حركته لمحاربة الحلفاء واليونان والكرد الآخرين الميالين للاستقلال.

وقف الزعماء الكرد مع كمال مُتخلّين عن طموحاتهم القومية من أجل بناء القومية التركية، ولم يدافعوا عن السيطرة والدولة في مناطقهم ضد الأرمن والروس (تواصل مع البلاشفة دقق) والبريطانيين، وإنما ضد القوميين الكرد أنفسهم أيضاً، وذهبوا لمقاتلة اليونانيين وقوات الحلفاء، وكان معظم قوات معارك سقاريا وإينونو والمعارك ضد الفرنسيين في كيليكيا من الكرد.

في الفترة (١٠–٢٣ تموز/يوليو ١٩١٩)عقد مؤتمر أرضروم وهو المؤسس لتركيا والمُجهض للكيانية الكردية، وجاء في بيان المؤتمر أن "ولايات أرضروم، وسيواس، وديار بكر، وخربوط ووان، وبدليس هي جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية لا يمكن سلخه أو تقسيمه تحت أية ذريعة كانت. ويأخذ المسلمون القاطنون في هذه الأراضي بالحسبان الخصائص العرقية والاجتماعية لكل مجموعة من المجموعات، التي تتألف منها الأمة. وهكذا فإن جميع هذه العناصر الإسلامية تعتبر نفسها إخوة ولدوا من أب وأم واحدة".

ويمكن تركيز خلاصات المؤتمر على النحو الآتي:

- الأناضول وطن موحد لا يقبل القسمة.
- إذا انهارت السلطنة العثمانية فإن الأمة التركية تناضل من أجل حقوقها، وتدافع عن الوطن ضد الأجنبي.
- عندما تفشل حكومة اسطنبول في حماية الوطن ستؤلف حكومة مؤقتة يختارها المجلس الوطني العام أو الهيئة التأسيسية.
- يجب العمل على تنظيم وتنشيط القوى الوطنية من أجل الحفاظ على سيادة وإرادة الأمة.
- لا يمكن منح المسيحيين حقوقاً وامتيازات تخل بالسيادة والتوازن الاجتماعي.
- رفض الانتداب أو الوصاية رفضاً باتاً.

**تم انتخاب كمال رئيساً للهيئة التأسيسية المؤلفة من /٩/ أشخاص، واندمجت الجمعيات الكردية للدفاع عن الولايات الشرقية إلى جمعية الدفاع عن الأناضول وبلاد الروم، وتم انتخاب ٣ كرد من أصل ٨ كلجنة إشراف على المؤتمر.

الفريق الثاني

يرفض الفريق الثاني التحالف مع الترك، ويدعو للتواصل مع الحلفاء من أجل إقامة كيان كردي أو دولة للكرد، ومنه جمعية تعالي كردستان (كردستان تيالي جمعيتي)، التي انطلقت من اعتبارات قومية متأثرة أو معتمدة على مبادئ ويلسون المعروفة، وأهمها "حق الأمم في تقرير المصير".

وكان الكرد في أوج انخراطهم الحداثي المتعلق بالهوية والأمة والدولة، حسبما عبرت عنه الجمعيات والمنتديات الكردية. وسوف يتضح أن الأسئلة الكبرى مثل: من هم الكرد، والموقف من الدين والخلافة والعرب والترك الفرس، والموقف من الغرب... أسئلة لم يمكنهم التعاطي معها بكيفية مناسبة، أو أن قطار التشكيل الحديث لمنطقة الشرق الأوسط أبعدهم، بما هم كرد، وأدرجهم في كيانات ودول وأشباه دول، بما هم عرب أو ترك أو فرس، أو بما هم جماعات إثنية وتكوينات قبلية ولغوية موزعة بين عدد من دول الإقليم. وهذا هذا باب فيه كلام كثير.

أثناء الإعداد لمؤتمر سيواس (٤ أيلول/سبتمبر ١٩١٩) التقى كمال بقادة كرد عرضوا له موقفهم الرافض لإقامة دولة للأرمن في مناطق شرق الأناضول ذات أغلبية كردية (مداولات سيفر)، وأنهم سوف يعملون على إقامة دولة كردية، علماً أن ممثلي الكرد في فرساي برئاسة شريف باشا وقعوا –على غير توقع ونتيجة تقديرات جديدة وضغوط غربية– اتفاقاً (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩) مع بوغاس نوبار ممثل الأرمن في باريس يتضمن تعهد الكرد والأرمن بأن يدعم كل منهما استقلال الآخر، وترك القضايا الخلافية المتعلقة بالمستوطنات الحدودية لمؤتمر السلام.

وتم التصديق على الاتفاق في معاهدة سيفر (١٠ آب/أغسطس ١٩٢٠).

رفض مصطفى كمال مشروع القادة الكرد حول دولة كردية ضمن تركيا وتحت راية الخلافة، قائلاً: إن الدولة الكردية مشروع بريطاني.

وأضاف كمال بأنه لا يعتقد أن وزارة فريد باشا السلطانية سوف تمنح الكرد حقوقهم، كما نبه إلى أن الكرد فوضوا كمال بتمثيل الولايات الشرقية في المفاوضات القادمة مع الحلفاء، وأن الأولوية هي لمحاربة الأوربيين الطامعين وتحرير البلاد من أعداء الدين.

رابعاً: معاهدة سيفر ١٩٢٠

في (١٠ أب/أغسطس ١٩٢٠) اتفقت الدول المتحالفة في مدينة "سيفر" قرب باريس على معاهدة سوف تعرف لاحقاً باسم المدنية المذكورة. وقع عليها دول: إنكلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبلجيكا واليونان ورومانيا وبولونيا والبرتغال وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا والحجاز وأرمينيا من جهة، والإمبراطورية العثمانية من جهة أخرى.

نصت المعاهدة على:

منح تراقيا والجزر التركية الواقعة في بحر إيجه لليونان، وخضوع كل من سوريا والعراق للانتداب، واستقلال شبه الجزيرة العربية (حسين أمير مكة)، واستقلال أرمينيا، واعتبار مضائق البوسفور والدردنيل مناطق مجردة من السلاح

وتحت إدارة عصبة الأمم، واستقلال كردستان، والسماح لولاية الموصل بالانضمام إلى كردستان.

كان إعداد الاتفاقية جزء من منظومة الصلح في مؤتمر فرساي (١٩١٩-١٩٢٠). وأعدت المعاهدة (٥) لجان وجاءت في (١٣) باباً و(٤٣٣) مادة. تناول الباب الـ (٦) المواد (٨٨ – ٩٢) القضية الأرمنية. ونصت المادة (٨٨) على استقلال أرمينيا. وأما المواد الأخرى فتتعلق بترسيم حدود الدولة الأرمينية، وحماية الإثنيات، والتجارة ...استناداً إلى تقرير لجنة هاربورد التي أرسلها ويلسون إلى المنطقة.

أما القسم الـ (٣) من الباب الـ(٣) فتناول الكرد، وحمل عنوان كردستان، ويتألف من المواد (٦٢-٦٣-٦٤)، حيث قضت المادة (٦٢) بتشكيل لجنة ثلاثية (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا) مهمتها الإعداد لتأسيس حكم ذاتي للكرد في جنوب شرق الأناضول، أو في المنطقة "التي تمتد من شرق الفرات إلى الحدود الجنوبية لأرمينيا، والتي يجب أن تسوى فيما بعد مع شمال الحدود السورية – التركية، وما بين النهرين".

وحسب المادة (٢٧) فإنه في حال حدوث خلاف حول الحدود في جنوب شرق الأناضول وقرب الحدود مع إيران، أو في العلاقات الإثنية هناك، فإن على اللجنة أن تضم ممثلين عن الكرد والفرس، لبحث وإقرار التعديلات الضرورية على الحدود. ونصت المادة (٦٣) على إلزام الحكومة العثمانية بتنفيذ ما تقرره اللجنة المشار إليها خلال ٣ أشهر من إبلاغها.

نصت المادة (٦٤) على أن الكرد المشمولين بالمادة (٦٢) يمكنهم الذهاب إلى مجلس عصبة الأمم في حال كانت لديهم الرغبة في الاستقلال، "وإذا وجد المجلس وقتها بأن السكان مؤهلون لهذا الاستقلال فإنه سيقترح مَنْحَهُ لهم، وعندئذٍ تلتزم تركيا اعتباراً من ذلك التاريخ، بالتقيد بهذا الاقتراح، وبالتخلي عن أية حقوق وامتيازات لها في هذه المناطق، وتكون تفاصيل إجراءات التخلي هذه، مادة لمعاهدة خاصة بين دول الحلفاء الأساسية وتركيا". وفي حال لم تمانع أي دولة من الدول الرئيسة في التحالف، فلن يكون ثمة مانع من انضمام الكرد إلى دولة كردية مستقلة. وفي شرق الأناضول منحت أرمينيا الاستقلال ومنح الكرد هناك حكماً ذاتياً. ووضعت الأمور الاقتصادية والمالية والعسكرية للسلطنة تحت إشراف بريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

قام ٧٢ نائباً كردياً بمراسلة الحلفاء وأعربوا عن رغبتهم بالبقاء مع الترك في دولة واحدة ولا يريدون الانفصال، فردت العشائر بإعلان دولة في منطقة كوجيكري في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٢٠. وعندئذ قررت حكومة أنقرة إرسال وفد من الكرد المقربين لها لإبداء النصح، ترأس الوفد عثمان فوزي نائب أرزنجان في المجلس الوطني الكبير ودياب آغا نائب ديرسيم. ويبدو أن إعلان الدولة لم يكن جدياً، إذ سرعان ما تجاوب سيد رضا وعلي شير قادة الحركة الكردية لوفد المناصحة وتقدموا بمطالب كردية قومية غير انفصالية.

في بداية عام ١٩٢٠ اتفقت القيادات الكردية في شرق الأناضول على تشكيل قوة عسكرية قوامها ٤٥ ألف رجل لإقامة دولة كردية، ولكنهم اختلفوا على الكيفية. فريقان: الأول برئاسة مجو آغا قائد الجندرمة السابق ورئيس عشائر عباسان رأى الإعلان عن استقلال كردستان. والثاني برئاسة علي شان بك رئيس عشائر قوجكيري ورأى اتباع وسائل أخرى، مثل استطلاع موقف أنقرة.

اتفق الفريقان على استطلاع موقف حكومة كمال بتوجيه استيضاحات وأسئلة محددة حول مصير كردستان، أهمها: توضيح موقف حكومة مصطفى كمال من قرار حكومة السلطان بمنح الكرد حكماً ذاتياً، وموقف حكومة كمال من الحكم الذاتي للكرد، وسحب الإداريين الترك من المناطق ذات الطابع السكاني الكردي.

لكن الحكومة لم تجب بل أرسلت فريقاً للاتصال بالعشائر الكردية في منطقة ديرسيم لتهدئة الأوضاع. ولكن الكرد

طردوا اللجنة، وأبرقوا لأنقرة (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠) بأنهم سوف يقيمون دولة كردية حسب مقررات سيفر.

كانت قرارات مؤتمر أرضروم (١٠-٢٣ تموز/يوليو ١٩١٩) بمثابة المؤتمر التأسيسي للحركة الكمالية و"الميثاق الوطني" الذي أقر لاحقاً في كانون الثاني/يناير ١٩٢٠، وهو مؤتمر إخفاق الحركة الكردية في لحظة انتقالية جنينية مشوشة، إذ خرج مؤتمر أرضروم المذكور بمقررات من قبيل: الأناضول وطن واحد غير قابل للقسمة. وتفويض الأمة التركية بالدفاع عن "الوطن" في حال إنهار الحكم العثماني.

وتأكدت أو تعززت مقرراته في مؤتمر سيواس ٤ أيلول/سبتمبر ١٩١٩. وفي (٢٣ نيسان/أبريل ١٩٢٠) انعقد مؤتمر مجلس الأمة الكبير في أنقرة بحضور ١١٥ نائباً من مختلف المناطق والقطاعات والتكوينات الاجتماعية والدينية والإثنية والعسكرية والإدارية، وشهد تجاذبات وخلافات عديدة حول السياسات المتبعة وما ينبغي اتخاذه حيالها. وبرزت تكتلات وتيارات مختلفة، على أسس دينية وقومية ومناطقية وقبلية، ولكنه انتخب مصطفى كمال رئيساً له بالإجماع!

أعادة إحياء جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول

رأى مصطفى كمال أن يعيد النظر في تكتيكاته فأعاد إحياء جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول وبلاد الروم التي مثلت فرصة لإعادة دمج الكتل والتيارات على أسس جديدة، تنظيمية وليس تمثيلية. وأصبح مجلس الأمة الكبير تابعاً للجمعية وليس مركز القيادة وصنع السياسات.

نهضت الكمالية أو ما يسمى "حرب التحرير" تحت أعباء جغرافيّة واجتماعية واقتصادية ثقيلة، بدت الجغرافيا إنجازاً ونصراً كبيراً أو "لئماً" – ولو مؤقتاً – لـ"جرح نرجسي" أصاب السلطنة بمقتل! ومع ذلك علينا أن ندقق في أن مصطفى كمال أتاتورك لم يكن راضياً بالتمام عن "جغرافية" دولته، ونجح بالسيطرة على إسكندرون وضمه ١٩٣٩، وحاول جاهداً استعادة السيطرة على ولاية الموصل، لولا أن بريطانيا كانت متمسكة بضمها للعراق.

اتجه الكماليون للسيطرة على أراضي جمهورية يريفان السوفيتية، ولكن انتهى الأمر بتوقيع الكماليين لاتفاق تحالف مع الروس (١٦ أذار/مارس ١٩٢١) قضى بتنازل السوفييت عن باطوم وقارس، أو ما يعادل ثلثي أرمينيا التي رسمت حدودها معاهدة سيفر، ما أدى إلى موت مشروع الدولة الأرمينية في تركيا وتوجيه ضربة قاتلة لمشروع أرمينيا الكبرى. وتم توقيع اتفاق مماثل مع الجورجيين والأذريين (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١).

أدت هزيمة الجيش اليوناني أمام الكماليين في موقعة سقاريا (٨-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٢١) إلى إنهاء الجزء الخاص باليونان أو اليونانيين في معاهدة سيفر (تراقيا حتى حدود تشاطلجة وجزيرتي أمبروس وتيندوس، وأزمير وملحقاتها)، وقام الكماليون بعدها بتهجير أكثر من مليون يوناني. وفي العام (١٩٢٣) كانت اتفاقية لتبادل السكان بين تركيا واليونان، وانتقل (أو هُجِّر) بموجبها (١,٣) مليوناً من اليونانيين (والترك المسيحيين) مقابل (٥٠٠) ألف من الترك (والمسلمين اليونانيين).

كان الكرد عماد القوات التي هاجمت الفرنسيين في كيليكيا، رافضة اتفاق سيفر وكذلك اتفاق شريف باشا –نوبار حول الدولتين الأرمنية والكردية. وأدت الضغوط الكمالية على فرنسا إلى انسحاب الأخيرة من الجزيرة العليا وتوقيع اتفاق الحدود بين تركيا وسوريا (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١) المعروف باتفاق هنري فرانكلان بويون – يوسف كمال

أو اتفاق أنقرة الأول.

قام مصطفى كمال بإعادة تشكيل قوة مؤسسة للدولة في تركيا من تحالف كردي – تركي –عربي متعدد، مستفيداً من آلية تشكيل ولعب على تناقضات وإدارة مخاوف ومخيال جمعي وفرعي. وهكذا أمكنه إدراج الكرد في حملته مستفيداً من مخاوف كردية مصدرها الأرمن الذين دخلوا في صراع مع الكرد والترك، وحشد الكرد في معركته من أجل "منع الكفار اليونان والأرمن والفرنسيين والبريطانيين من اجتياح وطنهم".

استفاد كمال من الاضطراب في سوريا وأدرج الثورات السورية ضد الفرنسيين في سياساته، ولعب بالورقة ضد فرنسا وضد الكرد وضد العرب أنفسهم. وكانت ثورات إبراهيم هنانو وصالح العلي وثورة الرقة على صلة وثيقة وتحالف عسكري وسياسي مع الكماليين، وفي أواخر العام ١٩٢١ كان الكماليون مسيطرين على الجزء الأكبر مما سيعرف لاحقاً بـ تركيا.

خامساً: معاهدة لوزان ١٩٢٣

يبدو أن الرئيس الفرنسي ريمون بوانكاريه كان الوحيد الذي رأى ان اختيار مكان معاهدة سيفر ١٩٢٠ لم يكن موفقاً، "فقد اشتهرت سيفر بصناعة الخزف الصيني، ولكنه كان هشاً سهل الكسر، وهو ما سوف تتولاه –بتأثير عوامل عديدة– تطورات الموقف في المنطقة، منها موقف مصطفى كمال (أتاتورك) في الأناضول، فقد رفضت حركته المعاهدة، واستطاعت التوصل إلى معاهدة جديدة باسم "معاهدة لوزان" لعام (١٩٢٣) التي "نسخت" معاهدة سيفر لعام (١٩٢٠)، كأنها لم تكن.

كان الأعيان والزعماء الكرد أحد عوامل تحطيم معاهدة سيفر وإنتاج معاهدة لوزان، فقد اندفعت فواعل كردية من قيادات قبلية وبيروقراطية عثمانية وعسكر وقوميين كرد متدينين مع جهود كمال في إجهاض سيفر، ليس لأنهم ضد كيانية كردية بالمعنى القومي،

وإنما لاعتبارات عديدة منها:

* *مخاوف من أن يؤدي تطبيق سيفر إلى إقامة محاكم تتهم الفواعل بالإبادة الأرمنية.
* *مخاوف من إنشاء دولة أرمنية كان من الواضح أنها سوف تضم جزءاً كبيراً من الجغرافية الإسلامية أو الكردية.
* *إقامة الدولة الأرمنية يعني خسارة الأعيان إقطاعات واسعة تمت مصادرتها من خلال الحرب على الأرمن ١٨٩٥–١٩١٥.
* *بروز التباينات والاختلافات بين الكرد وبين بريطانيا والحلفاء، ذلك أن الإنكليز أبدوا ميلاً متزايداً نحو تركيز الجهود على كيانية خاصة بكرد الجنوب (كردستان الجنوبية) وأجزاء من شرق الأناضول، كما أن الفرنسيين أبدوا اهتماماً متزايداً بالكرد ضمن الجزيرة السورية.
* *الانقسامية الكردية المتزايدة والتباينات في الموقف من إسطنبول وأنقرة والغرب، والتباينات في الأولويات الكردية.
* *نجاح كمال في تحقيق تحالف إثني وعسكري وسياسي عابر للقوميات وقدرته على الاستثمار في التناقضات

وتحريك فواعل الرأي والأعيان وإدراجها في خدمة مشروعه.

** التغير في التوازنات والمنافسات الدولية، وميل بريطانيا وفرنسا لقبول الحركة الكمالية، بوصفها قوة حداثية وتوحيدية ودولتية بديلة عن السلطنة العثمانية.

وهكذا انهزم الجيش اليوناني في غرب الأناضول، والفرنسي في كيليكيا، وانكفأ البريطانيون في جنوب شرق، وأحكم مصطفى كمال قبضته على المجال الكردي شرق الأناضول، وقمع بشدة محاولات كردية لإقامة كيانية سياسية أو دولتية. وكان الزعماء الكرد هم أدواته في ذلك، إذ قضى الجيش والميليشيات الكردية على انتفاضة الكرد العلويين في آذار/مارس ١٩٢١. وانسحبت من الأراضي التركية القوات الإيطالية واليونانية والفرنسية بين ١٩٢٠ و١٩٢١، ومنذ ١٩٢٢ كان البريطانيون مستعدين لبحث شروط السلام مع حكومة مصطفى كمال.

عقد مؤتمر جديد للتسوية (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢)، قامت مفاوضات بين تركيا والدول الأوربية لمدة (١١) أسبوعاً في لوزان- سويسرا، وانتهت بتوقيع اتفاق حمل اسم المدينة (٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣).

وجاء بمثابة نقض لاتفاق سابق عقد بين الحلفاء والحكومة العثمانية (١٩٢٠). مثلما جاء لتثبيت "تحولات كبرى" حدثت في تركيا: التحول من السلطنة إلى الدولة الجمهورية، وتولي الحركة الكمالية أمور الحكم، وتغير موازين القوى على الأرض، وبروز هواجس جديدة لدى أوربا تتعلق بالثورة البلشفية والمخاوف من تمددها إلى المنطقة وإلى أوربا نفسها.

حددت المعاهدة أوضاع الأناضول – المركز العثماني السابق بأن نسخت ما قررته معاهدة سيفر والتي كانت قسمت السلطنة، بما فيها المركز نفسه، بين مناطق سيطرة ونفوذ كما سبقت الإشارة. وأقرت بالسلطات الجديدة في تركيا، وقبلت بالحركة الكمالية وريثاً مقبولاً في النظام العالمي والترتيبات الإقليمية للمنطقة.

أجهضت معاهدة لوزان ١٩٢٣ الخرائط والجغرافيات الخاصة بالكرد والأرمن واليونانيين، واختلقت جغرافيات سياسية جديدة أو عدلت عليها. وقضت نهائياً على الجغرافيا العثمانية. وأقرت نظام تأسيس الدول الحديثة في المنطقة، وفقاً لمبدأ الجنسية (الناسيونالية) نظام "ويستفاليا مشرقية" كما لو أنها "ويستفاليا تركية – عربية".

تتألف معاهدة لوزان من (١٤٣) مادة في (٥) أقسام تناولت: المضائق البحرية، وتبادل إلغاء التعهدات، وتبادل السكان بين تركيا واليونان، والاتفاقيات، والرسائل الملزمة. وأقرت استقلال الجمهورية التركية، وحماية الإثنيات العرقية (اليونان والأرمن) ولو أن معظم اليونانيين في تركيا والترك في اليونان تم مبادلتهم.

وتم تحديد أوضاع الجُزر والحدود في بحر إيجه، وأوضاع قبرص، وإحالة ملف الموصل إلى مجلس عصبة الأمم، والحدود بين تركيا وكل من اليونان وبلغاريا، وتخلت تركيا رسمياً عن الجغرافيا العربية التي كانت تحتلها السلطنة من قبل،، وأدرجت نتائج معاهدة أنقرة (١٩٢١) بين تركيا وفرنسا المنتدبة على سوريا/ وكان من نتائجها ضم أراض واسعة من سوريا إلى تركيا.

مثلت خرائط لوزان انقلاباً على خرائط سيفر، أعاد إلى الأناضول مركزية ما كانت خسرتها. وبرزت إثرها تركيا كدولة وريثة معترف بها للسلطنة. ولكنها حطمت خرائط أخرى كان سيفر مرتكزها القانوني، ولكن تطورات الأمور لم تمكنها من التشكل دولتياً، وهي خرائط الكرد والأرمن، وحتى الخرائط السورية، ذلك أن اتفاق لوزان مرر ما اقتطعته تركيا من سوريا بتواطؤ من فرنسا بحسب اتفاقية أنقرة ١٩٢١، حيث أعيد ترسيم الحدود مع سوريا بما يشمل ضم أراض واسعة،

وتضم من الغرب إلى الشرق مدنَ ومناطق مرسين وطرسوس وكيليكية وأضنة وعينتاب وكلس ومرعش وأورفا وحران وديار بكر وماردين ونصيبين وجزيرة بوطان (ابن عمر).

في (١٩ آذار/مارس ١٩٢٠) أعلن مصطفى كمال أن الأمة التركية أسست برلمانها في أنقرة باسم الجمعية الوطنية الكبرى. وجاءت بعد ذلك اتفاقية لوزان (٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٤) لتُثبِّتَ السيطرة التركية على الجغرافيا التي طالب بها الميثاق الوطني التركي. وفي (٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٣) أعلنت الجمهورية التركية، وكمال أول رئيس لها.

سادساً: متلازمتا سيفر ولوزان

يبدو أن "عقدة" أو "متلازمة سيفر" لدى الترك، يقابلها "عقدة" أو "متلازمة لوزان" لدى الكرد والأرمن وحتى العرب. وإن أيّ مطالب كيانية كردية في تركيا تحرك العصب الحساس لـ "متلازمة سيفر" لدى الترك أو الدولة التركية والاتجاهات القومية في تركيا، بمعنى الخوف من تقسيم تركيا وتلاشيها أمام الاتجاهات الهوياتية والقومية للشعوب في تركيا والمنطقة، وخاصة الحركة القومية الكردية.

لكن، اتفاقية لوزان ١٩٢٣، التي تمثل "متلازمة" بالنسبة للكرد والأرمن والعرب وغيرهم، كونها أجهضت –مع عوامل أخرى- المشروع النهضوي للكرد ومشروع الكيانية السياسية والدولة، وخرائط أرمينيا الكبرى، إلا أنها أخذت تمثل بالمقابل "متلازمة" أيضاً بالنسبة للسياسة التركية في فترة حكم رجب طيب أردوغان، ولو أن ذلك محكوم بمعان ورهانات واتجاهات مختلفة، وإذ يتحدث أردوغان كثيراً عن اتفاقية لوزان، فلأنها "أنهت" أو "قطعت" مع اللحظة العثمانية لصالح الدولة الجمهورية والعلمانية، ويحاول مراجعة "العَقد المؤسس" للدولة الجمهورية ولشرعية مصطفى كمال/أتاتورك، لصالح ما يدعى "العثمانية الجديدة"، وهي مزيج هجين من الأفكار الإسلاموية والقوموية التركية. وهذا باب يتطلب المزيد من التقصي والتدقيق.

في الختام،

تمثل مئوية معاهدة لوزان ١٩٢٣ مناسبة لنظر في الأحداث الكبرى المؤسسة في تاريخ المنطقة، ومراجعة: لماذا أمكن "إجهاض" ذلك "الإمكان التاريخي" لمشروع الدولة لدى الكرد والأرمن والعرب، وهي مشروعات وسرديات كبرى متداخلة إلى حد كبير؟

وكيف أمكن لعوامل "الاختلال الذاتي" و"الإخفاق" في الاستجابة للتحديات الكبرى، وضعف "وعي الذات" بالنسبة لفواعل السياسة والاجتماع والفكر لدى عدد من الأمم والشعوب في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا، بالتوازي مع ديناميات التغلغل والاختراق الكولونيالي الغربي، الأمر الذي شكل خرائط المنطقة على النحو القاتل الذي عرفناه حتى الآن.

قد لا يتطلع الكرد إلى خرائط سيفر ١٩٢٠، من باب السعي لـ"إعادة إنتاجها"، ولا إلى خرائط لوزان ١٩٢٣ من أجل "تفكيكها"، فهذا دونه صعوبات وإكراهات كثيرة، إلا أن في تلك الخرائط قوة مخيالية فائقة، تدفع بالكرد وغيرهم لانتهاز الفرصة السانحة لـ"المراجعة" و"إثبات الذات"، على الرغم من "الغموض" و"اللايقين" الحاد حيال ما يحدث في المنطقة والعالم.

د.محمد نور الدين :

تركيا في مئوية «لوزان»

لم يرتبط تأسيس دولة في العصر الحديث بمعاهدة، مثل ارتباط «الجمهورية» التركية بـ»معاهدة لوزان»؛ حتى إذا ذُكرت إحداهما، تداعت الأخرى إليها. فهي بامتياز «الوثيقة المؤسِّسة» لتركيا الحديثة، والمعاهدة الأشهر في تاريخ البلاد وربّما من بين المعاهدات الدولية الأهمّ في التاريخ الحديث.

في مثل هذا اليوم، الـ ٢٤ من تموز من عام ١٩٢٣، كانت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، توقّع مع

تركيا معاهدةَ اعتراف بالدولة الجديدة التي ستصبح، بعد حوالي ثلاثة أشهر، وتحديداً في الـ ٢٩ من تشرين الأول، «جمهورية»، رئيسها مصطفى كمال، ورئيس حكومتها عصمت إينونو، الذي سيرتبط اسمه بـ«لوزان» كونه رأس الوفد التركي المفاوض بصفته وزيراً للخارجية. وقد ظلّت تركيا تحتفل سنوياً بـ«لوزان» على أنها عيد، إلى أن ألغيت تلك الفعاليات في عهد رئيس الحكومة التركية الأسبق، عدنان مندريس، في عام ١٩٥٥.

اولاً: ندوب «الجمهورية» لا تندمل

انتهت الحرب العالمية الأولى إلى تمزيق الدولة العثمانية إرباً بين الدول المنتصرة، ولا سيما بريطانيا وفرنسا. ولكن مصطفى كمال، الضابط في الجيش العثماني، كان له أن يبدأ ما سُمّي بـ«حرب التحرير الوطنية»، في عام ١٩١٩، قبل أن تفاجئ الدول الكبرى، تركيا، بـ«اتفاقية سيفر»، في آب ١٩٢٠، مقسّمةً البلاد إلى دولة أرمينية في شرق الأناضول، وحكم ذاتي كردي في جنوبها الشرقي، ومناطق نفوذ لكلّ من إيطاليا واليونان وفرنسا وبريطانيا. لكن «أتاتورك» الذي تمرّد على السلطان في إسطنبول، نجح في تأسيس برلمان تركي جديد في عام ١٩٢٠، وتوقيع اتفاقات سلام مع الاتحاد السوفياتي وفرنسا، في العام التالي»، رسمت حدود تركيا مع القوقاز وسوريا.

ونجح أيضاً في دحر القوات اليونانية في صيف عام ١٩٢٢، ليحرّر إزمير وساحل إيجه، وصولاً إلى تراقيا الشرقية وتوقيع «اتفاقية مودانيا»؛ حتى صارت الدول تتداعى لعقد مباحثات مع القوّة الجديدة بزعامة مصطفى كمال في مدينة لوزان، بدءاً من ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٢، حتى الـ ٤ من شباط ١٩٢٣، لتستأنف من جديد في ٢٣ نيسان.

حدود تركيا الجغرافية

رسمت «معاهدة لوزان» حدود تركيا الجغرافية، وثبّتت الحدود التي رسمتها الاتفاقات الثنائية التي عقدها مصطفى كمال، سواء بالوسائل الديبلوماسية أو العسكرية، مبقيةً على مسألة الموصل معلقّة، علّ «عصبة الأمم» تجِد حلاً لها، إلى أن اتّفقت بريطانيا وتركيا والعراق لاحقاً، في عام ١٩٢٦، على إبقاء الموصل تحت سيادة العراق وتخلّي تركيا عنها، فيما كان لواء الإسكندرون مدار مساومات وتواطؤات بين أنقرة وباريس حتى عام ١٩٣٩، عندما أُلحق بتركيا بشكل كامل.

لكن «معاهدة لوزان» رسمت أيضاً حدود توازنات/ لاتوازنات القوى الاجتماعية والدينية والمذهبية والعرقية والفكرية في الداخل، في ما تسبّب في إثارة خلافات وسجالات ونقاشات وصراعات وصدامات فكرية دائمة، ودموية أحياناً، استمرّت على مدى العقود اللاحقة ولم تنتهِ بعد مرور مئة عام على توقيع المعاهدة.

اعترفت المعاهدة بانقسام الأتراك على أساس ديني، أي بوجود فئات مسلمة ومسيحية/ أرمينية ويهودية، فبات يشار في الإحصاءات الرسمية إلى: مسلم أو مسيحي أو يهودي.

لكن المعاهدة لم تشر، على أيّ حال، إلى وجود فئات مذهبية داخل كلّ دين، وهو ما مثّل أحد أسباب انفجار واحدة من أكثر المشكلات حساسيّة وتفرقة، وهي المشكلة العلوية (خُمس السكان بين أتراك وكرد)، إذ إن عدم إشارة المعاهدة إلى وجودهم كان ذريعة لاعتبارهم «غير موجودين» أو أنهم «فئة ضالّة» من المسلمين، علماً أنهم كانوا يصنَّفون في الإحصاءات ضمن خانة «مسلم».

ومع أن العلويين دعموا «ثورة أتاتورك» على أساس

أنها تشكّل تحوُّلاً عن النمط العثماني، غير أن العلمانية الكمالية لم تستطع، لدى تعاملها مع العلويين، أن تَخرج من «عمقها السنّي».

لـم تستطع تركيا «اللوزانية» أن تحافظ على حيادها

المشكلة البنيوية الثانية التي تجاهلت «لوزان» الإشارة إليها، هي وجود فئة من السكان تنتمي إلى العرق الكردي (سدس السكّان) الذي كانت نخبه وزعاماته تطالب بالهوية الكردية وبما لا يقلّ عن حكم ذاتي. وهذا كان مدعاة لاعتبار الكرد «أتراكاً»، ووصفوا أحياناً بـ«أتراك الجبال». لكن ما تقدَّم، أسّس لأكبر مشكلة اجتماعية وأمنية عانت منها تركيا كما الكرد على امتداد مئة عام، ولم تُحلّ إلى الآن.

أمّا المعضلة الثالثة التي أسّست لها «لوزان»، فهي أنها فتحت الباب أمام تنشئة المجتمع على أساس العلمانية وخارج أيّ تأثير للشريعة الإسلامية، حتى بدا كما لو أن الأمر مقايضة بين اعتماد العلمنة، في مقابل الاعتراف بحدود الدولة الجديدة، وهو أمر شائع لدى أوساط متعدّدة من المؤرّخين والباحثين والمفكّرين.

على أيّ حال، أُلبست الدولة الحديثة العلمانية في كل المجالات، وفي مقدّمها اعتماد قانون الأحوال المدنية وفصل الدين عن الدولة؟ وبما أن تركيا كانت حديثة التعوّد على المبادئ العلمانية، فقد تخلّل تطبيقها الكثير من الخلل المقصود وغير المقصود.

وفيما كانت النخب العلمانية تحاول استنساخ الحضارة الغربية، كانت ترى أن منْع التيار الديني من التعبير عن نفسه يقع في صلب تطبيق العلمانية التي تحوّلت إلى معاداة الدين بدلاً من الوقوف على الحياد بين مختلف التيارات الفكرية.

من هنا، انقسم المجتمع التركي، في العقود اللاحقة، عمودياً، بين التيارَين العلماني والديني، ما أسّس لصراعات سياسية ولانقلابات عسكرية، وأيضاً لثنائية الخلاف العلماني – الإسلامي. ومـع ذلـك، لـم يمنع هذا الشرخ العمودي الفئات العلمانية – وهنا المفارقة – من محاولة توظيف النزعة الدينية لحسابات سياسية داخلية.

وقد أظهرت الانتخابات النيابية والرئاسية الأخيرة، في أيار الماضي، التداعيات المزمنة للانقسام الفكري والعرقي والمذهبي الذي بدأ مع «معاهدة لوزان» ولا يزال، من دون أيّ تقدُّم في اتّجاه الحلّ، حيث صوّت نصف المجتمع (٥٢٪) المكوَّن من التيار القومي – الديني للرئيس رجب طيب إردوغان، وصوّت تقريباً كل الكرد والعلويين والعلمانيين (٤٨٪) للمرشّح المنافس كمال كيليتشدار أوغلو.

لوزان أَمكن تركيا أن تحقّق مكتسبات كثيرة

في الذكرى المئوية لـ«لوزان»، أَمكن تركيا أن تحقّق مكتسبات كثيرة، بدءاً من محاولة التماهي مع مسارات المجتمعات الغربية، ولا سيما البدء بمسار التقارب مع الاتحاد الأوروبي الذي فرض شروطاً «حديثة» تتعلّق بنمط الحياة والحريات والديموقراطية وحقوق الإنسان. غير أن تركيا أخفقت في تحقيق تقدُّم ملموس في هذه العناوين.

أيقاظ النزعات التوسعية والعثمانية

ولكن تركيا «اللوزانية» لم تستطع أن تحافظ على حيادها الذي ظهر نسبياً في عهد «أتاتورك»، تحت شعار «سلام في الوطن سلام في العالم»، وأصبحت، بعد الحرب العالمية الثانية، جزءاً مهمّاً من المعسكر الغربي – الأطلسي، في مواجهة الاتحاد السوفياتي والشيوعية، واستمر الوضع على

هـذه الحال حتى بعد انتهاء الحرب الباردة.

ومـــع أنـــه يُـعـاد استذكار «لـــوزان» كل عام على أوسع نطاق، باعتبارها مكسباً لتركيا، غير أن تـورّط الأخيرة في مجريات «الربيع العربي»، منذ عام ٢٠١١، أيقظ النزعات التوسعية والعثمانية تحت شعار العودة إلى حدود «الميثاق الملّي» لعام ١٩٢٠، والذي كان يضمّ شمال سوريا وشمال العراق وبعض القوقاز وجزراً متعدّدة في بحر إيجه. لذلك، بات، مع التدخّل التركي العسكري في شمال سوريا والعراق، الحديث سلباً عن لوزان «لازمة» للخطاب القومي - الإسلامي الذي حمله «حزب العدالة والتنمية»، ولا سيما منذ عام ٢٠١٦، مع أول عملية عسكرية تركية في شمال سوريا، حيث رأى الرئيس التركي أن «القوى الاستعمارية أرادت أن تقنعنا بأن لوزان انتصار لتركيا، فيما هي هزيمة ويجب تصحيح الوضع». ويقول إردوغان إن «أتاتورك» تخلّى عن حدود «الميثاق الملّي»، وتخلّى عن الجزر في بحر إيجه.

فما كان من أثينا، عام ٢٠١٦، إلاّ أن ردّت على أنقرة بالقول إنه «إذا كان يجب إلغاء لوزان، فالبديل جاهز: العودة إلى اتفاقية سيفر». ولم يكن إردوغان وحده في هذه المنازلة، إذ عرض زعيم «حزب الحركة القومية»، دولت باهتشلي، في ١١ تموز من العام الفائت، خريطة تُظهر «حدود الميثاق الملّي في البحر»، وتشمل عدداً كبيراً من الجزر اليونانية، ومنها كريت ضمن الحدود البحرية التركية.

ثانيا: حدودٌ «قيد الترسيم»

لا شكّ في أن الهجوم «الإردوغاني» على «معاهدة لوزان»، لم يكن يهدف فقط إلى تبرير الغزوات التركية في سوريا والعراق وليبيا والقوقاز وغيرها، بل كان جزءاً من تصفية الحساب مع تركيا «الأتاتوركية» والعلمانية. وهكذا، عمل حـزب الرئيس، «العدالة والتنمية»، على استهداف كلّ الرموز العلمانية، وكلّ ما يذكّر بالحقبة التأسيسيّة لـتـركـيـا الـحـديـثـة، وفـي مقدّمها شخص مصطفى كمال نفسه، و«مـعـاهـدة لـــوزان»، وذلك في سياق الحملة الممنهجة لتعزيز النزعة الدينية، وتقليص النزعة العلمانية، في الدولة والمجتمع. وعلى رغم كلّ الانتقادات التي يوجّهها الإسلاميون لـ«لوزان»، فإن أحداً في تركيا - من علمانيين وإسلاميين - لا يجرؤ على الخروج من تحت عباءة المعاهدة التي حفظت ما تبقّى من كيان تركي وريث للسلطنة البائدة، بعدما كان على شفير الزوال من الوجود، باستثناء بقعة صغيرة في وسط الأناضول؛ بل يكاد المسّ بمضمون المعاهدة يلامس مرتبة «الخيانة»، نظراً إلى ما حقّقته من مكاسب للأتراك، مقارنةً بما كان يُحاك لهم من جانب خصومهم وأعدائهم.

مجرّد سفسطة، تحوّلت إلى «سذاجة»

ولعلّ واحداً من أكثر الأسئلة التي طُرحت، هو ما إذا كان العمل بـ«معاهدة لوزان» ينتهي بعد مرور مئة عام على توقيعها.

والإجابة، أن لا نصّ في المعاهدات القانونية والتاريخية يَعتبر عمر أيّ معاهدة مئة سنة، بل إن ذلك يتحدّد في متون الاتفاقات نفسها، حيث يمكن أن تكون مدّة الاتفاق ١٠ سنوات أو ٥٠ سنة، وهكذا... أو أن يكون عمره ٢٠ سنة مثلاً، ويجري تمديده تلقائيّاً في حال عدم اعتراض أحد الأطراف قبل نهاية المدّة بشهرين، أو بسنة، على سبيل المثال.

أمّا بالنسبة إلى «معاهدة لوزان»، فعلى الرغم من كلّ الشائعات و«الخرافات»، وعلى الرغم من كلّ البحث في أرشيف المعاهدة وغيرها من وثائق «عصبة الأمم» في

جنيف، فلم يَثبت إلى الآن وجود مواد أو ملاحق سرّية أو علنية تحدّد مدّتها بمئة سنة، ما يعني تالياً أنها معاهدة دائمة ومفتوحة، وليس هناك ما يشير إلى أيّ نص يقول بتعديلها أو بإلغائها.

وفي هذا الإطار، يقول المؤرّخ الأبرز حالياً، إيلبير أورطايلي، إن الحديث عن مدّة مئة سنة للمعاهدة هو «مجرّد سفسطة»، تحوّلت إلى «سذاجة»، لأن مثل هذه المعاهدات «لا مدّة محدّدة لها، وإذا انسحب طرف من الموقّعين عليها، لا تسقط المعاهدة بل تسقط عضوية الطرف المنسحب منها».

لم تسقط «لوزان» لدى أيّ طرف من أطرافها على امتداد مئة عام. لكن وصْف الرئيس التركي لها، في صيف عام ٢٠١٦ وما بعده، بأنها «هزيمة»، أثار عاصفة من ردود الفعل المستنكرة. وفي هذا المجال، يعتقد المؤرّخ سنان ميدان أن «لوزان هزيمة لإنكلترا، والبلد الوحيد الذي كان يريد هذه المعاهدة هو تركيا»، مضيفاً إن «لوزان هي «طابو» (سند ملكية) الجمهورية التركية».

ويرى المؤرّخ رمضان إرخان غولّي، بدوره، أن «من أهمّ خصوصيات لوزان، أنها ألغت الامتيازات الأجنبية ومنعت الأرمن من إقامة دولة لهم في شرق الأناضول»، مبيّناً أن «عصمت إينونو كان متشدّداً إزاء عدم قبول أيّ إشارة إلى وجود أقليّات (خلا الدينية) من أيّ نوع في تركيا، وبالتالي فهو حال دون تشريع الأبواب أمام التدخّلات الأجنبية بحجّة حماية الأقليات، كما كان يحصل في أواخر العهد العثماني».

وبحسب الباحث يوجيل غوتشلي، فإن «موقف إينونو الرافض لدولة أرمنية كان موقف قائد عسكري أكثر منه ديبلوماسي، لأنه هدّد بالانسحاب من المؤتمر».

أقوى الضمانات لوجود الجمهورية التركية

وفي الاتّجاه نفسه، يقول المؤرّخ محمد سرهاد يلماز إن «لوزان» تُعتبر «طابو»، ولذلك تعود المحكمة الدستورية إليها من وقت إلى آخر عند اتّخاذ بعض القرارات، فيما يكتب سادات إرغين، في صحيفة «حرييات»: «(أنّنا) مدينون أشدّ ما نكون للوزان التي كانت واحدة من أقوى الضمانات لوجود الجمهورية التركية على امتداد مئة عام، وللإرادة التي أظهرها أتاتورك كما إينونو خلال المفاوضات».

ولكن الكتّاب من التيار الإسلامي لا يتّفقون مع كل مَن يرى في «لوزان»، «نصراً». إذ يقول آيدين أونال، في صحيفة «يني شفق»، إن «لوزان لم تكن نصراً، ولكنها لم تكن هزيمة، بل وصفة مرّة، لأنه كان في إمكان إينونو أن يساوم بصورة أفضل... لقد انتصرنا على اليونان وحرّرنا إزمير. كان عملاً جيّداً. لكن أضعنا وخسرنا الموصل وحلب وسالونيك وجزر إيجه». ويضيف إن نائب طرابزون، علي شكري بك، كان الوحيد الذي انتقد علناً المعاهدة، فكان نصيبه القتل، ومن ثمّ لم يَعُد يجرؤ أحد على توجيه النقد للمعاهدة التي تحوّلت إلى «وثيقة مقدّسة».

الكرد والأرمن، الأكثر تضرّراً من المعاهدة

وإذا كان الإسلاميون الأتراك لا يَرون في «لوزان» نصراً، بل هزيمة، فإن الفئتَين الأكثر تضرّراً من المعاهدة، هما الكرد والأرمن، إذ إن الأوّلين، منذ انحلال الدولة العثمانية، عملوا وتعاونوا أحياناً مع مصطفى كمال في «حرب التحرير الوطنية»، ووُعدوا بمنحهم الحكم الذاتي من قِبَل

«أتاتورك»، عام ١٩٢٢ (يمكن الاستفادة حول هذه النقطة وغيرها من العرض التفصيلي لها في كتاب صاحب هذه السطور «مئة عام من تاريخ تركيا الحديث ١٩٢٠ – ٢٠٢٠: سيرة سياسية واجتماعية»، الصادر عام ٢٠٢٠).

مصطفى كمال نكث بوعده لهم

غير أن مصطفى كمال نكث بوعده لهم، وعمل كلّ ما في وسعه لمنع الإشارة إلى الكرد في «معاهدة لوزان»، وهو ما حصل بالفعل، ليُفتح الباب أمام إنكار الهوية الثقافية الكردية، فكيف بوجودهم نفسه؟

وتَعتبر صحيفة «يني أوزغور بوليتيكا»، المؤيّدة للكرد والصادرة باللغة التركية، أن «معاهدة لوزان» هي «وثيقة إبادة» للكرد الذين لا يزالون يقاومون «العنصرية القومية التركية إلى الآن».

وتقول إن «ابادة الكرد في لوزان قبل مئة عام مستمرّة إلى اليوم مع إردوغان الذي يستخدم معاهدة حلف شمال الأطلسي لمواصلة إبادة الكرد مقابل منح السويد عضوية الحلف، كما كان الأخير قد تعاون مع تركيا في عام ١٩٩٩، لخطف القائد عبد الله أوجالان وسجنه في تركيا».

أمّا الأرمن، فكانوا أيضاً من كبار الخاسرين جرّاء «معاهدة لـوزان»؛ إذ أقرّت «اتفاقية سيفر» بين الدول المنتصرة والسلطان العثماني إقامة دولة أرمنية في شرق الأناضول تعادل تقريباً «أرمينيا الغربية»، لتكون تعويضاً عن الإبادة التي تعرّضوا لها عام ١٩١٥. غير أن الاتفاقات الديبلوماسية التي وقّعها مصطفى كمال مع الاتحاد السوفياتي، عام ١٩٢١، في قارص وموسكو اعترفت بمناطق سيطرة «أتاتورك»، لتأتي «معاهدة لوزان» وتكمل الاعتراف بمناطق السيطرة «الكمالية» وتتجاهل كليّاً مطالب الأرمن، ما عدا الاعتراف بهم كمكوّن مسيحي لـه الـحـقّ فـي هويته ومـدارسـه وطقوسه ولغته. وهو ما كان كافياً لمنع ظهور المسألة الأرمنية، والتي تتلخّص بثلاثة مطالب: اعتراف أنقرة بالإبادة الأرمنية عام ١٩١٥، والتعويض على الضحايا، وإعـادة الأراضي التي كان يسكنها الأرمن في شرق الأناضول وهجّروا منها بعد عام ١٩١٥.

كيان «قيد التأسيس» وحدود «قيد الترسيم»

ويَبرز الباحث باسكين أوران من بين مَن تناولوا كثيراً موضوع الأقليّات في تركيا؛ إذ كتب أخيراً، في صحيفة «آغوس» الأرمنية، أن «معاهدة لوزان أعطت في المادة ٥/٣٩ منها «مَن ليست لغته التركية» حقّ المرافعة أمام المحاكم بلغته الأم، وأقرّت حقّ كل المواطنين في استخدام اللغة التي يريدونها، والحقّ في المساواة بين كلّ مَن يقيم في تركيا»، لكن «المشكلة تكمن في أن الدولة لا تطبّق، بل تمنع تطبيق هذه المواد». وحول إمكانية تعديل المعاهدة، يرى أوران أن ذلك «ضروري عبر مؤتمر دولي تشارك فيه تركيا والدول الثماني الموقّعة على المعاهدة، وهي: تركيا، اليونان، إيطاليا، اليابان، إنكلترا، فرنسا، رومانيا ويوغسلافيا».

بالنتيجة، ستبقى «لـوزان» «الوثيقة المؤسّسة للجمهورية التركية»، وسيبقى الجدل حولها قائماً إلى ما لا نهاية، وستبقى تركيا كياناً «قيد التأسيس» وحدودها «قيد الترسيم»، وهذه سُنّة كلّ الدول عبر التاريخ.

*صفحة الباحث

www.**marsaddaily**.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي